



مكتب رئيس الوزراء
الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

أهداف التنمية
المستدامة

تموز 2021

أهداف التنمية المستدامة



تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

تم إعداده هذا التقرير بإشراف مكتب رئيس الوزراء والفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-PAPP)، وأنجزه فريق عمل من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)



المحتويات

8	الفصل الأول
8	1-1 المقدمة
2	2-1 أهداف التقرير الرئيسية
2	3-1 منهجية إعداد التقرير
4	الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات
4	1-2 الهدف الأول: القضاء على الفقر
5	2-2 الهدف الثاني: اجتثاث الجوع (القضاء التام على الجوع)
6	3-2 الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
6	4-2 الهدف الرابع: التعليم الجيد
7	5-2 الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
7	6-2 الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
8	7-2 الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
8	8-2 الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
9	9-2 الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
9	10-2 الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
9	11-2 الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
9	12-2 الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
9	13-2 الهدف الثالث عشر: العمل من أجل المناخ
9	14-2 الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء
10	15-2 الهدف الخامس عشر: الحياة في البر
10	16-2 الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
10	17-2 الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
11	الفصل الثالث: واقع أهداف التنمية المستدامة في فلسطين قبل جائحة كورونا
11	1-3 الهدف الأول: تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر
12	2-3 الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
13	3-3 الهدف الثالث: تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
14	4-3 الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم للجميع
16	5-3 الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
17	6-3 الهدف السادس: كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
18	7-3 الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
19	8-3 الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
21	9-3 الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار
22	10-3 الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وما بينها
23	11-3 الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود والتنمية
24	12-3 الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
24	13-3 الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
25	14-3 الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام
25	15-3 الهدف الخامس عشر: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
25	16-3 الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
26	
27	17-3 الهدف السابع عشر: عقد الشراكات من أجل التنمية المستدامة
29	الفصل الرابع: تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين
29	1-4 تحليل أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة
29	2-4 الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
30	3-4 الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

- 32 4-4 الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- 34 5-4 الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- 35 6-4 الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- 36 7-4 الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- 37 8-4 الهدف 7: ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- 38 9-4 الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق
- 40 10-4 الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- 41 11-4 الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- 43 12-4 الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- 44 13-4 الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- 46 14-4 الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- 46 15-4 الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- 47 16-4 الهدف 15: الحياة في البر
- 48 17-4 الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
- 49 18-4 الهدف 17: الشراكات من أجل التنمية المستدامة

51 الفصل الخامس: التدخلات المقترحة للحد من أثر الجائحة على أهداف التنمية المستدامة

- 51 1-5 الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- 52 2-5 الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- 53 3-5 الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- 55 4-5 الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- 57 5-5 الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- 59 6-5 الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- 60 7-5 الهدف 7: ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- 62 8-5 الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق
- 64 9-5 الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- 66 10-5 الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- 67 11-5 الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- 70 12-5 الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- 71 13-5 الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- 72 14-5 الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- 73 15-5 الهدف 15: الحياة في البر
- 74 16-5 الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
- 75 17-5 الهدف 17: الشراكات من أجل التنمية المستدامة

76 الفصل السادس: النتائج والتوصيات

- 76 1-6 النتائج
- 77 2-6 التوصيات

81 المراجع

قائمة الجداول

18	جدول 1: نسب التقزم، والهزال، وزيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين، 2019-2000
20	جدول 2: نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة (%)
23	جدول 3: السعة الكهربائية المركبة (واط/فرد) في فلسطين، 2018-2011
25	جدول 4: نسبة العمالة غير الرسمية (غير الزراعية) بحسب المنطقة والسنة
32	جدول 5: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة حسب المنطقة والسنة (%)
34	جدول 6: مؤشرات مختارة لقياس العنف في فلسطين، 2004، 2008، 2012، 2016

قائمة الاشكال البيانية

15	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من إجمالي الإنفاق الحكومي، 2010-2019	شكل 1:
21	نسبة النساء في المناصب الإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000-2019	شكل 2:
24	حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في فلسطين، 2002-2017	شكل 3:
	(%) معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2000-2019	شكل 4:
25	معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة والسنة	شكل 5:
26	القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من نصيب الفرد حسب السنة والمنطقة	شكل 6:
27	مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية في فلسطين، 2000-2019	شكل 7:
28	مجموع كميات المنبعثات من غازات الدفيئة في فلسطين، 2006-2018 (الكمية بالآلاف)	شكل 8:
30		

الملخص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى فهم وتحليل مدى وطرق تأثير جائحة كورونا على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الوقوف على رصد التقدم المحرز لتحقيق تلك الأهداف قبل الجائحة، ومن ثم الآثار الحالية والمتوقعة للجائحة على أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط إلى الطويل. كما يسلط التقرير الضوء على التدخلات الحكومية خلال فترة الجائحة؛ من أجل الحد من التأثير السلبي على التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها مساعدة أصحاب القرار والجهات ذات العلاقة، على التعامل، بشكل فعال، مع التحديات المختلفة التي خلقتها الجائحة على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وتقديم خطط استجابة مناسبة وفعالة لاستمرار التقدم في تحقيقها.

لتحقيق أهداف التقرير، تم إجراء "مقابلات معمّقة"، مع أعضاء الفريق الوطني (13 عضواً) لأهداف التنمية المستدامة، كما تمت الاستعانة بالعديد من الإحصاءات والتقارير (المحلية والدولية) الصادرة عن الجهات الرسمية، أو المؤسسات غير الحكومية في فلسطين.

توصّل التقرير إلى العديد من النتائج المهمة التي تسلط الضوء على مدى تأثير الجائحة على أهداف التنمية المستدامة المختلفة في فلسطين، وتأثير الإجراءات الحكومية للحد من تلك الآثار. إذ ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وعليه، من الصعب، تحقيق استدامة اقتصادية طويلة المدى في ضوء سيطرة إسرائيل واستغلالها للأراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية. كما وُجد هناك تفاوت في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من قبل المؤسسات والجهات ذات الاختصاص الفلسطينية قبل جائحة كورونا. فالتقدم الملحوظ في بعض الأهداف والمؤشرات، قابله ثبات أو تدهور في بعض المؤشرات الأخرى. فعلى سبيل المثال، شهد الهدفان الأول والثاني المتعلقان بالفقر والأمن الغذائي، تراجعاً حاداً نتيجة ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بينما أحرزت الأهداف الخاصة بالتعليم والصحة والمياه والطاقة تقدماً في العديد من مؤشرات هذه الأهداف.

تأثرت معظم أهداف التنمية المستدامة بتداعيات الجائحة، ولكن بشكل متفاوت، حيث كان كبيراً ومباشراً في الأهداف الخمسة الأولى (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المساواة)، والهدف الثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق). فقد أدى إغلاق الكامل للاقتصاد إلى خفض فرص العمل المتاحة في السوق المحلي، وتراجع قطاع الأعمال، وبخاصة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما ضاعف من مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وإلى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي، وارتفاع فجوة اللامساواة في سوق العمل بين الذكور والإناث. كما أدى إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى إلى حرمان جزء كبير من الفئات الفقيرة والمهمشة من الالتحاق بالتعليم الإلكتروني بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة، ما أدى إلى تدهور مستويات التعليم الجيد. كما أشارت نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع جهات الاختصاص، إلى أن هناك أثراً قصيرة المدى يمكن معالجتها سريعاً في حال انحسار الجائحة، مثل الآثار الصحية، وتلك الخاصة بالتعليم. لكن، هناك آثاراً عميقة وتحتاج إلى مدى أطول لمعالجتها مثل مستويات الفقر، والأمن الغذائي، واللامساواة، والبطالة.

أظهرت الجائحة أن هناك قصوراً في العديد من الإجراءات الحكومية ذات العلاقة في مواجهة آثار الجائحة، وبخاصة الجهود التي بُذلت لمواجهة حالات الفقر المتزايدة، وفعالية نظام الحماية الاجتماعية، إضافة إلى التحديات في النظام الصحي والتعليمي.

توصي الدراسة بضرورة تفعيل وتقوية نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز الصمود للفئات الفقيرة والمهمشة، وتوسيع آليات الدعم والتعويض للمتضررين، والاستمرار في تطوير قدرات النظام الصحي، وتعزيز البنى التحتية للتعليم عن بعد، وتفعيل وزيادة بناء القدرات الإحصائية، وتطوير السياسات التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين. كما أن هناك ضرورة لزيادة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية؛ سواء تلك المتعلقة بدعم الموازنة، أو المخصصة للمشاريع والبنى التحتية الحيوية المتعلقة بتحسين شبكات المياه والصرف الصحي والصحة والطاقة، والبنية التحتية للقطاع الزراعي. أيضاً، توسيع نطاق البرامج المخصصة لخلق فرص عمل جديدة في الأراضي الفلسطينية، ودعم المتضررين من الجائحة، وبخاصة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الحيوية كالزراعة مثلاً.

هناك ضرورة كبيرة لتفعيل عملية ربط أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الوطنية؛ سواء الاستراتيجيات القطاعية أو غيرها، وتقديم التدخلات التي تخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن هناك حاجة كبيرة لرفع قدرات المؤسسات المعنية بالمتابعة والتقييم لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتطوير البرامج والخدمات ذات العلاقة وإدماجها في عملية

مراجعة الخطط والسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم أنظمة التقييم الوطنية بشأن كيفية دمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، التي تركز على الإنصاف لإمداد الاستعراضات الوطنية بالمعلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول

1-1 المقدمة

توفر خطة التنمية المستدامة للعام 2030، التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، مخططاً مشتركاً للسلام والازدهار للناس وكوكب الأرض. تقع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) في صميم خطة العام 2030، وهي دعوة عاجلة للعمل من قبل جميع البلدان لتوحيد الجهود في شراكة عالمية لتغيير عالمنا بشكل إيجابي، دون ترك أي شخص يتخلف عن الركب. تتضمن السبعة عشر هدفاً نحو 169 غاية، و247 مؤشراً إحصائياً لأغراض قياس وتقييم مدى التقدم المنجز، وإجراء المقارنات بين الدول على صعيد تحقيق تلك الأهداف، وترتكز على أربعة مواضيع رئيسية ببنية، واجتماعية، واقتصادية إضافة إلى الشراكات. توفر أهداف التنمية المستدامة مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية، إلى جانب التحديات التي يواجهها العالم بأسره؛ مثل القضايا البيئية. وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إنهاء الفقر، والأنواع الأخرى من الحرمان، في سياق التحسينات في الرعاية الصحية والتعليم والمساواة والنمو الاقتصادي، ومختلف الخدمات الأساسية الأخرى.

تعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة؛ أي إن العمل على تحقيق هدف معين سيؤثر على نتائج الأهداف الأخرى، وإن التنمية الشاملة بحاجة إلى الموازنة ما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن التعاون والعمل مع جميع الشركاء، وبشكل عملي، يعتبر ركيزة أساسية من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة لتحسين الحياة للأجيال القادمة وبطريقة مستدامة.

استجابت الحكومة الفلسطينية، بشكل إيجابي وقوي، من أجل توطيد أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة التي اعتمدت من قبل الأمم المتحدة وتسكينها ضمن خطط وبرامج عمل الجهات المعنية، وتنظيم الشراكات التي من شأنها وضع فلسطين على قائمة الدول المتقدمة في مجال رصد وتحقيق تلك الأهداف، حيث تم إنشاء فريق وطني لتنسيق ومتابعة الجهود الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة فلسطينياً. كما التزمت الحكومة من خلال أجندة السياسات الوطنية (2017-2020) بإدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الركائز الرئيسية الثلاث (الطريق نحو الاستقلال، الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة،

التنمية المستدامة)، وعمدت إلى إنشاء نظام مراقبة إحصائي وطني بقيادة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ من أجل رصد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة جميعها.

إن تداعيات جائحة كورونا ليست أزمة صحية عامة فحسب، بل هي أزمة تنمية بشرية أيضاً، تسببت في العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الانكماش الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث يشكل الوضع في فلسطين حالة فريدة من نوعها كونها دولة بلا سيادة، تزرع تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ أمد طويل، وما ينطوي عليه من زحف متواصل للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وما يترتب على ذلك من تقييد الوصول إلى الموارد الوطنية، والتجزئة الجغرافية، والقيود الشديدة على حركة الأشخاص والبضائع. قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل النمو الاقتصادي تراجع بنسبة 10% خلال العام 2020 نتيجة آثار جائحة كورونا، الأمر الذي انعكس سلباً على نصيب الفرد من الناتج وتزايد معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى ما لحق بالفئات الهشة والضعيفة من آثار اجتماعية عميقة.

بالنظر إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية متعددة الأبعاد، ليس هناك شك في أن تداعيات جائحة كورونا تعرض للخطر، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تآكل التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين، وبخاصة في ظل تزايد حدة الآثار السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة الإغلاقات الجزئية والكلية التي نفذتها الحكومة في محاولة لاحتواء المرض، والتي من المتوقع أن تتسع في ظل تزايد حدة انتشار الفيروس.

1-2 أهداف التقرير الرئيسية

يستهدف التقرير فهم وتحليل مدى وطرق تأثير الجائحة المستمرة على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشمل ذلك:

1. الوقوف على رصد التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل جائحة كورونا.
2. استعراض تأثير الجائحة (المباشر وغير المباشر) على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالآثار المحتملة على المدى المتوسط إلى الطويل.
3. تسليط الضوء على التدخلات الحكومية خلال فترة الجائحة؛ من أجل الحد من التأثير السلبي على تقدم أهداف التنمية المستدامة.
4. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها مساعدة أصحاب القرار والجهات ذات العلاقة في التعامل، بشكل فعال، مع التحديات المختلفة التي خلقتها الجائحة على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وتقديم خطط إنقاذ وإغاثة مناسبة وفعالة لاستمرار تقدمها.

1-3 منهجية إعداد التقرير

لتحقيق أهداف التقرير، وتغطية كافة الآثار الاقتصادية والاجتماعية على أهداف التنمية المستدامة، اعتمد التقرير على الآليات والخطوات الآتية:

- مراجعة للأدبيات المحلية والعالمية الصادرة منذ بداية الجائحة، التي تمت الاستفادة منها في تطوير وبناء أدوات الدراسة، وأسئلة المقابلات ومحاورها.
- استخدام الإحصاءات المحلية والدولية المتوفرة ذات العلاقة لرصد وتقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل الجائحة.
- الاستعانة بالتقارير الوطنية الخاصة بعرض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، مثل تقرير المراجعة الطوعية الوطنية الفلسطينية بشأن تنفيذ خطة العام 2030، وتقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019، الذي أعده الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء.
- استخدام المنهج النوعي من أجل رصد آثار الجائحة على أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاعتماد على "المقابلات المعمقة"، نظراً لما يوفره هذا المنهج من إجابات عميقة عن أسئلة البحث؛ إذ إن من الصعب رصد وتحليل الآثار العميقة لجائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة، واستخلاص السياسات والتدخلات المطلوبة بدون اللجوء إلى هذه الأداة من أدوات البحث الميداني. لقد تم تنسيق وعقد 13 مقابلة حوارية معمقة مع أعضاء الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، بمساعدة منسقي الفريق الوطني في مكتب رئيس الوزراء الذين يمثلون الوزارات والهيئات الفلسطينية الرسمية، من أجل الحصول على مزيد من البيانات أو الإيضاحات حول آثار جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة، وحول التدخلات المطلوبة من أجل مواجهة تلك الآثار. من خلال هذه المقابلات، استطاع فريق البحث، أيضاً، الحصول على مجموعة من التقارير والدراسات المهمة التي قامت بها الوزارات أو الجهات المتعاونة معها حول

رصد آثار الجائحة على الأهداف ذات الصلة والتدخلات التي قامت بها تلك الوزارات، الأمر الذي سهل على فريق البحث الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة ومفصلة تم استخدامها في بناء هذا التقرير.

الفصل الثاني مراجعة الأدبيات

في حين أحرزت الجهود العالمية تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030، لا يزال العالم يجد نفسه عاجزاً عن تحقيق النتائج المرجوة في بداية العام 2020 (UNDP, 2020) ومع دخول العالم العقد الأخير من أهداف التنمية المستدامة؛ عقد العمل والحلول المستدامة، عطلت جائحة كورونا (كوفيد-19) التقدم بشدة، حيث وجد المجتمع العالمي نفسه يواجه تهديدات جديدة لبعض أهم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف التي تُعنى بالصحة والفقر والجوع والنمو الاقتصادي. ويعاني الأشخاص الأكثر فقراً في العالم وضعاً أكثر تعقيداً من غيرهم نظراً لانتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم، وما تركه من أثر على الجميع (UN/DESA Policy Brief #81, 2020).

من أجل فهم تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030، ينبغي علينا إدراك أي تقدم محرز، أو أي عجز، إن كان موجوداً، قبل الجائحة. فقد استمر انخفاض مستوى الفقر، وفقاً لموجز سياسات الأمم المتحدة، إلا أن وتيرته قد تباطأت، (تشير التوقعات إلى أنه في العام 2030، سيبقى 6% من سكان العالم يعانون من فقر شديد دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجائحة). وقد ارتفعت نسبة سكان العالم الحاصلين على الكهرباء من 83% العام 2010 إلى 90% في العام 2018، بينما لا يزال مليار شخص تقريباً غير قادرين على الحصول على الكهرباء. وتقوم جميع بلدان العالم باستحداث سياسات وطنية لدعم التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، لم يُحرز أي تقدم في مجالات أخرى، بل كانت الأمور تزداد سوءاً. فعلى سبيل المثال، زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم بمقدار 60 مليون من العام 2014 إلى العام 2019، واستمر تدهور البيئة مع زيادة مستويات التشعب بغاز ثاني أكسيد الكربون وإزالة الغابات، وارتفع مستوى عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها (UN/DESA Policy Brief #81, 2020).

لقد تسببت الجائحة في تدهور أوضاع العديد من تلك النظم. فاعتباراً من 21 كانون الأول 2020، شهد العالم 77 مليون إصابة، و1.7 مليون حالة وفاة (‘Coronavirus World Map’, 2020). وأصبحت هناك أزمة اقتصادية تتفاقم نظراً لاستمرار الأزمة الصحية في تعطيل العالم، وإجبار الأفراد على الالتزام بالإغلاقات، وتقييد حركة السفر والتنقل في كل مكان. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي وإمكانياته في العالم، من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% في العام 2020، مع وجود خسائر تراكمية خلال العامين القادمين تبلغ قيمتها 8.5 تريليون دولار، وهو ما يعادل جميع الأرباح المكتسبة خلال السنوات الأربع الماضية. كما أنه من المرجح أن يتراجع مستوى التجارة العالمية بمقدار 15% بسبب عرقلة سلسلة الإمدادات العالمية، إلى جانب تراجع الطلب العالمي (الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم WESP, 2020, 2020). إضافة إلى ذلك، يشير تحليل البنك الدولي إلى أنه من المرجح أن تدفع جائحة كورونا 88-150 مليون شخص تقريباً، إلى درجة الفقر الشديد، مع أسوأ تقدير يتمثل في أن مستوى الفقر في العالم سوف يعود إلى ما كان عليه في العام 2017، ما سبقضي على التقدم الذي تم إنجازه خلال السنوات الثلاث الأخيرة (World Bank, 2020). وقد أشار صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن 170 بلداً واجه فعلياً تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويتوقع أن تتسبب الجائحة في تراجع يصل إلى 3% في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم (IMF, 2020). وبإمعان النظر في هذه التوقعات، يتضح أنه سيكون لجائحة كورونا تأثير شديد على أهداف التنمية المستدامة.

تتناقش الأدبيات الطرق الثلاث التي يمكن أن تؤثر بها جائحة كورونا على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (Mukarram, 2020):

1. سوف تؤثر الجائحة بشكل مباشر على بعض الأهداف من خلال القضاء على أي تقدم محرز.
2. سوف تبطئ التقدم المحرز نحو تحقيق بعض الأهداف.
3. سوف تؤدي بشكل غير مباشر إلى إبطاء التقدم، حيث سيتم نقل الموارد إلى أولويات أكثر أهمية.

على الرغم من أن كل ما ذكر قد يتسبب في تأخير تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فمن المرجح أن تتأثر الأهداف التالية بشكل مباشر: الهدف الأول: القضاء على الفقر، الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه، الهدف الرابع: التعليم الجيد، الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة. ومن المتوقع أن تتأثر الأهداف الأخرى بشكل غير مباشر، بحيث يتم تحويل الأولويات في جميع أنحاء العالم إلى التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً.

1-2 الهدف الأول: القضاء على الفقر

يعتبر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة أحد أهم الأهداف، فقد انتشل ملايين الأفراد من حالة الفقر نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في الهند والصين قبل جائحة كورونا (كوفيد-19). (UNDP, 2020). وعلى الرغم من ذلك، وفقاً لدراسة أجرتها لجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (Oxfam, 2020)، من المتوقع أن تدفع جائحة كورونا بنصف مليار شخص إلى الفقر في البلدان النامية. إضافة إلى ذلك، يشير تحليل البنك الدولي إلى أنه من المرجح أن تدفع جائحة كورونا بنحو 88-150 مليون شخص إلى فقر مدقع مع أسوأ تقدير، وأنه سينزل مستوى الفقر في العالم إلى ما كان عليه في 2017، ما سيتسبب في القضاء على التقدم المحرز خلال السنوات الثلاث الماضية (بيان صحفي، البنك الدولي، 2020). وقد تم توضيح التأثير المباشر لجائحة كورونا على معدلات الفقر في العالم من خلال العوامل الثلاثة التالية (Valensisi, 2020):

1. الأزمة الصحية نفسها التي تحدد التكاليف البشرية والاجتماعية إلى جانب نوع ومدة عمليات التصدي السياسية (أي التباعد الاجتماعي وإغلاق الحدود، ... إلخ).
2. القضايا التأسيسية مثل الاعتماد على السلع الأولية أو سلاسل الإمدادات التي تأثرت بسبب الجائحة والديون المستحقة، ... إلخ.
3. أخيراً، عدد الأفراد الذين كانوا فوق خط الفقر بقليل قبل الجائحة.

في العديد من البلدان النامية، جلبت جائحة كورونا معها صدمات تجارية، وانخفاضاً في التحويلات المالية وترجعاً في تدفق الاستثمار الأجنبي (FDI)، وازدياد ديون الفئة الضعيفة، وهروب رؤوس الأموال (Baldwin & Mauro, 2020). ففي حين كانت البلدان المتقدمة قادرة على الحد من تأثير الجائحة على موارد رزق شعوبها، كانت الحكومات في البلدان النامية تعاني ضغوطاً إضافية على ميزانياتها وميزان مدفوعات، الأمر الذي أعاق أية إرادة سياسية عن القيام بأية ردة فعل أو استجابة سياسية. وقد أدى ذلك إلى زيادة تسريح العمال وخفض الرواتب، وبالتالي انخفاض دخل ملايين الأشخاص (Valensisi, 2020).

تشير إحدى الدراسات إلى أن حوالي 70 مليون شخص إضافي على مستوى العالم يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم منذ الجائحة. ويقضي هذا الأمر على جميع ما أحرز من تقدم نحو تحقيق "الهدف الأول: القضاء على الفقر" في فترة السنتين-السنوات الثلاث الماضية، بل إن تأثير الجائحة كان أسوأ فيما يتعلق بخطوط الفقر المرتفعة، وتحديدًا عند 3.20 دولار أمريكي يومياً، حيث تُظهر الدراسات أن هناك زيادة تتجاوز الـ 140 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر هذا (Valensisi, 2020).

على الرغم من محاولة السياسات المحلية في جميع أنحاء العالم تخفيف تأثير الجائحة على الفقر، فإن الوقت وحده كفيلاً بتحديد ما إذا كان المجتمع العالمي سينهض لدعم الفئات الأكثر تهميشاً وتضرراً أم لا.

2-2 الهدف الثاني: اجتثاث الجوع (القضاء التام على الجوع)

في العقد الماضي، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف تقريباً. ومع ذلك، اعتباراً من العام 2019، كان هناك 690 مليون شخص يعانون من نقص في التغذية. إضافة إلى ذلك، كشفت جائحة كورونا-19 عن نقاط ضعف في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، ودفعت البلدان الضعيفة إلى مزيد من الضيق (UNDP, 2020). يتوقع برنامج الأغذية العالمي أن 140 مليون شخص إضافي سيواجهون الجوع الحاد نتيجة للأزمة (أي ما يقرب من ضعف العدد الحالي) (Kharsandi, 2020).

يسلط تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) (Cole, 2020) الضوء على كيفية تأثير هذه الإجراءات على الأمن الغذائي. فقد أثر الإغلاق وحظر السفر على الصعيد العالمي، إلى حد كبير، على اضطرابات سلاسل الإمدادات، وبخاصة عندما يصعب إيصال الغذاء إلى الأسواق، الأمر الذي يضغط على أسعار بعض السلع النادرة، فضلاً عن شح الفواكه والخضروات الطازجة. وتسببت جائحة كورونا-19 في الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض الطلب على الغذاء. وبانخفاض الطلب على الغذاء، تأثرت كذلك موارد رزق منتجي الأغذية والعاملين في النظم الغذائية (تشير التقديرات إلى أن النظم الغذائية فقدت 451 مليون وظيفة) (Cole, 2020). وترتب على كل هذه الصدمات ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية. وتشير الاتجاهات العامة لمؤشر أسعار المواد الغذائية إلى استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع استمرار عمليات الإغلاق. كان هذا بشكل خاص هو الحال بالنسبة لبعض البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية. فعلى سبيل المثال، شهدت فنزويلا وغيانا ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية بمقدار 50% تقريباً في تموز العام 2020، حيث تؤثر هذه الزيادة المحلية في أسعار المواد الغذائية بشكل مباشر على الأمن الغذائي والتغذية، من خلال زيادة سعر الغذاء وصعوبة الحصول عليه (Cole, 2020). وسيكون لهذا تأثير كبير على إمكانية تحقيق الهدف الثاني وهو القضاء التام على الجوع بحلول العام 2030.

2-3 الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

من المرجح أن يكون الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة أكثر الأهداف تأثراً بجائحة كورونا (كوفيد-19). فقد خرج العالم فعلياً عن المسار الصحيح لتحقيق هدف الرعاية الصحية للجميع بحلول العام 2030. ومع بداية الجائحة، أصبح التقدم المحرز نحو معدلات الوفيات في جميع أنحاء العالم أكثر تهديداً، ولم يكن ذلك التهديد فقط من المرض نفسه، ولكن كذلك من تحول التركيز العالمي بعيداً عن حملات التطعيم الأخرى (UNDP, 2020). فقبل الجائحة، تم إحراز الكثير من التقدم نحو مؤشرات معينة في هذا الهدف، بما في ذلك: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والتطعيمات ضد الدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي، وإصابة البالغين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم، إضافة إلى الأمراض المرتبطة بالتبغ. وعلى الرغم من ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة للحفاظ على التقدم المحرز. (Khetrapal & Bhatia, 2020)

منذ بداية الجائحة، انتقلت الأولويات العالمية للنظام الصحي إلى مرحلة عرقلة عمل مقدمي الخدمات، والحد من قدرتهم على الاستمرار في تقديم خدمات أخرى. اعتباراً من كانون الثاني 2021، كان هناك أكثر من 80 مليون إصابة في جميع أنحاء العالم، وتوفي 1.7 مليون شخص (Coronavirus World Map, 2020). وأدى هذا العدد الهائل من الإصابات إلى الضغط على النظم الصحية العالمية، حيث تفاقمت الجائحة منذ أيامها الأولى بسبب نقص معدات الوقاية الشخصية، وأجهزة التنفس الصناعي، والموارد الأخرى الضرورية للتصدي لجائحة كورونا، حيث أثر الفيروس على كبار السن والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية سابقة أضعفت جهاز المناعة لديهم أكثر من غيرهم. وعلى الرغم من أن عدد الأطفال المصابين بفيروس كورونا (كوفيد-19) ضئيل مقارنة بالبالغين، فإن تأثير الفيروس على صحة الأطفال على مستوى العالم أمر كبير أيضاً (Khetrapal & Bhatia, 2020) ومن المرجح أن يؤدي تعليق العديد من برامج اللقاحات مثل حملة التطعيم ضد شلل الأطفال إلى انتشار هذه الفيروسات بشكل أكبر وأسرع في بعض البلدان. إضافة إلى ذلك، سيكون لسوء التغذية وإغلاق المدارس شديد الأثر على الصحة البدنية والنفسية للأطفال في جميع أنحاء العالم (Khetrapal & Bhatia, 2020).

كان للنظم الصحية المثقل كاهلها في جميع أنحاء العالم تأثير سلبي على الدعم المتواصل اللازم للتصدي للأمراض المعدية. فعلى سبيل المثال، يعاني مرضى السل والإيدز من انقطاع في الإمداد المستمر للأدوية التي يحتاجونها بسبب تحول التركيز إلى النظم الصحية. إضافة إلى ذلك، يتم تجاهل الحالات الطبية والجراحية الطارئة نظراً لانشغال النظام الصحي بأكمله في مكافحة الجائحة (Khetrapal & Bhatia, 2020).

وينذر الوضع الحالي بمزيد من التدهور لأي تقدم محرز، والاستمرار في إرباك النظام الصحي وخلق المزيد من المشاكل للمصابين بالأمراض الأخرى، والأطفال الذين يحتاجون إلى تطعيمات أخرى.

2-4 الهدف الرابع: التعليم الجيد

من أجل التصدي لجائحة كورونا، تحولت العديد من بلدان العالم من التعليم الوجاهي إلى التعليم الإلكتروني. وكان لهذا التحول تأثير كبير على خدمات التعليم المقدمة لجميع الأعمار من الأطفال إلى التعليم العالي. ويوضح مسح عالمي أجرته الرابطة الدولية للجامعات (Marinoni, 2020) أن 59% من الجامعات، أوقفت جميع نشاطاتها داخل الحرم الجامعي (تمثل أفريقيا أعلى منطقة بمقدار 77% ممن أبلغوا عن الإغلاق)، وأفاد 98% بأن جائحة كورونا قد عطلت عامهم الدراسي (أفاد نصف هؤلاء بأنه ليس هناك أي تأثير على الجامعات الافتراضية). إضافة إلى ذلك، يشير المسح إلى أن 80% من المشاركين في المسح يعتقدون أن جائحة كورونا ستؤثر على معدل الالتحاق بالجامعات على الصعيدين المحلي والعالمي (Marinoni, 2020).

وصرح ثلثا هذه المؤسسات باستبدال التدريس الصفّي بالتدريس عن بعد. وقد صاحب هذا التحول تحديات عدة، تمثل أهمها في الحصول على البنية التحتية التقنية، والكفاءات، وأساليب التدريس الخاصة بالتعلم عن بعد. وتعتبر هذه التأثيرات غير متكافئة بين المناطق، حيث أفاد 24% من المشاركين الأفارقة بأنه تم إلغاء 3% من عمليات التدريس كلياً في كل منطقة من المناطق الأخرى. إضافة إلى ذلك، أفاد 85% من المشاركين بأنه تم استبدال التدريس في الغرف الصفية بالتعليم والتعلم عن بعد في أوروبا، وأفاد بذلك 29% فقط من المشاركين الأفارقة. ويرجع هذا إلى حقيقة أن المؤسسات الأفريقية لم تكن مستعدة مثل غيرها للتحول إلى التدريس الافتراضي. وأبلغ 43% من المشاركين الأفارقة عن تعليق التدريس، وأنهم يعملون على استحداث الحلول المناسب (Marinoni, 2020).

وتأثرت المدارس، أيضاً، بالجائحة. ففي ذروة الموجة الأولى في نيسان وأيار العام 2020، تأثر حوالي 1.6 مليار متعلم نتيجة 190 حالة إغلاق فرضت على مستوى الدولة، وهو ما يمثل حوالي 85% من إجمالي المتعلمين المسجلين في جميع

أنحاء العالم (UNESCO, 2020). بشكل عام، أبلغت 108 بلدان عن فقدان ما معدله 47 يوماً من التعليم الشخصي بسبب إغلاق المدارس (أي ما يعادل ربع العام الدراسي)، بينما صرح 86% من البلدان، بأن تعليم الطلاب كان يخضع للمراقبة من قبل المعلمين، وهذا في مناطق توجد فيها فروق بين فئات الدخل. وأبلغ 3% فقط من البلدان ذات الدخل المرتفع عن أن تعليم الطلاب غير خاضع لرقابة المعلمين، مقارنة مع 25% من البلدان متدنية الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وقد أدخلت جميع البلدان تقريباً نظام التعلم عن بعد في عمليات التصدي التعليمية، مستخدمة المنصات الإلكترونية، أو البرامج التلفزيونية والإذاعية و/أو حزم الإنترنت المنزلية. وقد تم توفير التعلم الإلكتروني كحل على الأقل لبعض الطلاب في جميع البلدان ذات الدخل المرتفع، ولكنه لم يكن موحداً في الفئات ذات الدخل المتدني. وتعتبر أسباب هذه الفروق هي نفسها التي شوهدت في مؤسسات التعليم العالي، حيث لم تكن البلدان ذات الدخل المتدني مستعدة للتعامل مع الصدمة المفاجئة، وكانت بحاجة إلى بنية تحتية افتراضية لمواصلة التدريس الإلكتروني (UNESCO, 2020). اعتباراً من كانون الثاني العام 2021، هناك 136 مليون متعلم متضرر في 13 إغلاقاً على مستوى الدولة، وهو ما يمثل 7.8% من إجمالي المتعلمين المسجلين (UNESCO, 2020).

تماماً كما هو الحال مع العديد من تأثيرات جائحة كورونا، تأثر الهدف الرابع "التعليم الجيد" على نحو أكبر في المجتمعات المتخلفة، والبلدان التي لم تمتلك البنية التحتية اللازمة للتعامل مع التحول من التعليم الوجيه إلى التعليم الإلكتروني (Sahu, 2020). وهناك حاجة لمزيد من التحليل في المستقبل للتأثير طويل الأجل على الملتحقين الجدد وحالات إغلاق المدارس.

بوجه عام، سلطت جائحة كورونا الضوء فقط على نقص الجاهزية والبنية التحتية اللازمة للعديد من نظم التعليم في جميع أنحاء العالم. في حين قد يكون بعض الطلاب قد تأخروا لمدة عام أو أقل، ويمكن استعادة الخسارة الإجمالية في تعليم الطلبة بسهولة خلال السنوات القادمة، ولكن ما لا يمكن استعادته بسهولة هو مشاكل الصحة النفسية التي يواجهها الطلبة جراء البقاء في منازلهم. (Sahu, 2020).

2-5 الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تكشف البيانات الواردة من مسح أجراه مركز جامعة جنوب كاليفورنيا-دورنيسيف للبحوث الاقتصادية، عن الفروق بين الجنسين من حيث تأثير الأزمة التي سببتها جائحة كورونا. أولاً، عانت النساء غير الجامعيات من أعلى نسبة تراجع في التوظيف خلال الأزمة، حيث انخفض إجمالي توظيف الإناث بنسبة 13% بين شهري آذار ونيسان، في حين انخفض معدل التوظيف للذكور بنسبة 10%، وشهدت النساء غير الجامعيات انخفاضاً بنسبة 15%. وتقلص الأمهات العاملات الجامعيات، ممن لديهن أطفال في سن الدراسة، ساعات عملهن أكثر من أولئك اللواتي ليس لديهن أطفال صغار ورجال نتيجة للأزمة. وبحلول شهر حزيران، أفادت 64% من الأمهات الحاصلات على التعليم الجامعي بأنهن قد خفضن من ساعات عملهن مقارنة بـ 36% من الآباء الجامعيين، و52% من النساء الجامعيات ممن ليس لديهن أطفال (Zamarro, 2020).

وأثرت الأزمة التي سببتها جائحة كورونا، بشكل كبير، على خدمات التوظيف التي تحظى النساء بنصيب كبير منها، مثل المطاعم، وأماكن الضيافة، إلى جانب الخدمات المقدمة للأطفال التي تؤثر، بدورها، على مرونة الأمهات العازبات والأسر التي تعيلها الأمهات. وعلى الصعيد العالمي، لم يذهب أكثر من 1.5 مليار شخص إلى المدرسة في شهر آذار 2020، ما ألزم العديد من الأسر بمراقبة أطفالهم بأنفسهم. وبلا اعتماد على التقسيم القائم لخدمات الرعاية المقدمة للأطفال في معظم العائلات، من المرجح أن تتأثر الأمهات أكثر من الآباء بهذا الخصوص (Alon et al., 2020). وفقاً للمسح، أفادت 44% من النساء بأنهن الوحيدات اللواتي قدمن الرعاية لأفراد الأسرة في بداية نيسان (Zamarro, 2020). وكانت الأمهات العازبات المحرومات فعلياً هن الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية (Alon et al., 2020).

وتشير هذه (العوامل/الحقائق) في مجملها إلى أن الجائحة ستؤثر سلباً بشكل غير متكافئ على النساء وفرص عملهن. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التوقعات، يمكن أن تتسبب الجائحة في تسريع تغيير المعايير والتوقعات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، يصبح أرباب العمل أكثر وعياً بأهمية المنشآت التي تقدم الرعاية للأطفال، وبالتالي يتبعون جداول عمل زمنية أكثر مرونة، ويلجؤون إلى العمل عن بعد. وقد يكون هذا مفيداً للنساء على المدى الطويل، علماً أنهن في الوقت الحالي أكثر عرضة للمطالب المتضاربة لكونهن راعيات للأسرة وموظفات في الوقت نفسه (Alon et al., 2020).

2-6 الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

أظهرت العديد من الدراسات أن البلدان متدنية الدخل، التي لا تتوفر فيها المياه وشبكات الصرف الصحي والأمن الصحي على نطاق واسع، والتي تترجح، بشكل وثيق، تحت وطأة الفقر ومواطن الضعف الأخرى، هي الأكثر عرضة لانتشار فيروس كوفيد-19 (Kassem & Jaafar, 2020). وجدير بالذكر أنه ليس هناك أية دراسات تبحث في العلاقة، ومن منظور آخر، بين جائحة كورونا والمياه والصرف الصحي والنظافة.

7-2 الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

أثرت جائحة كورونا، بشكل مباشر وغير مباشر، على صناعة الطاقة المتجددة. فقد عرقلت عمل منشآت التصنيع وسلاسل الإمدادات والشركات، وبطأت من عملية التحول إلى عالم الطاقة المستدامة. ويمكن أن يؤدي تراجع الطلب عالمياً، أيضاً، إلى الإضرار بالاتجاه الإيجابي لتقدم الطاقة الخضراء المنخفضة الكربون. ولا تزال الآثار طويلة الأجل غير واضحة، ولكن الانكماش قصير الأمد، أمر لا مفر منه. فعلى سبيل المثال، خططت شركة مورجان ستانلي الأمريكية لتقليل تركيب أنظمة الطاقة الكهروضوئية الأمريكية في الربع الثاني والثالث والرابع من العام 2020 بنسبة مقدارها 48%، و28%، و17% على التوالي (Hosseini, 2020).

إضافة إلى ذلك، تثير أسعار الوقود الأحفوري المتدنية قلقاً بصورة خاصة كونها تحفز الحكومات على استخدام مصادر طاقة تقليدية أقل تكلفة بدلاً من الطاقة المتجددة. وكان التحول إلى الطاقة المتجددة والمستدامة أمراً قائماً في العديد من البلدان قبل هذه الجائحة. ومع ذلك، تم تخفيض التوقعات الخاصة بتركيب محطات الطاقة الشمسية للعام 2020 من 129.5 جيجاواط إلى 106.4 جيجاواط، ما يشير إلى انخفاض بنسبة 18% مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كورونا. وتشير الأخبار الواعدة والقادمة من أوروبا إلى أن الصناعة المرتكزة على استغلال حركة الرياح تتصاعد مرة أخرى، وأن 96% من تلك المنشآت والمحطات لا تزال مفتوحة على الرغم من الأزمات المستمرة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، والمشاكل التي تعترى سلاسل الإمدادات، لا يبدو التقدم نحو الطاقة المتجددة أمراً بالغ الأهمية على المدى الطويل (Hosseini, 2020).

8-2 الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تزامناً مع دخول البلدان في جميع أنحاء العالم حالة من الإغلاق الاقتصادي، حيث يُسمح فقط للعمال "الأساسيين" بمواصلة العمل، يواجه الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة عقبة ضخمة فيما يتعلق بإيجاد عمل لائق للجميع في سوق العمل. ويعمل حوالي 1.6 مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يشكل حوالي نصف القوة العاملة على الصعيد العالمي (ILO, 2020)، حيث يواجه أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي المخاطر الأكثر إلحاحاً، والمتمثلة في تدمير موارد رزقهم. وتشير منظمة العمل الدولية، أيضاً، إلى أن أكثر من واحد من كل ستة شبان فقدوا وظائفهم منذ بدء الجائحة، وأنه قد تم تقليص ساعات عمل أولئك الذين ما زالوا على رأس عملهم (UNDP, 2020).

وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO, 2020)، اعتباراً من أيلول العام 2020، كان 94% من إجمالي العمال مقيمين في بلدان يوجد فيها إغلاق لأماكن العمل. وتواصل عمليات الإغلاق هذه في تعطيل أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، ما يؤدي إلى خسائر في ساعات العمل أعلى مما توقعه الكثيرون. وبالنسبة للربع الثاني من العام 2020، بلغ إجمالي الخسائر المقدرة لساعات العمل 17.3% (495 مليون وظيفة مكافئة بدوام كامل). وكانت البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى هي الأكثر تضرراً مع تراجع متوقع يصل إلى 23.3% في الربع الثاني من العام 2020. ومن المتوقع أن تبقى هذه الخسائر مرتفعة في الربع الثالث من العام 2020 بحوالي 12% أو 345 مليون وظيفة بدوام كامل (ILO, 2020).

ونتيجة عن الخسائر الجسيمة في ساعات العمل خسائر فادحة في دخل العامل على مستوى العالم. وتشير تقديرات مرصد منظمة العمل الدولية إلى أن خسائر الدخل من العمل تشير إلى انخفاض عالمي بمقدار 10.7% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2020 (مقارنة بالفترة نفسها في العام 2019)، التي تصل إلى حوالي 3.5 تريليون دولار أمريكي، أو ما مقداره 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتعتبر هذه الخسائر الأعلى في البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث تصل إلى 15.1% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و11.4% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وقد تدفع الخسائر، عندما لا يتم تخفيفها عن طريق أساليب الحماية الاجتماعية، الأسر إلى خط الفقر، وتؤدي إلى تراجع الطلب الكلي، ما يجعل استعادة الوظائف أكثر صعوبة (ILO, 2020).

وتنبأت التقارير المبكرة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 3% تقريباً (IMFBlog, 2020). على الرغم من ذلك، توقعت أحدث التقديرات تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام 2020 بمقدار 4.5% (Statista, 2020). ويعود الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا، في الغالب، إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات. وقد ظهر هذا بشكل ملحوظ في صناعات السفر والسياحة نتيجة للقيود العالمية المفروضة على السفر. كما تأثرت صناعات أخرى؛ على سبيل المثال، تراجع الطلب على النفط والسيارات الجديدة نتيجة للانخفاض الكبير في التنقلات اليومية والمناسبات الاجتماعية والإجازات. من ناحية أخرى، من المرجح أن تستفيد بعض الصناعات من عمليات الإغلاق، مثل التجارة الإلكترونية، وبيع المواد الغذائية بالتجزئة، والرعاية الصحية التي توفر بعض النمو الاقتصادي لتعويض انخفاض الطلب في الصناعات الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدت الجائحة، بشكل عام، إلى عرقلة النمو الاقتصادي في العام 2020، ولا تزال الآثار طويلة الأجل غير واضحة (Statista, 2020).

مع التخلص من الجائحة تدريجياً، يعتبر الانتعاش الاقتصادي من أصعب العقبات التي يواجهها العالم في إحراز التقدم، حيث يتمثل الجانب الرئيسي للانتعاش الاقتصادي في إعادة خلق فرص عمل لملايين الوظائف المفقودة خلال العام الماضي، وإعادة بناء طلب المستهلكين على السلع والخدمات. ومع المضي قدماً، سيحتاج الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى مزيد من الإصلاحات.

9-2 الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

وفقاً لبعض الدراسات، أثرت جائحة كورونا، بشكل كبير، على عملية الإنتاج في صناعات مختلفة. وانخفض الناتج الصناعي وازداد احتمال تأميم و/أو إفلاس و/أو إغلاق بعض الصناعات نتيجة لتزايد عمليات الإغلاق، وانخفاض مستوى الطلب على البضائع. ومع ذلك، كان هناك تعاون علمي لإيجاد العلاجات واللقاحات، فضلاً عن استيعاب التقنيات الرقمية في مجالات الصحة والتعليم والحوكمة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية (Al Talalfha & Al Monawer, 2020).

10-2 الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم حالات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت خلال العقود الماضية. لقد نجحت الجائحة في توسيع فجوة عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وكما هو الحال بالنسبة لجميع تأثيرات جائحة كورونا آنفة الذكر على أهداف التنمية المستدامة المختلفة، واجهت البلدان المتخلفة وذات الدخل المتوسط الأدنى والمجتمعات المهمشة، قسوة العواقب السلبية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم عدم المساواة الموجود مسبقاً بين البلدان وداخلها، حيث يتمتع الأشخاص ذوو الامتيازات بإمكانية الحصول على الموارد والبنية التحتية اللازمة للتخفيف من تأثير الجائحة، في حين يفتقر المستضعفون إلى هذه الموارد الضرورية، وبالتالي لا يقوون على مواجهة التأثير السلبي للجائحة (Ashford et al., 2020).

11-2 الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

نتيجة الإغلاقات التي فرضت بسبب جائحة كورونا، تغيرت طريقة عمل المناطق الحضرية جذرياً في حين اختلفت تنقلات السكان من بلد إلى آخر، ففي بعض البلدان، تم إيقاف وسائل النقل العام، وكان هناك تراجع في الوصول إلى الأماكن العامة والخضراء، وازداد الفقر في المناطق الحضرية والفقر نتيجة لفقدان الوظائف. كل ذلك تسبب في انخفاض حاد في المدن المستدامة على المدى القصير (Al Talalfha & Al Monawer, 2020).

12-2 الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

مع تراجع مستوى الطلب العالمي، ينخفض مستوى الاستهلاك، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية على المدى القصير. علاوة على ذلك، أدى التحول في أولويات الحكومة، أيضاً، إلى إبطاء عملية إصدار لوائح تنظيمية جديدة تتعلق بالاقتصاد الدائري، ما أدى إلى تأجيل اعتماد هذا الاقتصاد. علاوة على ذلك، أدت زيادة إنتاج معدات الحماية الشخصية (مثل الكمادات والفقازات) إلى زيادة التلوث بالمواد البلاستيكية (Al Talalfha & Al Monawer, 2020).

13-2 الهدف الثالث عشر: العمل من أجل المناخ

ترتب على جائحة كورونا والإغلاقات المفروضة عدد من الآثار الجانبية البيئية المؤقتة؛ مثل انخفاض الانبعاثات الغازية والكيميائية على الصعيد العالمي، ما ساهم في توفير هواء أنظف، وفي تقليل التلوث الضوضائي، وهي التي يصبو إليها كل من لديه اهتمام بأمور المناخ على مدى عقود عدة. لكن هذه التغييرات جاءت على حساب موارد رزق الأفراد والتراجع الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، فإن الواقع الجديد يعطينا درساً بشأن التغيير السلوكي والمرونة وتقبل الأفراد للتغيير، ما يوفر أساساً للعمل في مجال تحسين المناخ في المستقبل (Howarth et al., 2020).

14-2 الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من جائحة كورونا في أن التعافي البيئي يبدأ على نحو سريع. فقد كانت ردة فعل الطبيعة على اليااسة وفي البحر أمراً ملحوظاً وسريعاً بسبب انخفاض النشاطات البشرية خلال الأشهر الأولى من الجائحة على مستوى العالم. ولا تزال الآثار طويلة الأجل غير مؤكدة. ثانياً، أظهرت الجائحة مدى ارتباط النشاطات البشرية بالطبيعة، وأظهرت لنا مدى أهمية أن يجري بني البشر تغييراً جذرياً في أنماط حياتهم من أجل التأثير بشكل إيجابي على الطبيعة من حولهم (Coll, 2020).

15-2 الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

بخلاف ما ورد ذكره في الجزء الخاص بالهدف الرابع عشر "الحياة تحت الماء" الذي يسلط الضوء على مدى سرعة بدء البيئة في التعافي من تلقاء نفسها بمجرد أن تم تقييد النشاطات البشرية، أظهرت دراسات أخرى أن التأثير على البيئة، لم يكن من الجائحة في حد ذاتها، ولكن على خلاف ذلك، جاء نتيجة لتقييد أو إغلاق القطاعات الاقتصادية بشكل مفاجئ، مثل الصناعات الثقيلة، أو حركة النقل، أو شركات الضيافة التي تؤثر على البيئة بشكل مباشر (Cheval et al., 2020).

16-2 الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تضع جائحة كورونا المؤسسات والهيكل الإدارية في جميع أنحاء العالم تحت الاختبار، فمن الأهمية بمكان أن تراعي الإغلاقات وإجراءات التقييد الأخرى الضرورية لحقوق الإنسان، بحيث تكون جميع هذه الإجراءات متوازنة وشفافة ومحددة زمنياً، ومراعية لحقوق الفئات الضعيفة واحتياجاتها. ومع ذلك، فقد أثبتت الثقة في الحكومة أنها عامل رئيسي في التعامل الفعال مع جائحة كورونا في جميع أنحاء العالم. وفشلت البلدان المتضررة من النزاعات، علاوة على المؤسسات المنهارة التي تنعدم فيها الثقة بالحكومة في معالجة جائحة كورونا على نحو شامل. إضافة إلى ذلك، وضمن مواجهة التحديات ذات الصلة بجائحة كورونا، تجلت أهمية الحكومة المحلية بشكل واضح، حيث تولت هيكل الحكم المحلي، مثل البلديات والمجالس المحلية، قيادة عملية التصدي للجائحة، وكانت بحاجة إلى الدعم المالي والتقني لمساعدة جماهيرها والفئات المستضعفة من المواطنين (United Nations Policy Brief, 2020).

إضافة إلى ذلك، ضغطت جائحة كورونا بشدة على الحكومات لزيادة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في البلدان التي لم تتحقق فيها التغطية الشاملة بعد. كما أدت الجائحة إلى رفع مستوى العجز العام والديون، حيث تضطر الحكومات إلى إنفاق الأموال، بينما يتراجع النشاط الاقتصادي (Al Talalfha & Al Monawer, 2020).

17-2 الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

بعد إغلاق الحدود وتغير قائمة الأولويات العالمية، هناك احتمال أن يقلص مجتمع المانحين الدولي دعمه للبلدان الأشد فقراً مع تحول تركيزه قصير الأجل نحو التصدي للجائحة. كما أن هناك أزمة ديون جديدة، وتراجعاً في التجارة الدولية، وإغلاقاً للحدود، وانخفاضاً في التحويلات المالية الدولية والاستثمار عبر الحدود، كل ذلك من شأنه أن يعيق قدرة البلدان على عقد الشراكات معاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Al Talalfha & Al Monawer, 2020).

الفصل الثالث

واقع أهداف التنمية المستدامة في فلسطين قبل جائحة كورونا

يهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على أبرز ما تم إنجازه في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ما قبل وصول جائحة كورونا إلى فلسطين، لمحاولة المقارنة لاحقاً، وتحديد مدى الآثار التي تترتب على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومجالات عرقلتها للخطط والمساعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

3-1 الهدف الأول: تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر

إن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة يتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول العام 2030، من خلال التركيز على الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع، وزيادة الموارد والخدمات الأساسية للمجتمعات المتضررة بسبب الصراعات والمناخ والكوارث ذات الصلة. يعد هذا الهدف محورياً مهماً لأجندة السياسات الوطنية في فلسطين "المواطن أولاً"، التي تهدف إلى تعزيز برامج التمكين والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة.

تتمثل أبرز غايات هذا الهدف في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد بنحو 50% على الأقل، عبر تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، وبناء قدرات الفقراء لمساعدتهم على الصمود، من خلال حشد الموارد اللازمة لذلك من المصادر المختلفة، ووضع الأطر السياسية والقانونية الوطنية الداعمة لهذه الجهود.

تظهر الأرقام الرسمية ارتفاعاً في معدلات الفقر حتى قبل جائحة كورونا، حيث ارتفعت من 25.7% العام 2011 إلى 29.2% العام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ). وهو ما يشير بوضوح إلى أن فلسطين ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل بإنهاء الفقر بحلول العام 2030. كما ارتفع معدل الفقر المدقع من 12.7% إلى 16.8% بين الأعوام 2011 و2017، ما يعني ارتفاع شدة الفقر بين الفقراء، الذي يُعزى، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، وتدايعات الانقسام الفلسطيني الداخلي. ففي قطاع غزة، ارتفع معدل الفقر من 38.9% العام 2011 إلى 53% العام 2017 مقابل انخفاضه في الضفة الغربية من 19.4% إلى 13.9% للفترة نفسها. أما الفقر المدقع، فقد ارتفع في قطاع غزة من 21% العام 2011 إلى 33.7% العام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ).

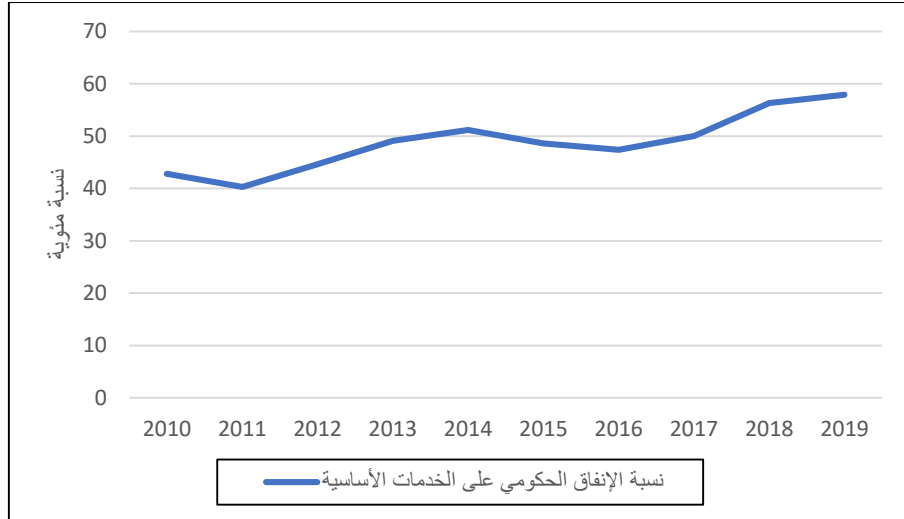
بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين حوالي 24% سنة 2017. ترتفع هذه النسبة، بشكل كبير، في قطاع غزة لتصل إلى 44.7%، مقابل 10.6% في الضفة الغربية في العام نفسه¹. هذا يتطلب تدخلات جادة وعاجلة لمعالجة ارتفاع مستويات الفقر في قطاع غزة، لكي تسير على الطريق الصحيح في القضاء على الفقر حتى العام 2030.

فيما يتعلق بحشد الموارد على مستوى القطاع العام، واللازمة لتحقيق هدف القضاء على الفقر في فلسطين، يبين الشكل (1) وجود نمو بشكل عام في نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة 2010-2019، حيث ارتفع من 42.8% في 2010 إلى 57.9% في 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019أ).

شكل 1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية

من إجمالي الإنفاق الحكومي، 2010-2019

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، 11 شباط، 2020.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مالية الحكومة العامة 2010-2019¹

في الحقيقة، لعبت مجموعة من العوامل دوراً في زيادة معدلات الفقر في فلسطين، أبرزها (مكتب رئيس الوزراء، 2020):

1. نقص أو ضعف السياسات العامة فيما يخص حماية الطبقات الفقيرة والمهمشة والعمال في القطاع غير المنظم، وذلك يعود، بشكل رئيسي، إلى عدم وجود قانون فعال للضمان الاجتماعي، وعدم تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور في عدد كبير من المؤسسات، وبخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما زاد من الفجوة الواسعة أصلاً بين خط الفقر الوطني والحد الأدنى للأجور المفترض.
2. عدم وجود سياسات مالية فعالة لدعم الاحتياجات الأساسية للأسر الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة.
3. أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الحصار المشدد على قطاع غزة منذ العام 2007، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والتحكم بالإيرادات الخاصة بالحكومة الفلسطينية، والاحتجاز المتكرر لأموال المقاصة، إلى إعاقة الجهود المبذولة في مكافحة الفقر وتحقيق غايات هذا الهدف.

من أجل الحد من تدهور مستويات الفقر، ومن أجل تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، عملت الجهات الحكومية، وبشكل أساسي وزارة التنمية الاجتماعية، على تنفيذ العديد من التدخلات والأنشطة للحد من الفقر خلال السنوات السابقة. على سبيل المثال، عملت وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير أنظمة للحماية الاجتماعية استجابة لعدد من غايات الهدف الأول، من خلال موازنة ودمج استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2017-2022 لتتوافق مع غايات هذا الهدف. من ضمن الأنشطة التي نفذتها في هذا السياق: توفير التأمين الصحي المجاني للأسر الفقيرة المسجلة في قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية (نحو 106.000 أسرة) في الضفة الغربية وفي قطاع غزة خلال العام 2019، تقديم مساعدات نقدية دورية، أيضاً، لهذه الأسر،² وتنفيذ نحو 415 مشروعاً بهدف التمكين الاقتصادي للفقراء خلال العام 2019 (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

3-2 الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يسعى الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بشكل رئيسي، إلى القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول العام 2030 من خلال ضمان حصول جميع شرائح المجتمع، وبخاصة الأطفال، على غذاء صحي وكاف. يسعى هذا الهدف، أيضاً، إلى تحقيق عدد من الغايات، أبرزها مكافحة سوء التغذية، وتحسين الإنتاجية الزراعية ودخل صغار المزارعين، وزيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية والزراعية، واعتماد تقنيات جديدة لتحسين الإنتاجية الزراعية، بما يضمن تعزيز نظم الإنتاج الزراعي المستدامة.

يتطلب تحقيق هذا الهدف في فلسطين تضافر الجهود من قبل العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبخاصة وزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ... وغيرها. لذلك، تبرز هنا إشكالية عدم وجود تنسيق فعال بين الجهات الرسمية المسؤولة عن تحقيق غايات هذا الهدف، وبخاصة مع عدم وجود بيئة قانونية واضحة لتنظيم وتنسيق المهام والمسؤوليات بين هذه الجهات (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

² الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية <https://mosd.gov.ps/ar/node/1201>

ما زال انعدام الأمن الغذائي في فلسطين يشكل تحدياً كبيراً نتيجة للعديد من العوامل، أبرزها، نقص الموارد المالية للحصول على الغذاء نتيجة للارتفاع الكبير في نسب البطالة، وبخاصة في قطاع غزة، وعدم وجود مصدر دخل كافٍ وثابت لنسبة كبيرة من الأسر، والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي لوصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية، بما فيها الأراضي الزراعية ومصادر المياه (ماس، 2017). من الواضح أن الاتجاه العام لتطورات هذا الهدف مرتبطة بمسار الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر. ترى دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس حول الأمن الغذائي في فلسطين، أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر؛ فغالبية الفقراء الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (ماس، 2017).

عانت فلسطين خلال الأعوام الأخيرة من ارتفاع كبير في مستويات انعدام الأمن الغذائي، فعلى الرغم من انخفاض نسب انعدام الأمن الغذائي من 36% (22% في الضفة الغربية) العام 2009 إلى 27% (17% في الضفة الغربية) العام 2011 (ماس، 2009)، فإنها عادت إلى الارتفاع العام 2012 لتصل إلى 34% (19% في الضفة الغربية)، و33% (19% في الضفة الغربية) في العامين 2012 و 2014 على التوالي.³ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيضاً، إلى أن معدل انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، بلغ 29.9% للفترة 2014-2016، أي إن ما معدله 1.4 مليون نسمة قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي خلال تلك الفترة. بينما بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد حوالي 9.5% لسنة 2016، وهو أقل من قيمته في العديد من دول الجوار مثل الأردن (15.3%) ومصر (10.6%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 أ).

يعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر حدة وأوسع انتشاراً منه في الضفة الغربية، حيث بلغ 57% العام 2012 (19% في الضفة الغربية) مقارنة بـ 52% و 44% للعامين 2010 و 2011 على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014). ووفقاً للنتائج الأولية التي خلص إليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁴ حول الإصدار الأخير من مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي الذي جرى خلال العام 2018، فإن 68% من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة أو متوسطة (12% تقريباً في أوساط الأسر في الضفة الغربية)، أي ما يقارب 1.3 مليون نسمة.

قامت الجهات الحكومية بإنجاز مجموعة من التدخلات على صعيد تنفيذ غايات هذا الهدف؛ تمثلت في الأنشطة التي نفذتها كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، بهدف تحقيق غاية القضاء على سوء التغذية بين طلاب المدارس، من خلال تعزيز النمط الغذائي الصحي في المدارس، والرقابة على نوعية وجودة الطعام المقدم في المقاصف المدرسية، وضمان تقديم البدائل للتغذية الصحية. كما عملت وزارة الزراعة على إجراء العديد من التدخلات بهدف مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ودعم وصولهم إلى الأسواق، إضافة إلى تطبيق مجموعة من التدخلات لضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة. كما عملت سلطة المياه على إنشاء محطات معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الزراعة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع تحلية المياه، وإنشاء عدد من السدود لحصاد المياه (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

3-3 الهدف الثالث: تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يشمل تحقيق هذا الهدف مجموعة من الغايات المنبثقة عنه، التي تتمحور، بشكل أساسي، في الحد من وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة والرضع، والقضاء على الأمراض المعدية والسارية (الأوبئة) والأمراض غير المعدية والمزمنة، والحد من الوفيات الناتجة عن التعرض لعوامل خارجية مثل المواد الكيماوية، واستهلاك التبغ والمخدرات والكحول، وتلوث المياه والهواء والتربة.⁵ كما يعتبر العمل المتواصل لتحقيق هذا الهدف عاملاً أساسياً للوصول إلى التغطية الصحية الشاملة، بما تتضمنه من توفير خدمات صحية أساسية تتلاءم والاحتياجات الصحية للمجتمع الفلسطيني وإمكانياته المادية، الأمر الذي يتحقق من خلال التعاون بين وزارة الصحة الفلسطينية ومقدمي الخدمات الصحية في القطاعين الخاص والأهلي، لضمان توفر العلاجات والمطاعيم بما يلبي الاحتياجات الصحية للمواطنين (وزارة الصحة الفلسطينية، 2019).

استمر التحسن على الكثير من المؤشرات الصحية في فلسطين حتى نهاية العام 2019، ولكنه لم يكن كافياً لتحقيق معظم غايات هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة مثل ما تعكس المؤشرات الفرعية من تباين واضح. من أبرز المؤشرات الصحية الإيجابية في هذا المجال (وزارة الصحة الفلسطينية، 2019):

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي مشترك من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، حزيران/يونيو 2014، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1134>

⁴ <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3330>

⁵ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-3-good-health-and-well-being.html>

- الانخفاض المستمر في معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، حيث بلغت لسنة 2019 ما مقداره 12.1 وفاة لكل 1000 مولود حي للأطفال دون الخامسة و10.8 وفاة لكل 1000 مولود حي للرضع، وهو أقل من المعدل العالمي، ومن المعدلات في العديد من الدول العربية.
 - ينطبق الأمر ذاته على معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية، حيث انخفضت بنسبة 56% منذ العام 2009 لتصل إلى 19.5 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في العام 2019، وهو يعود، بشكل أساسي، إلى زيادة نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة لتصل إلى 99.6% من إجمالي الولادات، إضافة إلى تطوير نظم الرعاية الصحية الإنجابية، وتحسين جودة أقسام النسائية والتوليد، والسيطرة شبه الكاملة على الأمراض السارية مثل الإيدز، والسل، والملاريا، والتهاب الكبد الوبائي (ب)، إذ تقترب نسب الإصابة بهذه الأمراض في فلسطين من الصفر في الوقت الحالي. يعود ذلك إلى توفير المطاعيم المجانية من قبل وزارة الصحة لجميع المواطنين ضد الأمراض السارية، واعتماد بروتوكولات وطنية لعلاج الأمراض المعدية.
- أما عن أبرز المؤشرات الصحية السلبية التي تعرقل تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (وزارة الصحة الفلسطينية، 2019):
- تزايد نسبة وفيات الأمهات إلى 19.5 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية العام 2019 مقارنة بـ 13.8 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية العام 2016.
 - ما زالت الأمراض غير المعدية (مثل الأمراض المزمنة) كالسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، تشكل تحدياً كبيراً وعبئاً على النظام الصحي المحلي، إذ تعد من أبرز مسببات الوفاة في فلسطين. سببت أمراض القلب والأوعية الدموية بنحو 31.5% من الوفيات في فلسطين في العام 2018، فيما ساهم السرطان في 15.4% من إجمالي الوفيات في العام نفسه. كما ارتفع معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة من 19.2 لكل عشرة آلاف من السكان العام 2017 إلى 20.3 العام 2018.⁶
 - تشير البيانات في الجدول 1 إلى وجود زيادة في نسبة التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة من 7.5% في العام 2000، إلى 8.7% في العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ب). كما ارتفعت نسبة انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة من 8.2% في العام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015) إلى 8.6% في العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ب)، وهي نسبة مرتفعة تدلل على وجود أنماط استهلاك غير صحية، وبخاصة الأغذية المصنعة والمحتوية على السكريات والدهون المشبعة في السنوات الأولى من حياة الطفل.

جدول 1: نسب التقزم، والهزال، وزيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين، 2000-2019

المؤشر	المنطقة	2000	2006	2014	2019
انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر (%)	الضفة الغربية	7.00	7.90	7.70	8.50
	قطاع غزة	8.30	13.20	7.10	9.00
	فلسطين	7.50	10.20	7.40	8.70
انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر (%)	الضفة الغربية	1.5	1.7	1.7	1.7
	قطاع غزة	1.4	1.2	0.7	0.8
	فلسطين	1.4	1.4	1.2	1.3
انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر (%)	الضفة الغربية			9.8	10.9
	قطاع غزة			6.5	5.8
	فلسطين			8.2	8.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة.

4-3 الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم للجميع

يتضمن هذا الهدف مجموعة من الغايات تتعلق في جوهرها بضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، وكفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي. أيضاً، القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة أن يكتسب

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الفرعي لأهداف التنمية المستدامة <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=3>

⁷ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات المسح الصحي 2000

جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وبناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين.⁸

حققت فلسطين تقدماً في إنجاز العديد من الغايات المتعلقة بهذا الهدف، حيث تتمتع فلسطين بنسب مرتفعة في بعض مؤشرات التعليم، أبرزها مؤشر معدل الإتمام حسب المستوى التعليمي، الذي يصل في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية الدنيا والمرحلة الثانوية إلى 98.3%، و85%، و56% على التوالي. كما تم إحراز تقدم في مؤشر معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) الذي ارتفع من 70.3% للعام الدراسي 2017 إلى 72.3% للعام الدراسي 2019،⁹ وكذلك في الغاية الخاصة ببناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين. في هذا المجال، ساهمت الجهود الحكومية المبذولة في تنفيذ العديد من الأنشطة لتطوير وتأهيل البنية التحتية المادية للأبنية المدرسية، مع التركيز على دعم المدارس ورياض الأطفال في القدس ومناطق (ج). كذلك تنفيذ العديد من الأنشطة التربوية المساندة للطلبة في المدارس، وتطوير المناهج الدراسية على تحقيق تقدم على صعيد المؤشرات المرتبطة بالتعليم، علماً أن تراجع الدعم الدولي للتعليم قد أثر سلباً على تنفيذ العديد من الأنشطة الخاصة بتعليم المعلمين وتدريبهم.

كما تم إحراز العديد من الإنجازات في إدماج التكنولوجيا في العملية التعليمية في المدارس بمستوياتها كافة؛ من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة ذات العلاقة. على سبيل المثال، بلغت نسبة المدارس المتصلة بالإنترنت لأغراض تعليمية نحو 96% من إجمالي المدارس في العام الدراسي 2019/2018، مقارنة بنحو 23.2% في العام الدراسي 2010/2009. ترافق ذلك مع ارتفاع نسبة المدارس المتصلة بالكهرباء (100% من المدارس)، وتلك التي تملك أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية (95.3% من المدارس) للعام الدراسي 2019/2018. أما فيما يتعلق بالمرافق الصحية في المدارس، فالغالبية العظمى من المدارس (نحو 98% منها)، تتوفر فيها مياه شرب أساسية، ومرافق لغسل الأيدي، ومرافق صحية أساسية غير مختلطة (وزارة التربية والتعليم، 2019).

من ناحية التثقيف التكنولوجي، يبين الجدول (2) أدناه وجود تقدم على صعيد اكتساب المهارات التكنولوجية الأساسية مثل مهارة نسخ أو نقل ملف أو مجلد (ارتفعت من 67.5% في 2018 إلى 70.9% في 2019)، واستخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند (ارتفعت من 65.1% في 2018 إلى 67% في 2019)، والقيام بنقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى. بالمقابل، تشير البيانات، أيضاً، إلى وجود تراجع على صعيد نسبة التثقيف التكنولوجي في المهارات الأكثر تطوراً من المهارات الأساسية. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة القدرة على القيام بإنشاء عروض تقديمية إلكترونية باستخدام برنامج العروض التقديمية من 30.7% في 2018 إلى 29% في 2019. كذلك انخفضت القدرة على القيام بالبحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها من 50.4% في 2018، إلى 23.9% في 2019.

عملت وزارة التربية والتعليم والشركاء المحليين والدوليين على تنفيذ العديد من الأنشطة لتعزيز إدماج التكنولوجيا في العملية التعليمية في المستويات التعليمية كافة بهدف رفع مستوى التثقيف التكنولوجي على صعيد المهارات التكنولوجية المختلفة، من خلال إدماج الرقمنة، ووسائل تكنولوجيا المعلومات في التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي، وتوفير برامج تدريبية ومشاريع، وتقديم الأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك في المدارس. في الوقت نفسه، تأثرت عملية تطوير التعليم وإدماج الرقمنة بمجموعة من العوائق، منها نقص الموارد المالية لتنفيذ المشاريع ونتيجة للحجز والخصم المتكرر لأموال المقاصة، ما يؤثر تبعاً على الموازنة المخصصة لتطوير قطاع التعليم، وكذلك انخفاض قيمة الدعم الدولي المقدم لمشاريع إدماج التكنولوجيا في العملية التعليمية (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

جدول 2: نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة (%)¹⁰

المهارة	2018			2019		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
نسخ أو نقل ملف أو مجلد	71.5	62.4	67.5	76.6	62.7	70.9
استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند	67.6	61.8	65.1	69.7	63	67
إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع الملفات المرفقة (مثل المستندات والصور والفيديو)	64.4	56.8	61.1	66.7	48.3	59.2
القيام باستخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جداول البيانات	34.4	31.1	33	40.4	29.5	36

⁸ الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، ص 65 وما بعدها. www.unescwa.org

⁹ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=4>

¹⁰ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=4>

35.3	27.8	40.4	34.6	34.2	34.9	القيام بتوصيل أجهزة جديدة وتنصيبها (مثل مودم أو كاميرا أو طابعة)
23.9	24.2	23.6	50.4	54.3	47.3	القيام بالبحث عن البرامج وتنزيلها وتنصيبها وتكوينها
29.2	25	32.1	30.7	25.9	34.6	القيام بإنشاء عروض تقديمية إلكترونية باستخدام برنامج العروض التقديمية (بما في ذلك الصور، أو الصوت، أو الفيديو، أو الأشكال)
54.7	53.7	55.3	50	49	50.9	القيام بنقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى
14.6	10.1	17.7	16.9	14.2	19	القيام بكتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة

5-3 الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

يتمحور هذا الهدف وغاياته حول القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات، وتحقيق التمكين الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية والسياسية الكاملة لهن، وحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين.¹¹ إن من شأن تحقيق هذا الهدف أن يفتح الباب واسعاً أمام الأفراد لممارسة حريتهم في الاختيار دون وجود معوقات تتعلق بالنوع الاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتمكين الإناث من تحقيق أهدافهن وإدارة شؤون حياتهن.

خلال السنوات الأخيرة، تراكمت بعض الإنجازات على صعيد تحقيق هذا الهدف في فلسطين، حيث انخفضت نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من 31.6% العام 2011 إلى 27% العام 2019، كما انخفضت نسبة النساء في الفئة العمرية 20-24 سنة وتزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة من 18% العام 2007 إلى 10.8% العام 2017. تعزى هذه الإنجازات إلى تنفيذ العديد من الأنشطة المتعلقة بحماية النساء، مثل زيادة حملات التوعية لمناهضة العنف ضد المرأة، وإرشاد النساء بالإجراءات الواجب اتخاذها في حال تعرضت للعنف، بما فيها اللجوء إلى دور الحماية. ترافق ذلك مع تقديم العديد من خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني وخدمات الحماية لعدد كبير من النساء من خلال الوحدات المتخصصة في ذلك في المدن المختلفة، والعمل بشكل مستمر على رفد هذه الوحدات بالكوادر البشرية المؤهلة بالتعامل مع هذه الفئة من النساء.¹²

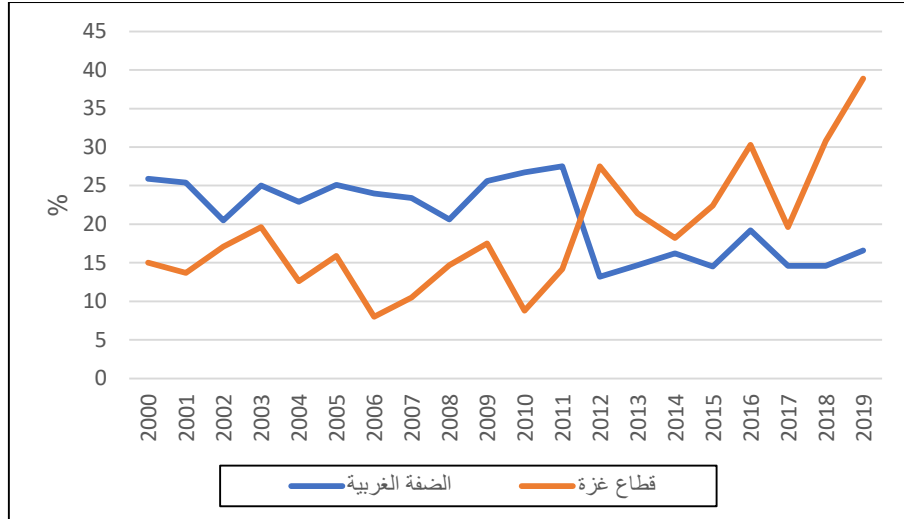
من الإنجازات المتحققة في تحقيق هذا الهدف، أيضاً، زيادة نسبة مشاركة النساء في مجالس الحكم المحلي بشكل ملموس، من 1.4% العام 2000 إلى 20.1% العام 2019. ترافق ذلك مع إنجاز العديد من التدخلات الهادفة إلى كفالة مشاركة المرأة وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، حيث عقدت وزارة الحكم المحلي، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الأهلية، وممثلين عن المجالس المحلية، اجتماعات تشاورية في العام 2019 حول اعتماد نسبة الكوتا النسائية بنحو 30% لتسهيل وصول النساء إلى مواقع صنع القرار، ومنها الكوتا في المجالس المحلية، وتشكيل منتدى النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي، الذي يضم عدداً من المؤسسات النسوية والحقوقية (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

على الرغم من ذلك، نجد العديد من المؤشرات التي تعكس اتساع الفجوة بين الجنسين، فقد انخفضت نسبة مشاركة النساء في المناصب الإدارية في فلسطين من 23% العام 2000 إلى 20.2% العام 2019، ولكنها بقيت أقل من مستواها العام 2000¹³ (انظر إلى الشكل 2). في الضفة الغربية انخفضت نسبة مشاركة النساء في المناصب الإدارية من 26% في العام 2000 إلى 16.6% في العام 2019. بالمقابل، فقد قفزت هذه النسبة في قطاع غزة من 15% في العام 2000 إلى 39% في العام 2019.

شكل 2: نسبة النساء في المناصب الإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000-2019

¹¹ الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، ص 70 وما بعدها. www.unescwa.org
¹² المصدر: مقابلة مع السيد أمين عاصي، مدير عام التخطيط والسياسات، وزارة شؤون المرأة، رام الله/فلسطين.

¹³ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=5>



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للسنوات 2000-2019، رام الله، فلسطين.

من المؤشرات الأخرى التي تدلل على اتساع الفجوة بين الجنسين، التفاوتات بين مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، وما يرافقها من فجوة في الأجر اليومي بلغت حوالي 40% (92 شيكلاً للنساء، و129 شيكلاً للرجال في العام 2019) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ب). كما أن معدلات البطالة للنساء في فلسطين تظهر عدم التكافؤ بفرص العمل بين الرجال والنساء، إذ بلغت النسبة 43% بين النساء، مقابل 20% بين الذكور في العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ج). كما تتعرض الأسر التي تعيلها أو تقودها النساء (وهي حوالي 11%) لاحتمالية الفقر بشكل أكبر (بنسبة 54% في قطاع غزة و19% في الضفة الغربية) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018 أ).

6-3 الهدف السادس: كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تتمثل أبرز غايات هذا الهدف في ضمان حصول الجميع على مياه شرب آمنة وبتكلفة ميسورة، إضافة إلى توفر خدمات الصرف الصحي للجميع، وتحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات فيها، وزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات بشكل مستدام.¹⁴

تتبع أهمية هذا الهدف نظراً للنسبة المرتفعة من الأفراد في جميع أنحاء العالم الذين يموتون سنوياً نتيجة للأمراض الناتجة عن إمدادات المياه غير الآمنة، وتجهيزات الصرف الصحي غير الملائمة. على المستوى الفلسطيني، تم تحقيق تقدم ملحوظ في سبيل إنجاز العديد من غايات هذا الهدف، فنحو 99.7% من السكان في فلسطين (المدن، والريف، والمخيمات) في العام 2018، كانوا متصلين بخدمات صرف صحي مدارة بشكل سليم، ورافق غسل الأيدي بالمياه والصابون، مقارنة بنحو 99.2% في 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). كما انخفضت نسبة التجمعات السكنية التي لا تصلها خدمات المياه من 5% في 2016 إلى 4% في 2018. في الحقيقة، ساهمت العديد من التدخلات والجهود التي قامت بها سلطة المياه الفلسطينية في تحقيق هذا التقدم، من خلال القيام بالعديد من المشاريع الخاصة بتأهيل شبكات المياه القائمة في العديد من المناطق، وإنشاء شبكات وخطوط مياه جديدة وخزانات مياه ومحطات ضخ في مناطق أخرى، وبخاصة في مناطق (ج)، إضافة إلى إنشاء وتوسيع شبكات الصرف الصحي في مناطق عدة، وبناء وتشغيل محطات تنقية المياه العادمة، وإنشاء خزانات مياه ومحطات ضخ لإعادة استغلال المياه المعالجة في الري الزراعي خلال العامين 2018 و2019 (سلطة المياه الفلسطينية، 2018).

على الرغم من التقدم الذي حصل في بعض غايات هذا الهدف، فإن فلسطين ما زالت متعثرة في تحقيق بعض الغايات المهمة، مثل ضمان حصول السكان على مياه شرب آمنة؛ إذ تشير البيانات إلى أن فقط 59.1% من السكان في فلسطين استخدموا مياه شرب آمنة¹⁵ العام 2017، غالبيةهم (94.7%) في الضفة الغربية، فيما تنخفض هذه النسبة في قطاع غزة، بشكل كبير، لتصل إلى 11.3%. يعود ذلك، بشكل أساسي، إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المصادر المائية الفلسطينية (السطحية والجوفية)، ما خلق نقصاً كبيراً في المياه الصالحة للشرب مقارنة بالكمية المطلوبة من السكان. أيضاً تعاني الجهات المعنية

¹⁴ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-6-clean-water-and-sanitation.html#targets>

¹⁵ يُقصد بالمياه التي تدار بطريقة آمنة تلك التي يتم تزويدها من خلال شبكة المياه العامة المتصلة بالمسكن، أو من خلال بئر ارتوازية محمية، أو ينبوع محمي، أو من خلال جمع مياه الأمطار، أو من خلال زجاجات المياه المعدنية، أو الحنفيات العامة.

عن إدارة مصادر المياه من صعوبة في توفير موارد مالية مستدامة لإنشاء وتطوير وضمان استمرارية مشاريع المياه، وهو ما يشكل معضلة كبيرة خاصة في ظل ندرة الموارد المالية المحلية (سلطة المياه الفلسطينية، 2017).

7-3 الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يتمحور هذا الهدف حول توفير مصادر الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع بتكلفة ميسورة، وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، بما يضمن توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.¹⁶

حققت فلسطين تقدماً على صعيد توفير خدمات الطاقة الحديثة لسكانها، حيث بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء نحو 99.9% في العام 2019 مقارنة بـ 97.3% في العام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 ب). يعزى ذلك إلى الجهود المستمرة من سلطة الطاقة في تأهيل شبكات الكهرباء الحالية وبناء شبكات جديدة.

ارتفعت قدرة توليد الطاقة الكهربائية في فلسطين بشكل كبير من 0.1 واط/فرد في 2011 إلى 8.2 واط لكل فرد في 2018، كما هو واضح في الجدول (3) أدناه،¹⁷ وهو ما يشير إلى تحسن قدرة فلسطين، مع مرور الوقت، على توفير مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة نتيجة تنفيذ العديد من مشاريع تركيب الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية في قطاعات عدة، تتضمن المستشفيات، والمدارس، ومحطات تحلية المياه، وفي العديد من المشاريع الزراعية خلال العامين 2018 و2019 (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

جدول 3: السعة الكهربائية المركبة (واط/فرد) في فلسطين، 2011-2018

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السعة	0.1	0.1	0.1	0.7	2.6	5.4	7.4	8.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة - إسقاطات السكان، 2011-2018.

في المقابل، شهدت فلسطين تراجعاً في تحقيق العديد من الغايات، حيث بلغت حصة الطاقة المتجددة من مجموع استهلاك الطاقة النهائي للسكان في 2017 نحو 10.3%، مقارنة بـ 25% في العام 2003 كما يوضح الشكل (3) في الأسفل.¹⁸ هذا يشير إلى زيادة اعتماد السكان على مصادر الطاقة غير المتجددة، وهو ما يتعارض مع مبدأ تحقيق الاستدامة في مصادر الطاقة.

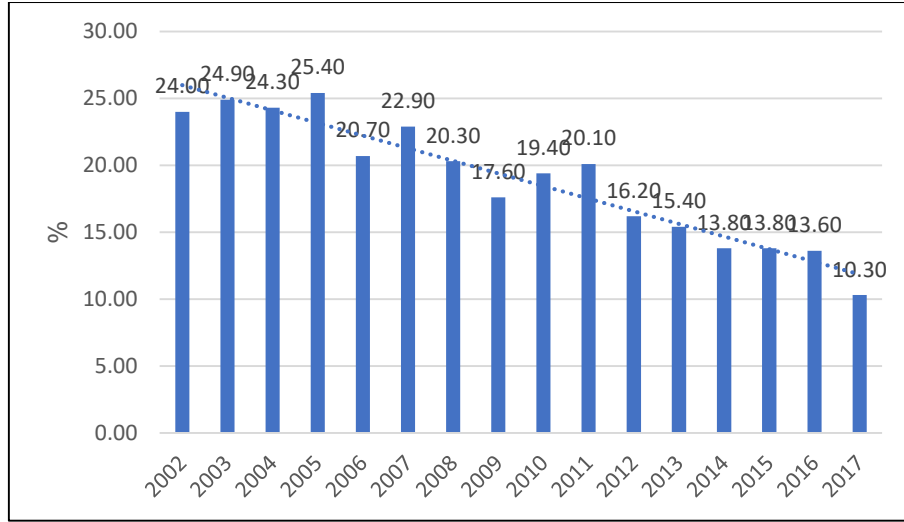
يعتبر توفر الطاقة الكهربائية من أكبر التحديات التي يعاني منها قطاع غزة، حيث إن أكثر من 97% من السكان هناك تصلهم الخدمة بشكل متقطع ولساعات محدودة خلال اليوم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). ويعود ذلك إلى الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على غزة منذ العام 2007، حيث تمنع إسرائيل تزويد غزة بالوقود اللازم لتشغيل محطة الطاقة الرئيسية هناك.

شكل 3: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في فلسطين، 2002-2017

¹⁶ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html#targets>

¹⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة-إسقاطات السكان، 2011-2018.

¹⁸ http://pcbs.gov.ps/SDGsIndicators/pxweb/ar/myDb/START_07_07T7_2_07T7_2IC070201/SD7_2_C070201_01/table/tableViewLayout1/



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات التنمية المستدامة.

شكل الاعتماد شبه الكامل على إسرائيل فيما يتعلق بقطاع الطاقة نتيجة للالتزام ببروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحتم على الجانب الفلسطيني استيراد الكهرباء أو الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء من إسرائيل، وتدني نسبة التحصيلات وتراكم الديون على المواطنين نتيجة لعدم التزام نسبة من المواطنين بدفع أثمان الطاقة الكهربائية المستهلكة، عائناً أمام سير عملية تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية في فلسطين (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

8-3 الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يسعى هذا الهدف إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية لدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق والإبداع والابتكار، وإلى الحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو بالتعليم والتدريب، وحماية حقوق العمال، وتعزيز بيئات العمل الآمنة، وإنهاء عمالة الأطفال بجميع أشكالها.¹⁹

حققت فلسطين تقدماً على صعيد تحقيق العديد من غايات هذا الهدف، على سبيل المثال، انخفضت نسبة الأطفال العاملين ضمن الأعمار (10-17 سنة) بأجر أو دون أجر إلى 2.9% في العام 2018 (4% في الضفة الغربية، مقابل 1.3% في قطاع غزة)، مقارنة بنحو 4.6% في العام 2007 (6.5% في الضفة الغربية، مقارنة بنحو 1.5% في قطاع غزة).²⁰

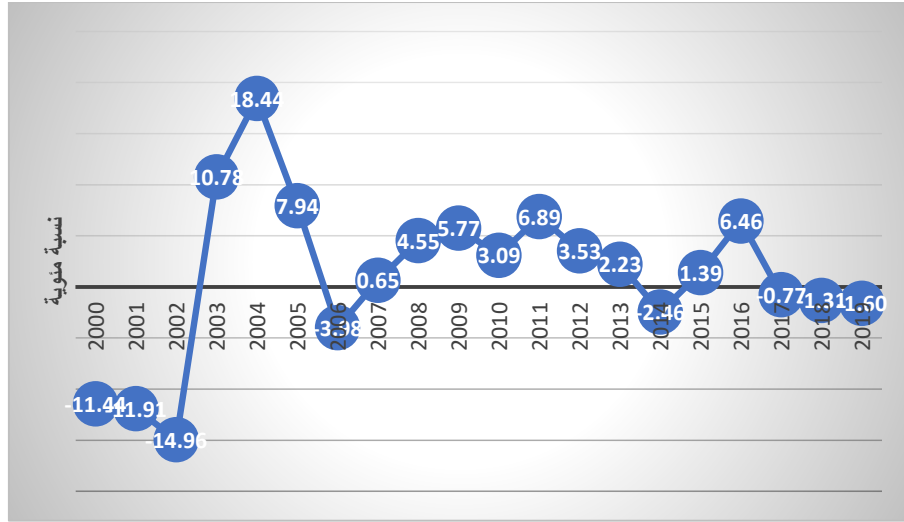
في المقابل، ما زالت فلسطين تشهد تراجعاً في إنجاز أبرز غايات هذا الهدف والمتعلقة بالنمو الاقتصادي والعمالة على حد سواء. فقد شهد معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في فلسطين تراجعاً بنسبة 1.6% (1.1% في الضفة الغربية، مقابل 2.8% في قطاع غزة) في العام 2019 مقارنة بالعام 2018. وكما يتضح من الشكل (4) أدناه، فإن هذا المعدل ما زال في تناقص مستمر منذ العام 2016.²¹

شكل 4: (معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2000-2019)

¹⁹ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-8-decent-work-and-economic-growth.html#targets>

²⁰ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسوح القوى العاملة 2007-2018، رام الله-فلسطين.

²¹ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة (الهدف 8)، رام الله-فلسطين.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة (الهدف 8)، رام الله-فلسطين.

يتضح من الجدول (4) أدناه أن نسبة العمال غير الرسمية في فلسطين قد بدأت بالتناقص بشكل مستمر بعد العام 2009، لتصل إلى 50.8% في العام 2012، ومن ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 65% في العام 2018.²² من الجدير الإشارة إلى أن العمالة غير الرسمية تتركز بشكل أكبر بين الذكور، وفي الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة. تتعارض هذه الزيادة مع الغاية الهادفة إلى تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع، بهدف تقليل نسب العمالة غير الرسمية في سوق العمل، حيث يترتب على العمالة غير الرسمية صعوبة في متابعة تطبيق قوانين العمل وضمان حقوق العمال في القطاعات غير الرسمية.

جدول 4: نسبة العمالة غير الرسمية (غير الزراعية) بحسب المنطقة والسنة

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
70.1	71	70.2	70.1	54.5	54	52.7	52	56.1	61.4	الضفة الغربية
50.8	51.3	50.6	47.1	42.4	46.9	46.9	45.8	40.4	37.2	قطاع غزة
65	65.1	64.1	63.1	51	51.7	50.8	50.1	51.8	54.6	فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة (الهدف 8)، رام الله-فلسطين.

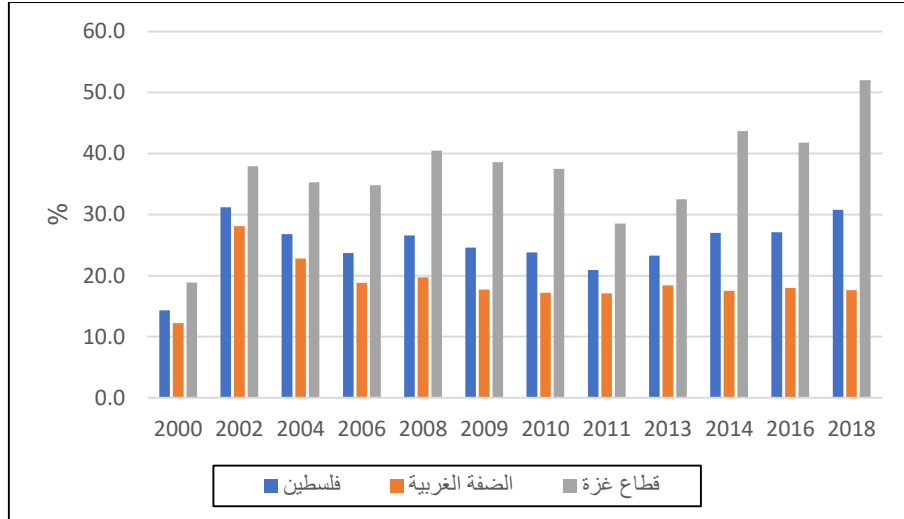
يوضح الشكل (5) أدناه أن معدلات البطالة في فلسطين ما زالت في ارتفاع مستمر في آخر 10 سنوات، وبخاصة في قطاع غزة، وهو ما يشكل تراجعاً أمام مساعي فلسطين في تحقيق العمالة الكاملة.²³ تركزت البطالة بشكل أكبر بين الشباب، حيث بلغت للفئة العمرية 20-29 سنة نحو 44.3% في العام 2018. ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، إضافة إلى تحكم الجانب الإسرائيلي بأموال المقاصة من حجز وخصم، وتراجع قيمة المساعدات الدولية، ما يعرقل عملية تنفيذ المشاريع المقترحة لتحفيز النمو الاقتصادي والعمالة.²⁴

شكل 5: معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة والسنة

²² المصدر السابق.

²³ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2000-2018، رام الله-فلسطين.

²⁴ المصدر: مقابلة مع عبد الكريم ضراغمة، منسق مجموعة الهدف الثامن الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ممثلاً عن وزارة العمل (الهدف الثامن).



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2018-2000، رام الله-فلسطين.

9-3 الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

يعتبر هذا الهدف عابراً للقطاعات، فهو مرتبط بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وما يتبع ذلك من تشجيع التنافسية الاقتصادية وتحسين الرفاه الاجتماعي. تتركز غايات هذا الهدف على إقامة هياكل أو بنى أساسية مستدامة لدعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وبخاصة في الدول النامية. كما يركز على زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية، وزيادة اعتماد التكنولوجيا النظيفة في التصنيع وتعزيز البحث العلمي.²⁵

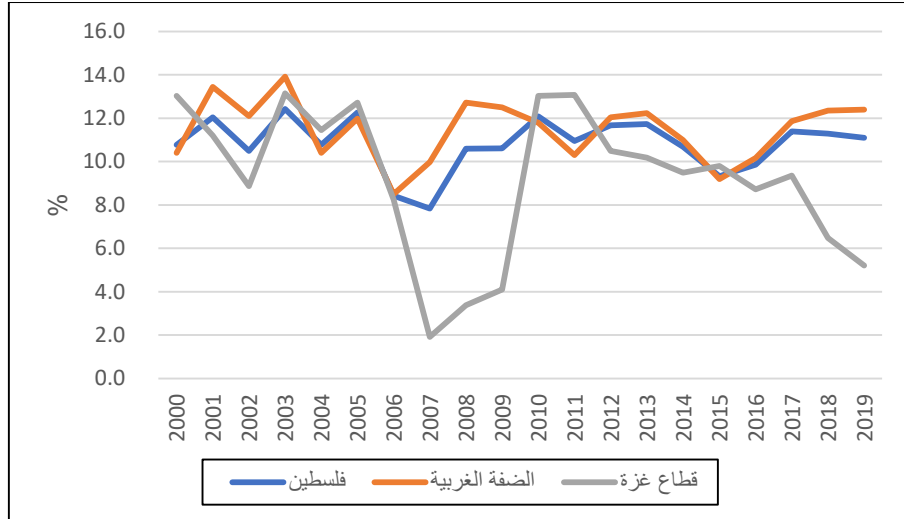
في فلسطين، يشير الشكل (6) إلى أن نسبة القيمة المضافة من الصناعات التحويلية كنسبة من نصيب الفرد لم تتغير، بشكل كبير، خلال العقدين الماضيين، فقد ارتفعت بشكل طفيف من 10.4% في العام 2000 إلى 12.8% في العام 2019. كما انخفضت خلال الأعوام الأخيرة من 11.4% في العام 2017 إلى 11.1% في العام 2019، وهو ما يشير إلى انخفاض في قدرة فلسطين على تعزيز التصنيع الشامل والمستدام. تشير الأرقام في الشكل (6) أيضاً، إلى أن نسبة القيمة المضافة من الصناعات التحويلية كنسبة من نصيب الفرد قد تراجعت بشكل كبير في قطاع غزة من 13% في العام 2000 إلى 5.2% في العام 2019.²⁶ ويعود هذا التراجع الكبير، بشكل أساسي، إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، ما يعيق إدخال المواد والمعدات اللازمة للصناعة.

إن التراجع الكبير في قطاع غزة وببطء التقدم في هذا المؤشر في الضفة الغربية نابع، من ناحية أخرى، من ضعف الإطار المؤسسي وانعدام التنسيق بين المؤسسات الرسمية فيما يتعلق بتطوير القطاع الصناعي، وتعرثر العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البيئة التحتية نتيجة لتأخر الحكومة في دفع مستحقات المقاولين (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

شكل 6: القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من نصيب الفرد حسب السنة والمنطقة

²⁵ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-9-industry-innovation-and-infrastructure.html#targets>

²⁶ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، 2018-2000.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 والحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، 2000-2018.

من ناحية أخرى، أحرزت فلسطين تقدماً على صعيد تحقيق العديد من غايات الهدف التاسع، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية في فلسطين من 11.3% في العام 2017 لتصل إلى 12.3% في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019 د). كما بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات نحو 17.6% في 2018 مقارنة بـ 16.1% في العام 2017. أيضاً، ارتفعت نسبة المشاريع الصناعية الحاصلة على قرض أو انتماء بشكل طفيف من 1.5% في العام 2018 إلى 1.6% في العام 2018.²⁷ ويعزى التقدم في هذه المؤشرات إلى الجهود المبذولة في دعم البنى التحتية للمناطق الصناعية، وتعزيز التصنيع من خلال زيادة عدد التجمعات العنقودية، واستحداث مناطق صناعية جديدة وربطها بعدد من الحوافز، وربط القطاع الصناعي بالجامعات لتشجيع البحث العلمي وتبني تكنولوجيات جديدة (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

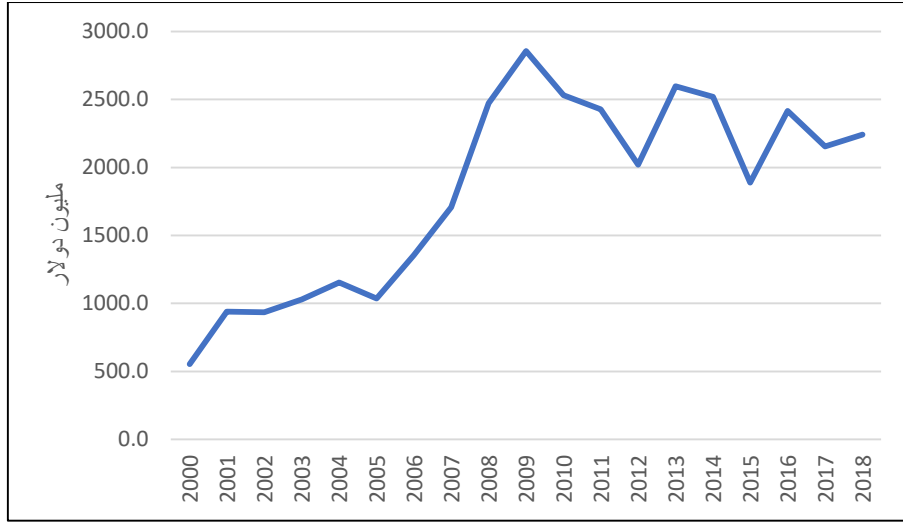
10-3 الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وما بينها

يسعى هذا الهدف إلى تمكين وتعزيز الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بحلول العام 2030، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، أو الدخل، أو العمر، أو الدين، أو الأصل الاثني، أو غير ذلك، وإزالة القوانين والتشريعات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات الملزمة وتلك التي تحقق أكبر قدر من المساواة، كذلك تيسير الهجرة على نحو منظم وأمن، وتنفيذ مبدأ المعاملة التفضيلية للبلدان النامية، وتشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية لها، وأخيراً تحقيق نمو في الدخل لأدنى 40% من السكان بمعدل أعلى من معدل المتوسط الوطني.²⁸

شكل 7: مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية في فلسطين، 2000-2019

²⁷ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2000-2018. نتائج أساسية.

²⁸ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-inequalities.html#targets>



المصدر: <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=10>

حققت فلسطين تقدماً على صعيد تحقيق بعض غايات هذا الهدف. على سبيل المثال، استطاعت فلسطين أن تحقق نمواً في قيمة تدفقات الموارد المخصصة للتنمية من الدول المانحة والمنظمات الدولية من 554.4 مليون دولار في 2000 إلى 2240.9 مليون دولار في 2019، وبنسبة نمو 300% كما هو موضح في الشكل (7) أدناه، حيث نمت قيمة هذه المساعدات، بشكل مستمر، منذ العام 2000، ووصلت ذروتها العام 2009 بقيمة 2855.7 مليون دولار.²⁹ في الوقت نفسه، لا تزال فلسطين متعثرة في مساعيها الهادفة إلى تحقيق بعض غايات هذا الهدف؛ حيث انخفضت حصة أفقر 40% من السكان من إجمالي الاستهلاك للأسر المعيشية في فلسطين بمقدار 9% في العام 2017 مقارنة بالعام 2009 (سنة الأساس). هذا التراجع أعلى من قيمة التراجع لسنة 2010 مقارنة بسنة الأساس 2009، الذي بلغ 4.7%.³⁰

11-3 الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود والتنمية

يسعى هذا الهدف إلى كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة وتعزيز التوسع الحضري، وتوفير وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة ميسورة التكلفة، واستفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة ويسهل الوصول إليها من الجميع، إضافة إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي، وتخفيض أعداد الوفيات والخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث.³¹

استطاعت فلسطين أن تحرز تقدماً على صعيد تحقيق بعض غايات هذا الهدف. فعلى صعيد الغاية المتعلقة بحصول الجميع على مساكن وتعزيز التوسع الحضري، ارتفعت نسبة قروض تمويل الإسكان المقدمة من البنوك من 11% العام 2015 إلى 13% العام 2018. كذلك الأمر فيما يتعلق بغاية توفير وسائل نقل مأمونة وكافية، حيث ارتفع عدد المركبات المرخصة في الضفة الغربية ليصل 254,497 مركبة العام 2018، حيث كان 175,118 مركبة في العام 2015، أي بارتفاع نسبته 45.3%. ترافق هذا التقدم مع قيام وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الحكم المحلي بالعديد من التدخلات على صعيد تطوير قطاع الإسكان والبنية التحتية؛ مثل حصر الاحتياجات السكنية، وإعداد مسودة نظام إنشاء صندوق الإسكان، والعمل على تحسين الوصول إلى التمويل لشراء السكن بالتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة؛ مثل اتحاد الجمعيات الإسكانية التعاونية وجهات الإقراض المختلفة، كما تمت إعادة بناء آلاف الوحدات السكنية المهتدة كلياً، وترميم وإصلاح وحدات أخرى في قطاع غزة. وتم تنفيذ العديد من مشاريع تأهيل البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات، والبدء بالعمل على توفير وسائل نقل عمومية مجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة في مديريات عدة. على الرغم من ذلك، تتأثر التدخلات المبذولة في سبيل تحقيق غايات هذا الهدف سلباً بنقص الموارد المالية اللازمة لإتمام التدخلات المخطط لها، وما يترافق مع ذلك من ضعف الموارد البشرية والإمكانيات الفنية واللوجستية (مكتب رئيس الوزراء، 2020).³²

أحرزت فلسطين، أيضاً، تقدماً على مستوى تحقيق الغاية المتعلقة بالتقليل من أعداد المتأثرين بالكوارث؛ حيث انخفض عدد الوفيات بسبب الكوارث في فلسطين في العام 2017 ليصل إلى نحو 1.42 لكل 100 ألف نسمة من السكان، مقارنة بـ 1.87

²⁹ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=10>

³⁰ المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، للسنوات 2009، 2010، 2017. رام الله، فلسطين.

³¹ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html#targets>

³² أدى نقص البيانات المتعلقة بمؤشرات الغايات الأخرى للهدف 11 إلى صعوبة عمل تحليل شامل لغايات هذا الهدف.

شخص لكل 100 ألف نسمة في العام 2016. فيما بلغ عدد المتضررين، بشكل مباشر، من الكوارث نحو 100/42 ألف نسمة في العام 2017 مقارنة بنحو 100/51 ألف نسمة في العام 2016 و100/94.88 ألف في العام 2013.³³

12-3 الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك ومستدامة

يمثل هذا الهدف ركيزة للاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يسعى إلى تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول العام 2030، وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية بمقدار النصف، والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات وإعادة استعمالها وتدويرها، وتحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها.³⁴

هناك صعوبة في قياس التقدم المحرز (كمياً) في إنجاز غايات هذا الهدف نظراً لشح البيانات اللازمة لقياس غالبية مؤشراتته.³⁵ يُضاف إلى ذلك صعوبة قياس التقدم المحرز، وبخاصة فيما يتعلق بمؤشر الإدارة المستدامة للنفايات، نتيجة لانتشار المكبات العشوائية ومحدودية الأراضي المناسبة لإقامة مكبات صحية، واستنفاد تلك الموجودة لغالبية طاقتها الاستيعابية.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن الجهات الحكومية، وبخاصة سلطة جودة البيئة، قامت بالعديد من الأنشطة بهدف إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، من خلال برامج تسعى إلى تأهيل آبار تجميع مياه الأمطار، وشبكات المياه، ومحطات معالجة المياه، وإعادة تحلية مياه الآبار المالحة. إضافة إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية بهدف تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات. كما عملت وزارة الحكم المحلي على إعداد أدلة عمل لإدارة وتنظيم قطاع نفايات الهدم والبناء والنفايات الطبية، وتوسعة المكبات الصحية القائمة وإنشاء محطات ترحيل في مدن عدة.

13-3 الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

يؤكد هذا الهدف على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره المتمثلة بارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي، وتذبذب سقوط الأمطار، الناتجة بشكل أساسي من أوجه النشاط البشري المختلفة من نشاطات اقتصادية وعمليات صناعية، والانبعاثات الناتجة عن نشاطات النقل والتدفئة.³⁶

استطاعت فلسطين تحقيق تقدم في بعض غايات هذا الهدف، وبخاصة فيما يتعلق بتأثير الكوارث الطبيعية عليها، حيث تعد فلسطين واحدة من أقل الدول المتأثرة سلبياً بالكوارث الطبيعية.³⁷ لكن، حصل هناك تراجع في تحقيق الغايات التي تسعى إلى التخفيف من السلوكيات المؤثرة على تغير المناخ كما يبين الشكل (8) أدناه، فمعدلات الزيادة الكبيرة في مجموع كميات غازات الدفيئة المنبعثة، ارتفعت من 2739.9 طن العام 2006 إلى 4.527.70 طن العام 2018، أي بزيادة مقدارها 65.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020د). ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى الزيادة في أنشطة الصناعة في فلسطين خلال هذه الفترة، إضافة إلى الزيادة في أعداد المركبات كما ذكرنا سابقاً، وما يترافق مع ذلك من زيادة انبعاثات مخلفات هذه الأنشطة. لقد تراكمت هذه الزيادة في انبعاثات الغازات الضارة مع قلة الاهتمام الوطني بمشاريع البيئة والمناخ، وضعف القدرات والإمكانات الفنية للبدء في هذه المشاريع وإتمامها، وضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والتدخلات للتكيف مع التغير المناخي (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

شكل 8: مجموع كميات المنبعثات من غازات الدفيئة في فلسطين،
(الكمية بالآلاف) 2018-2006

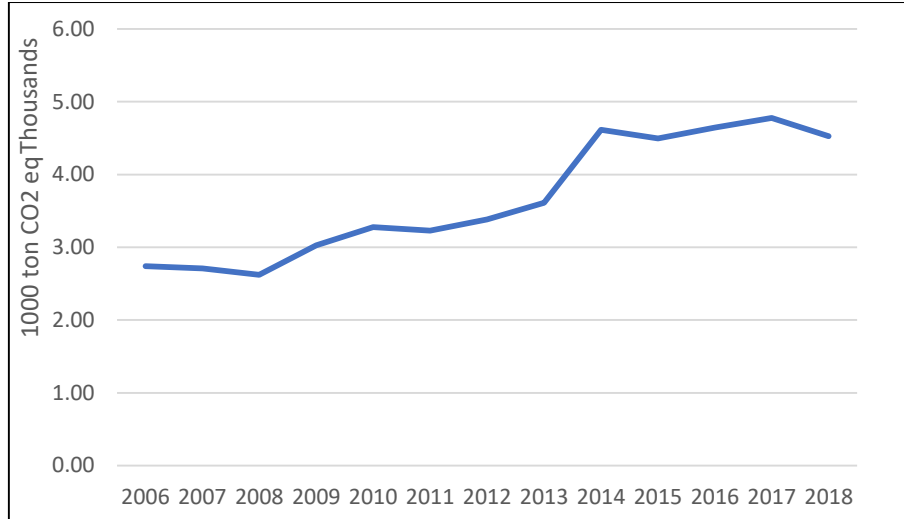
³³ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=11>

³⁴ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-12-responsible-consumption-and-production.html#targets>

³⁵ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=12>

³⁶ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-13-climate-action.html#targets>

³⁷ انظر الهدف 11 أعلاه.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الانبعاثات في الهواء، 2018، رام الله-فلسطين.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن فلسطين تتأثر كغيرها من الدول بالتغير المناخي؛ وهو ما تتم ملاحظته من التغيرات في توزيع هطولات الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، ما يؤثر سلباً على عدد من القطاعات الحيوية، بما فيها القطاع الزراعي.

من التدخلات التي حصلت لمعالجة مخاطر التغير المناخي، قيام وزارة التربية والتعليم، وبالتعاون مع سلطة جودة البيئة، بعملية تعزيز الوعي بالبيئة، من خلال مراجعة المناهج الدراسية المدرسية، وإدماج المفاهيم البيئية فيها. كما حصلت فلسطين على منحة مقدارها 23 مليون يورو من صندوق المناخ الأخضر لتمويل مشاريع مياه وزراعة في قطاع غزة، وهو ما يشكل خطوة يمكن لفلسطين الانطلاق منها في تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة.

14-3 الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

يسعى هذا الهدف إلى منع التلوث البحري والحد منه بدرجة كبيرة، وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، وتنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط وغير القانوني، وحظر الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي من شأنها أن تسهم في الإفراط في قدرات الصيد.³⁸

حتى نهاية العام 2020، لا تتوفر البيانات اللازمة لقياس وحساب مؤشرات هذا الهدف، وهو ما يشكل عائقاً أمام رصد التقدم المحرز. وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاعت الجهات الحكومية، وبخاصة سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، ووزارة الزراعة، والعديد من المنظمات الدولية، إنجاز العديد من التدخلات على سبيل تحقيق هذا الهدف، أبرزها، تدشين وتشغيل محطة معالجة المياه العادمة في شمال قطاع غزة في العام 2018، وفي خان يونس في العام 2019، وصيانة وتطوير محطة معالجة المياه العادمة في رفح على مراحل عدة في العام 2018، إضافة إلى دعم قطاع الثروة السمكية والاستزراع السمكي في قطاع غزة، من خلال إنشاء محطة تربية وتأهيل برك تربية الأسماك لإدخال أصناف جديدة، وتأهيل وحدة الأبحاث والتجارب المخبرية السمكية، وإنشاء وحدات تربية أسماك مياه عذبة ومالحة، ومراكز تعبئة وتغليف للمساعدة في التصدير وضبط الجودة. تجدر الإشارة، هنا، إلى أنه على الرغم من هذه الجهود، فإن المناطق الساحلية (في قطاع غزة) تواجه مشاكل عدة، بما فيها تدفق المياه العادمة إليها، وإلقاء النفايات فيها (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

15-3 الهدف الخامس عشر: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يسعى هذا الهدف إلى ضمان حفظ وترميم النظم الأيكولوجية البرية وكفالة استخدامها على نحو مستدام، ووقف إزالة الغابات وترميم تلك المتدهورة وزيادة نسبة التشجير، ومكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، وضمان حفظ النظم الأيكولوجية الجبلية وتنوعها البيولوجي، واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع لأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والإتجار بها.³⁹

³⁸ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-14-life-below-water.html#targets>

³⁹ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-15-life-on-land.html#targets>

ما زالت فلسطين متأخرة على صعيد تحقيق العديد من غايات هذا الهدف، فعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (من 1.51% في العام 2000 إلى 1.68% في العام 2011)، فإن مساحة الغابات في فلسطين منخفضة جداً بالنسبة للمساحة الكلية كما هو واضح في الجدول (5)، ما يعيق وجود النظم الأيكولوجية البرية. على الصعيد نفسه، بلغت نسبة الأراضي المهددة بالتصحّر حوالي 16.5% في العام 2018، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمساحة الأراضي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعزى، بشكل رئيسي، إلى تغيرات المناخ وقلة معدل سقوط الأمطار وتذبذبها، وانتشار الرعي الجائر وانجراف التربة، وتراجع استغلال الأراضي في الزراعة، ما يؤثر على التنوع البيولوجي والحيوي في فلسطين.

جدول 5: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة حسب المنطقة والسنة (%)

المنطقة/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الضفة الغربية	1.55	1.56	1.56	1.56	1.56	1.56	1.56	1.61	1.61	1.61	1.74	1.74
قطاع غزة	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88	0.88
فلسطين	1.51	1.52	1.52	1.52	1.52	1.52	1.52	1.57	1.57	1.57	1.63	1.68

المصدر: بيانات من وزارة الزراعة الفلسطينية، ومعهد أريج، 2011.

في المقابل، استطاعت فلسطين أن تحرز تقدماً في العديد من الغايات والمؤشرات الأخرى في هذا الهدف، حيث حققت نقاطاً مرتفعة (0.78) في قيمة مؤشر القائمة الحمراء⁴⁰ لبقاء الكائنات في فلسطين.⁴¹ أيضاً ارتفعت قيمة المساعدات الإنمائية المخصصة للتنوع الحيوي في فلسطين في العام 2017 إلى نحو 16.9 مليون دولار، مقارنة بنحو 2.4 مليون دولار في 2002.⁴² وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الحكومية، وبخاصة سلطة جودة البيئة عملت على تأهيل وزارة المراعي وإدارة وحماية عدد من المحميات الطبيعية، وزراعة غابات جديدة في مساحات واسعة خلال العامين 2018 و2019، كما عملت على تأهيل طاقم مختص لحماية موجودات المحميات الطبيعية، وضبط العديد من الحالات التي تم فيها اقتناء حيوانات برية يمنع صيدها أو الاحتفاظ بها، ما قد يساهم في حماية النظم الأيكولوجية البرية والتنوع الحيوي، ومنع التصحر وتدهور الأراضي.

16-3 الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

إن أبرز غايات هذا الهدف هي الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل بها من وفيات، وإنهاء إساءة المعاملة والاتجار بالبشر والعنف ضد الأطفال، وتعزيز سيادة القانون على جميع الأصعدة، ومكافحة الجريمة والتدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وإنشاء مؤسسات شفافة خاضعة للمساءلة، والحد من الفساد والرشوة، وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.⁴³

استطاعت فلسطين أن تحرز تقدماً على صعيد الحد من العنف في المجتمع وتعزيز سيادة القانون، حيث بلغ معدل حالات القتل العمد في الضفة الغربية سنة 2016 نحو 100/0.9 ألف نسمة، منخفضة عن معدل 2.2 حالة/100 ألف نسمة في العام 2015،⁴⁴ وهو أقل من المعدلات في العديد من دول الجوار. كما ارتفعت نسبة الأشخاص الذين أفادوا بشعورهم بالأمان عند المشي بمفردهم في مناطق معيشتهم من 87% في 2016 إلى 92% في 2018.⁴⁵ في السياق ذاته، ارتفعت نسب الذين أبلغوا عن تعرضهم للعنف لدى السلطات المختصة أو هيئات تسوية النزاع الرسمية من 29.5% في العام 2004 إلى 43% في 2016، ما يدل على زيادة وعي المواطنين بضرورة اللجوء إلى الجهات الرسمية المختصة لطلب الحماية في حال التعرض للعنف. يعود هذا التقدم نتيجة لمجموعة من التدخلات التي قامت بها المؤسسات الحكومية الرسمية مثل جهاز الشرطة، ووزارة العدل، ومؤسسات حقوقية أهلية محلية ودولية، في عقد لقاءات توعوية للتوعية ضد العنف، وتقديم خدمات الحماية

⁴⁰ مؤشر القائمة الحمراء هو نظام لتصنيف الأنواع من حيث خطر الانقراض. يتم تطبيق المعلومات المتعلقة بحجم وجود الأنواع ومعدل نموها على معايير ومؤشرات قياسية لتحديد فئة القائمة الحمراء الخاصة بها (منقرضة، منقرضة في البرية، مهددة بشدة، مهددة بالانقراض، معرضة للخطر، قريبة من التهديد أو الأقل عرضة للتهديد):

https://web.archive.org/web/20131014153403/http://www.birdlife.org/action/science/species/global_species_programme/red_list.html.

⁴¹ قيمة المؤشر 1 يعادل الكائنات كافة التي تصنف على أنها أقل عرضة للانقراض، أي من غير المتوقع انقراضها في المستقبل القريب. بينما قيمة المؤشر 0 تعني أن الكائنات كافة قد انقرضت.

⁴² <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=15>

⁴³ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-16-peace-justice-and-strong-institutions.html#targets>

⁴⁴ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=16>

⁴⁵ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=16>

للنساء والأطفال المعنفين، إضافة إلى تبني استراتيجية قطاع الشرطة الفلسطينية بهدف تحسين سرعة الاستجابة للبلاغات، وتصميم وإطلاق نظام الشكاوى الإلكترونية ليتسنى للمواطنين تقديم تظلماتهم دون التوجه إلى أقسام الشرطة بشكل مباشر.

كما حققت فلسطين تقدماً فيما يتعلق بالغاية الهادفة إلى إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. إذ تشير البيانات إلى أنه، بشكل عام، ترتفع نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية والإدارية المحددة المقدمة من الجهات الحكومية، كل حسب اختصاصها، حيث أفاد 94.2% من الأشخاص بعمر 18 سنة فأكثر عن رضاهم عن تجربتهم الأخيرة مع الخدمات المقدمة من وزارة الداخلية، مقابل 89.4% عبروا عن رضاهم عن الخدمات العامة في المدارس الأساسية، و84.4% عبروا عن رضاهم في تجربتهم مع الخدمات الصحية العامة، وذلك للعام 2018 (مكتب رئيس الوزراء، 2020). لعل ذلك ناتج عن التدخلات المتعددة التي قامت بها الجهات الحكومية في تصميم وإطلاق نظم شكاوى إلكترونية في معظم المؤسسات والوزارات الحكومية، ليتسنى للمواطنين تقديم تظلماتهم ومتابعتها، كما تفاق ذلك مع استمرار جهود ديوان الرقابة الإدارية بأعمال الرقابة على الدوائر والمؤسسات الحكومية، وإصدار تقارير دورية في أوجه الخلل في أعمالها، علاوة على الجهود المبذولة في تطوير أداء المؤسسات الحكومية، من خلال تطوير قدرات الموظفين وتدريبهم، وتطوير الخدمات القائمة واستحداث أخرى جديدة.

في المقابل، حصل هناك تراجع فيما يتعلق بمؤشرات العنف الأخرى، حيث واجه نحو 90.1% من الأطفال بعمر (1-17 سنة) عقوبة بدنية أو اعتداء نفسي من قبل القائمين عليهم في العام 2019، وهي نسبة تعتبر مرتفعة بشكل كبير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 د). يبين جدول (6) أدناه ارتفاع نسبة السكان الذين تعرضوا للسطو من 1.6% في العام 2004 إلى 4.2% في العام 2016.

جدول 6: مؤشرات مختارة لقياس العنف في فلسطين، 2004، 2008، 2012، 2016⁴⁶

السنة/المؤشر	2016	2012	2008	2004
نسبة السكان الذين تعرضوا للسطو في الاثني عشر شهراً الماضية (%)	4.2	3.9	2.6	1.6
نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف الجسدي في الاثني عشر شهراً الماضية (%)	0.9	0.7	0.9	1.5
نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهراً الماضية التي أبلغ ضحاياها عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة (%)	43	43.4	53	29.5

وأخيراً، لا بد من الإشارة هنا إلى ضعف ثقة المواطنين بالنظام السياسي في فلسطين، وبمدى قدرتهم على المشاركة السياسية في البلد، حيث أفاد 31.2% من الأشخاص فوق عمر 18 سنة، بأن النظام السياسي يسمح لهم بتكوين رأي بشأن أعمال الحكومة، بينما أشار 41.6% إلى أنهم يثقون بقدرتهم على المشاركة في السياسة في البلد في العام 2018.⁴⁷

17-3 الهدف السابع عشر: عقد الشراكات من أجل التنمية المستدامة

يركز هذا الهدف متعدد القطاعات على تعزيز وسائل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة من خلال تعبئة الموارد المحلية وضمان قيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول النامية، وحشد أي موارد مالية إضافية من مصادرها المختلفة وتوجيهها للبلدان النامية. كما يسعى هذا الهدف إلى مساعدة البلدان النامية على تحمل الديون على المدى الطويل، من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، واعتماد نظم لتشجيع الاستثمار في البلدان الأقل نمواً، إضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، وتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً وتعميمها على البلدان النامية، وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وغير تمييزي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (الأمم المتحدة، 2020). بمعنى آخر، إن نجاح عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على القدرة على حشد الفاعلين والشراكات المحلية والعالمية من أجل التنمية، واتخاذ إجراءات لتحويل موارد القطاع الخاص وتوجيهها لتحقيق التنمية، بما فيها الاستثمارات طويلة المدى والاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى قطاعات حيوية واستراتيجية مثل النقل والاتصالات والطاقة.

يتطلب العمل على عقد الشراكات من أجل التنمية تطوير العديد من الجوانب، أبرزها، تعبئة الموارد المالية المحلية، وزيادة الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل والإدارة الرشيدة للمشتريات، وترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى إدارة وتنسيق المساعدات التنموية، وإجراء التشاورات الثنائية مع الدول المانحة. يعتبر بناء القدرات من خلال

⁴⁶ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=16>

⁴⁷ <http://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=16>

الشراكات الإقليمية، وبخاصة للدول النامية، مهماً في تنفيذ مساعي هذه الدول في تحقيق خطط التنمية المستدامة الخاصة بها. على المستوى المحلي، بلغت النسبة المئوية للموازنة المحلية الممولة من الضرائب 21.4% و 24.5% في العامين 2017 و 2018 على التوالي، وهي أقل من النسبة في العديد من الدول المجاورة مثل الأردن (53.1%)، ولبنان (54.7%)، وعلى مستوى العالم (65.9%). في السياق ذاته، انخفضت نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.7% بين العامين 2017 و 2018، في حين ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الميزانية المحلية للعام 2018 لتصل إلى 251.6 مليون دولار، مقارنة بنحو 188.3 مليون دولار في 2017. فيما بلغ حجم التحويلات المالية إلى فلسطين في العام 2018 نحو 19.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 16.5% في العام 2017؛ مسجلة أعلى نسبة لتمويل الميزانية المحلية منذ العام 2005 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

فيما يتعلق بالتكنولوجيا، عملت فلسطين على تعزيز توظيف التكنولوجيا في عملية التنمية، من خلال تطوير البيئة التشريعية والقانونية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إنجاز العديد من القوانين في هذا الإطار. كما عملت الحكومة على تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية، وزيادة نسبة وصول السكان للإنترنت، وشاركت كما عملت من خلال المؤسسة الفلسطينية للتعاون الدولي في برامج بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتقديم الدعم والمساندة للدول النامية الأخرى.

على صعيد آخر، تراجع حجم الصادرات الوطنية المنشأ إلى دول العالم غير إسرائيل من 185 مليون دولار في العام 2017 إلى 133 مليون دولار في العام 2018، نتيجة لما تفرضه إسرائيل من سياسات وإجراءات تهدف إلى إبقاء فلسطين تابعة لها (مكتب رئيس الوزراء، 2020).

الفصل الرابع

تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

مقدمة

تعاني الأراضي الفلسطينية من أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة نتيجة تداعيات جائحة كورونا، التي تهدد الحياة وسبل العيش، وتضاعف من التحديات والصعوبات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، قد يتم تقويض الإمكانات والفرص التي وفرها العمل الدؤوب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة، مثل مكافحة الفقر، أو القضاء على الجوع، جزئياً على الأقل بسبب جائحة كورونا. في الوقت نفسه، وفي ظل هذه الأزمة متعددة الأبعاد، فإن متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أصبح الآن أكثر أهمية مما كانت عليه من قبل، من أجل استعادة التعافي الاقتصادي والاجتماعي، ومواجهة العديد من المشاكل المرتبطة بالأمن الغذائي، أو تدهور الواقع الصحي، وبخاصة للفئات المهمشة. أيضاً، قد يؤدي الزخم المتوفر من أجل التصدي للجائحة إلى تحول ما يُعتبر حالياً تهديداً، إلى فرصة، ما يوفر دفعة جديدة تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن وضع السياسات الفعالة التي من شأنها التصدي للجائحة، مع مواصلة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب، بكل تأكيد، تحديد الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما ستقدمه الدراسة في هذا الفصل.

4-1 تحليل أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة

يستعرض هذا القسم أثر جائحة كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين. من المتوقع أن تتباين حدة هذه الآثار بين هدف وآخر، ففي بعض الأحيان يكون التأثير كبيراً ومباشراً كما في حالة الفقر، والجوع، والأمن الغذائي، أو بشكل غير مباشر كما في التأثير على البيئة والمناخ. في هذا السياق، أشارت إحدى الدراسات (Mukarram, 2020)، إلى أنه من المرجح أن تتأثر الأهداف الأربعة الأولى، إضافة إلى الأهداف الثامن والعاشر والثاني عشر بشكل مباشر، وبدرجة أعلى من غيرها من الأهداف. في هذا السياق، سيتم استعراض تأثير كورونا على الأهداف كافة، مع التركيز على تلك التي تأثرت أكثر من غيرها بالجائحة، علماً أن عدد مؤشرات الأهداف التي تتوفر لها بيانات يبلغ 109 مؤشرات، ونسبة 44.7% من الإجمالي (مكتب رئيس الوزراء، 2018).

4-2 الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

كما أشرنا سابقاً، فإن معدلات الفقر ارتفعت في فلسطين خلال العقد السابق، مدفوعة بالارتفاع الكبير في نسب الفقر في قطاع غزة. لذا، مع انتشار الجائحة في الأراضي الفلسطينية، ولجوء الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات مشددة مثل إغلاق الشامل من أجل احتواء انتشار الفيروس، فقد بات واضحاً أن مساعي القضاء على الفقر قد تعطلت بشكل كبير، حيث خلقت الإجراءات الحكومية آثاراً وخيمة على التوظيف وسبل العيش ودخل الأسر. أظهر مسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن 71% من المستجيبين فقدوا دخل أسرهم (كلياً أو جزئياً) بسبب الأزمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). في السياق ذاته، تشير التوقعات إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينخفض العام 2020 بنسبة 12.8% (سلطة النقد الفلسطينية، 2020)، بينما سترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30% في الضفة الغربية و64% في غزة خلال العام 2020 (World Bank, 2020)، وهو ما ينسجم، أيضاً، مع تقديرات وزارة التنمية الاجتماعية،⁴⁸ التي أكدت أن أكثر من 100,000 أسرة جديدة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، قد وقعت في بوتقة الفقر بعدما فقدت مصدر دخلها خلال جائحة كورونا. سيكون التأثير أكبر على نسب الفقر في الضفة الغربية بسبب الانخفاض الكبير في دخل الأجور للعمال الذين لم يعد بإمكانهم العمل في إسرائيل. كما أن نسبة الأسر التي تشغل وظائف عامة في الضفة الغربية، والتي لا يتوقع أن يتأثر دخلها في الضفة الغربية، أقل منها في غزة. أخيراً، تتمتع الضفة الغربية بحصة أقل من الدخل غير العمالي، ولا سيما المساعدات، بين الفئات الأشد فقراً.

48 مقابلة مع السيد أيمن صوالحة ممثل وزارة التنمية الاجتماعية في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجراها الباحث يوسف مسروجي لإتمام هذه الدراسة.



من الواضح أن الزيادة في معدل الفقر الناجم عن تداعيات جائحة كورونا في الضفة الغربية (وفقاً لتقديرات البنك الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية)، يتجاوز حجم الانخفاض الحاصل في معدل الفقر (5.5%) خلال الفترة (2009-2017)، ما يؤدي إلى التباطؤ في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، حيث إن تكلفة القضاء على الفقر تزداد عادة عبر السنوات. يشير تقرير حديث للأونكتاد عن الفقر في قطاع غزة، بأن الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية القضاء على الفقر في غزة تضاعفت أربع مرات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2007 و2017 من 209 ملايين دولار إلى 838 مليون دولار (الأونكتاد، 2020)، وهذا يشير إلى احتمالية زيادة هذه التكلفة بعد تزايد حدة الفقر نتيجة تداعيات الجائحة.

وإضافة إلى الازدياد في أعداد الفقراء، من المتوقع أن تتأثر الغايات الفرعية الأخرى لهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة من تداعيات جائحة كورونا، مثل بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثرهم بالتراجعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. على سبيل المثال، يركز المقصد الثالث من مقاصد الهدف الأول على أهمية استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء. فلسطينياً، وفي هذا السياق، تزايدت الضغوط على نظام الحماية الاجتماعية الذي تنظمه وتديره، بشكل رئيسي، وزارة التنمية الاجتماعية، من أجل تأمين تغطية واسعة للأعداد المتزايدة من الفقراء الجدد، بسبب تداعيات جائحة كورونا، الأمر الذي شكل ضغطاً على الوزارة، وبخاصة مع محدودية الإمكانيات المادية، ما أدى إلى تراجع قدرتها على تغطية كافة الفئات الفقيرة والمهمشة، وبخاصة في ظل عدم توفر تشريعات وطنية للحماية الشاملة، ومن ضمنها برامج الحماية من البطالة،⁴⁹ وهو ما أكدت الوزارة في أن الجائحة أدت إلى تعميق التحديات المالية من أجل احتواء الفقراء الجدد في برامج القضاء على الفقر، ما يتطلب إعادة النظر في الموازنة العامة والعمل على تحديد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة.⁵⁰

4-3 الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

كما ذكرنا سابقاً، يتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز الزراعة المستدامة، ودعم صغار المزارعين والوصول المتكافئ إلى الأرض والتكنولوجيا والأسواق. إن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمثلان تحدياً كبيراً في فلسطين، وبخاصة في أعقاب جائحة كورونا التي تسببت في حالة من الركود الاقتصادي، وتراجع في أغلب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. من الواضح أن الاتجاه العام لتطورات هذا الهدف مرتبط بمسار الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر، فانعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر (MAS, 2017).

⁴⁹ يعتبر برنامج التحويلات النقدية الذي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية البرنامج الأساسي في نظام الحماية الوطني في فلسطين، وفي معرض تقييمها للبرنامج، توصلت دراسة حديثة لأوكسفام ومركز أورد إلى أن مؤشرات الهشاشة المستخدمة من قبل برنامج التحويلات النقدية، غير كافية بسبب اعتمادها على الممتلكات المادية ومستويات الدخل، لذلك هي تتجاهل الفئات الهشة أو الضعيفة التي تأتي على غير العادة من خلفيات ميسورة، والتي أصبحت بشكل متزايد تعتمد على المساعدات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية اليومية بسبب الارتفاع الكبير في نسب البطالة، وتقلص الفرص المتاحة للمشاركة في القوى العاملة، والخوف من المخاطر والصدمات المستقبلية، واستنفاد الآليات التأقلم أو المواجهة. رصدت الدراسة، أيضاً، وجود درجة عالية من الغموض أو التباين في كل من عمليات جمع وإدخال البيانات الخاصة ببرنامج التحويلات النقدية، كما أن البرنامج لا يأخذ، بشكل كامل، بعامل الجنس، وذوي الاحتياجات الخاصة، والكبار في السن، والعوامل الاجتماعية السياسية متعددة الأبعاد التي تؤثر على المجموعات الهشة، علاوة على العوامل الاجتماعية المعتمدة حالياً.

⁵⁰ مقابلة مع السيد أيمن صالحة ممثل وزارة التنمية الاجتماعية في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجراها الباحث يوسف مسروجي، لإتمام هذه الدراسة.

من الصعب قياس التأثير الكامل لجائحة كورونا على الأمن الغذائي في فلسطين (WFP, 2020)، فاستمرار الجائحة لفترة أطول، سيكون له بكل تأكيد تأثير متزايد على الأمن الغذائي للسكان. نتيجة للجائحة، تضررت نسبة كبيرة من أصحاب المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تشكل غالبية منشآت الأعمال في فلسطين؛ فانخفاض الطلب على منتجاتهم، رافقته تحديات غير مسبوقة في تأمين مدخلات الإنتاج والوصول إلى الائتمان والأسواق، ما يندر بحدوث زيادة غير مسبوقة في انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمّن، وسوء التغذية بالنسبة للعاملين في هذه المنشآت، نتيجة لفقدان جزء كبير منهم لمصدر دخله.

تشير الأرقام إلى أن هناك حوالي 65000 شخص إضافي من المتضررين من جائحة كورونا في الضفة الغربية أصبحوا يتلقون المساعدة القائمة على النقد منذ شهر أيار من العام 2020، مقابل 30000 شخص آخر من المتضررين الجدد في قطاع غزة يتلقون مساعدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من برنامج الغذاء العالمي (WFP, 2020). في هذا السياق، تضررت مستويات استهلاك الأسر الغذائية، حيث قام العديد منهم بتخفيض عدد الوجبات، ونوعية المواد الغذائية التي اعتادوا على استهلاكها، وأصبحوا يعتمدون على طعام أقل تكلفة وأقل تفضيلاً (WFP, 2020). كاستجابة سريعة، قام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع نطاق المساعدات الغذائية لتلبية احتياجات الفئات الجديدة من غير اللاجئين، التي أصبحت ضمن تصنيف الفئات الضعيفة والمهمشة، علماً أن غالبية الفئات المستهدفة الجديدة ترأسها نساء، مع وجود أفراد من كبار السن وذوي الإعاقة ونسبة عالية من المعالين (WFP, 2020).



يركز الهدف الثاني، أيضاً، على أهمية مضاعفة إنتاجية القطاع الزراعي ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين والرعاة والصيادين، وضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة. وفي هذا السياق، تشير نتائج المسح الأسبوعي⁵¹ الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في فلسطين بخصوص مؤشرات الإنتاجية الزراعية، ودخول صغار منتجي الأغذية واستهلاك الأسر منها، إلى أن هناك صعوبات كبيرة يعاني منها المزارعون في فلسطين من أجل المحافظة على الإنتاجية والدخل، أبرزها (FAO-EU Partnership Programme, 2020):

- صعوبة وصول المنتجين في القطاع الزراعي إلى مدخلات الإنتاج بسبب القيود المفروضة على الحركة، وبخاصة خلال فترة الإغلاق الشامل التي امتدت من شهر آذار حتى حزيران، ما أثر على مستويات الإنتاج وانخفاض في الدخل والأرباح مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
- معاناة الأسواق الزراعية في فلسطين من عدم الاستقرار بفعل جائحة كورونا، متأثرة بمحدودية الوصول إلى الأسواق بسبب القيود المفروضة على الحركة، وحظر التصدير، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين.

وفي السياق نفسه، أشارت وزارة الزراعة إلى وجود تأثيرات سلبية متعددة لجائحة كورونا على الجهود التي تقوم بها الوزارة والجهات الأخرى ذات العلاقة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، أبرزها:⁵²

⁵¹ يقوم مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) للضفة الغربية وقطاع غزة بمسح مجموعة من المزارعين على أساس أسبوعي، منذ أواخر مارس/آذار، تحت عنوان "تأثيرات COVID-19 على نظام الغذاء الفلسطيني: أدلة من صغار المنتجين والهامشيين". وتضم اللجنة المزارعين الصغار والهامشيين والرعاة والصيادين والتجار وممثلي التعاونيات.

⁵² مقابلة مع السيد سامر التيتي ممثل وزارة الزراعة في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، التي أجرتها الباحثة وفاء البيتاوي لإتمام هذه الدراسة.

- عدم قدرة المزارعين على الوصول لأراضيهم ومنشآتهم الزراعية بسبب القيود على الحركة.
- توقف العمل جزئياً في المشاريع الزراعية التي كانت قائمة، مثل مشروع استصلاح الأراضي والمياه وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بتمويل من مؤسسة IFAD.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالاجتماعات الخاصة بلجنة الزراعة والأمن الغذائي، ما شكّل فجوة في مصفوفة التدخلات المتفق عليها، لمواجهة تأثيرات كورونا على الهدف الثاني.
- في تقرير آخر غير منشور أعدته وزارة الزراعة (Ministry of agriculture, 2020) عن آثار الجائحة على الإنتاج الزراعي، أشار إلى مجموعة من الآثار السلبية لجائحة كورونا على قطاع الزراعة، أبرزها:
- نقص مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعارها مقارنة بما قبل الجائحة، ما أثر على إنتاجية القطاع الزراعي.
- تواجه وحدات الإنتاج (التصنيع/المعالجة) في القطاع الزراعي صعوبات في شراء المواد الخام بسبب ضعف القوة الشرائية الناتجة عن نقص السيولة في السوق.



هذا كله يساهم في خلق بيئة مناوئة لتحقيق إنجازات ملموسة تتعلق بتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وزيادة في نسب الأسر التي تعاني من الجوع بسبب انخفاض الدخل، وسوء التغذية نتيجة انقطاع الوجبات المدرسية لبعض الطلاب الفقراء، وتغير نمط استهلاك المواد الغذائية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، ونقص فرص الاستثمار في القطاع الزراعي.

4-4 الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

من المؤكد أن جائحة كورونا قد خلقت العديد من المعوقات أمام التقدم في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبب التأثيرات السلبية الكبيرة التي تركتها على الواقع الصحي في فلسطين. كما ذكرنا سابقاً، لقد تسببت الجائحة في خسارة كبيرة في الأرواح، وما زالت تغطي بثقلها على النظام الصحي في فلسطين، حيث تعطلت الخدمات الصحية الأساسية (الأمم المتحدة، 2020). كما أدت الجهود التي قامت بها الحكومة الفلسطينية لمواجهة واحتواء المرض، إلى ممارسة ضغوط كبيرة على النظام الصحي الفلسطيني، بسبب محدودية أجهزة التنفس الاصطناعي والأسرة في المستشفيات، وبخاصة في وحدات العناية المركزة (ICU) في المستشفيات، كما أن النقص في شرائح الفحص والأدوية الخاصة بمواجهة الفيروس، يشكل صعوبات كبيرة في جهود مكافحة الجائحة (ANERA, 2020). في أواخر شهر أيار من العام 2020، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن هناك فقط 343 جهاز تنفس في فلسطين (87 في غزة و256 في الضفة الغربية)، لحوالي 5.2 مليون نسمة. يذكر تقرير آخر لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) صدر في نهاية كانون الأول/ديسمبر من العام 2020 (OCHA Occupied Palestinian Territory oPt, 2020a) أن معدل الإشغال الكلي للأسرة المخصصة لعلاج المصابين بفيروس كورونا في المنشآت الصحية وصل إلى 70%، ووصل معدل الأشغال في وحدات العناية المركزة حوالي 62%. كما شهدت الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية تراجعاً واضحاً، وهو ما تمثل في (وزارة الصحة، 2020):

- إغلاق العيادات الخارجية منعاً لاكتظاظ المرضى، حيث انخفض العدد من 37130 مراجعاً في شباط 2020 إلى 11.7 ألف في شهر نيسان من العام نفسه.

- إيقاف العمليات الجراحية المبرمجة والإبقاء على الحالات الطارئة فقط، ما أدى إلى انخفاض عدد العمليات من 4151 عملية في شهر شباط 2020 إلى 2845 عملية في شهر نيسان من العام نفسه.
- انخفاض عدد مراجعات رعاية الحمل في مراكز الرعاية الأولية الحكومية من 6610 في شباط 2020 إلى 2055 في شهر نيسان من العام نفسه.



من التحديات الكبيرة التي خلفتها الجائحة/ كما أشارت وزارة الصحة الفلسطينية،⁵³ النقص في الكوادر المتخصصة والمدرّبة على مواجهة مثل هذا النوع من الأوبئة، وهو ما خلق أزمة كبيرة لدى النظام الصحي، وبخاصة مع ضعف الموارد المالية لدى الحكومة لتوظيف وتدريب عدد كبير من العناصر البشرية اللازمة لمواجهة الجائحة. أضف إلى ذلك الإصابات المتزايدة في صفوف الكوادر الطبية التي بلغت 4460 إصابة حتى تاريخ 2021/2/22.⁵⁴ يمثل الارتفاع المستمر في عدد الإصابات والوفيات بسبب الجائحة استنزافاً لرأس المال البشري وجهود وموارد الحكومة الفلسطينية التي هي محدودة أصلاً. كما أن زيادة الطلب على الخدمات الصحية المخصصة لمواجهة الجائحة، سيؤثر بدوره عكسياً على قدرة المؤسسات الصحية على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية على نطاق الرعاية بشكل متواصل (OCHA, Occupied Palestinian Territory, 2020b) (oPt)، لباقي المواطنين، وما يترتب على ذلك من تغيير الأولويات لدى المؤسسات العاملة في النظام الصحي الفلسطيني، مثل إغلاق مراكز الرعاية الأولية، وتأجيل العمليات الجراحية، وتحويل أقسام الطوارئ لاستقبال مصابي كورونا، وتخصيص قدر أكبر من الموارد لمواجهة الجائحة على حساب الخدمات الصحية الأخرى مثل الصحة الإنجابية والجنسية والأمراض النفسية. على سبيل المثال، تضررت خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبخاصة في قطاع غزة، حيث أعلنت وزارة الصحة يوم 6 كانون الأول من العام 2020 أنها استأنفت تقديم الخدمات غير العاجلة من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية والمنظمات غير الحكومية، ولكنها علقت جميع الخدمات غير العاجلة مرة أخرى في يوم 19 كانون الأول، وأوضحت أنه سيتم تقديم خدمات الطوارئ فقط (العمليات الجراحية العاجلة وحالات الولادة) خلال فترات حظر التجول، وبما يشمل تقديمها في المؤسسات الصحية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة (OCHA, Occupied Palestinian Territory (oPt), 2020c).

من الآثار المترتبة على الجائحة التي تؤثر على تحقيق الهدف الثالث ما أشارت إليه وزارة الصحة في استراتيجيتها الصحية من ارتفاع حالات العنف الأسري، والعنف المبني على النوع الاجتماعي (وزارة الصحة، 2020).

على الرغم من العديد من أوجه التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الصحي الحكومي ونظيرتها في القطاع الأهلي، وما تترتب على ذلك من دعم للمحافظة على الخدمات الصحية الأساسية، فإن التحديات السابقة التي خلفتها جائحة كورونا على الوضع الصحي، تنعكس سلباً على إمكانية تحقيق تقدم في هذا الهدف، ومن ثم على مدى إمكانية توفر القدرات لتمتع الجميع

⁵³ مقابلة مع السيدة علا العكر ممثل وزارة الصحة في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجراها الباحث يوسف مسروجي لإتمام هذه الدراسة.

⁵⁴ <http://site.moh.ps>

بأنماط عيش صحية. فقد ساهم ضعف إمكانيات وقدرات النظام الصحي، وكبر حجم التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا، في تراجع مؤشرات هذا الهدف، وصعوبة تحقيق تقدم ملحوظ فيها.

5-4 الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

لقد تعرض قطاع التعليم محلياً وعالمياً لصدمة كبيرة نتيجة لجائحة كورونا، وهو ما أكدت عليه العديد من المنظمات العالمية كالبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). فقد حذر البنك الدولي من التكاليف طويلة الأمد على كل من التعليم والتنمية نتيجة لإغلاق المؤسسات التعليمية، وحالة الركود الاقتصادي التي تراكمت مع انتشار الجائحة (البنك الدولي، 2020)، فذلك من شأنه أن يتسبب في خسارة التعلم، وزيادة معدلات التسرب، واتساع فجوة عدم المساواة. أما الركود الاقتصادي الذي رافق الجائحة، فسيؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية على قطاع التعليم جراء تراجع العرض والطلب على خدمة التعليم نتيجة الواقع المعيشي الصعب لنسبة كبيرة من الأسر، وهو ما من شأنه أن يلحق الضرر الكبير بتراكم رأس المال البشري وآفاق التنمية والرفاه في الأمد الطويل. أما اليونسكو، فأكدت على أن إغلاق المدارس ستتربت عليه، حتى ولو كان مؤقتاً، تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة، وبصورة أكبر لدى الفئات المحرومة والمهمشة التي لن يكون بمقدورها مثلاً الانتفاع من منصات التعلم الرقمي بسبب نقص الإمكانيات المادية لديها، وعدم توفر البنية التحتية للتعليم عن بعد كالإنترنت (اليونسكو، 2020).

في فلسطين، أدى انتشار جائحة كورونا إلى إغلاق المدارس لفترات طويلة خلال العام 2020، والتوجه إلى التعليم عن بعد، الذي لم يكن متاحاً لكافة أفراد المجتمع لأسباب عديدة، أبرزها عدم توفر الأدوات اللازمة مثل أجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، ونقص الإمكانيات المادية لتوفيرها لدى نسبة كبيرة من الأسر، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للتعليم عن بعد، وبخاصة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن، ونقص المعرفة والخبرة لدى عدد كبير من أرباب الأسر في وسائل وأدوات التعلم عن بعد. أشار مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تباين في مشاركة الطلاب في التعليم عن بعد، ففقط 51% من الأسر (53% في الضفة الغربية، و49% في قطاع غزة) التي لديها أطفال (6-18 سنة) وملتحقون بالتعليم قبل الإغلاق، استطاع أطفالهم المشاركة في أنشطة التعليم عن بعد خلال فترة الإغلاق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). في السياق نفسه، أشارت وزارة التعليم العالي في فلسطين⁵⁵ إلى عدم توفر الجاهزية الكاملة للأنماط التعليمية المستجدة، حيث واجهت الوزارة العديد من المعوقات أثناء استخدام المنصات الإلكترونية المتاحة لاستكمال العملية التعليمية، أبرزها:

- ضعف مشاركة أو تفاعل الطلاب في عملية التعليم عن بعد.
- ضعف قدرة المعلمين للتعامل مع هذا النمط من التعليم وحاجتهم للتدريبات اللازمة.
- عدم قدرة العديد من الأسر على توفير مستلزمات التعلم عن بعد.
- أثرت الوسائل التعليمية البديلة التي تم اتباعها بشكل ما على جودة التعليم، فليس هناك جاهزية في فلسطين لهذا النمط من التعليم.



55 مقابلة مع السيد مأمون جبر ممثل وزارة التربية والتعليم في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرتها الباحثة وفاء البيتاوي لإتمام هذه الدراسة.

تأثرت، أيضاً، برامج التعليم غير الرسمي والمهني، وبرامج التعلم مدى الحياة، والأنشطة غير التعليمية للطلبة من تداعيات جائحة كورونا، وذلك على الرغم من محاولة العديد من المؤسسات التعليمية استخدام أساليب جديدة تعتمد معظمها على التعليم عن بعد، واستخدام المنصات التعليمية المختلفة من أجل استمرار عمل هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، في برامج التعليم المهني التي تعتمد بشكل كبير على الممارسات والأنشطة العملية، استمر التعليم عن بعد في القضايا النظرية، في حين توقف الجانب العملي، بشكل شبه كامل، للحد من التواصل الاجتماعي. كذلك الحال في برامج تدريب المعلمين، حيث أصبحت تتم بشكل شبه كامل من خلال المنصات التعليمية الإلكترونية، ما أفقدها جزءاً من فعاليتها.

من المتوقع أن تستمر آثار جائحة كورونا في التأثير السلبي والعميق على الإنجازات المتوقعة تحقيقها على صعيد التعليم الجيد، بسبب استخدام الوسائل التعليمية البديلة. أيضاً، من المتوقع أن يؤدي إغلاق المدارس إلى تراجع ما تم إنجازه من تقدم في شمولية التعليم، وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين للوصول إلى الخدمات التعليمية. يعزز هذه التوقعات السلبية أيضاً الاستمرار في استخدام التعليم عن بعد، الذي يحول دون مشاركة الأسر الفقيرة في مثل هذه الوسائل التي تحتاج إلى بعض الإمكانيات المادية التي لا تتمتع بها هذه الأسر.

4-6 الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

من المتوقع أن تشهد كافة مؤشرات وغايات هذا الهدف تراجعاً نتيجة استمرار تداعيات الجائحة على المرأة، التي من المتوقع أن تستمر طالما استمرت الجائحة، وبخاصة أن التدخلات الحالية من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة خجولة في هذا المجال. شهدت جوانب عدم المساواة بين الجنسين والتحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي زيادة كبيرة (Humanitarian Country Team, 2020) خلال فترة الجائحة، وهو ما أكدت عليه وزارة شؤون المرأة⁵⁶ في أن ملف تمكين المرأة قد أصيب بانتكاسة كبيرة مع فقدان الآلاف من النساء لوظائفهن، وإغلاق عدد كبير من المشاريع الصغيرة التي تديرها نساء. كما أصبحت تواجه النساء صعوبة كبيرة في العثور على وظائف جديدة أو فرص ريادية من أجل تعافيهن الاقتصادي. كذلك أكدت الوزارة على تضاعف نسبة العنف والتمييز ضد المرأة ثلاث مرات خلال فترة تفشي الفيروس، ما ألحق ضرراً بأغلب غايات الهدف الخامس.



توصلت دراسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020) إلى أن جائحة كورونا تعزز من تبني بعض آليات التكيف السلبية والهياكل الأبوية الذكورية، وكذلك تعزيز وتوسيع نطاق عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء الحوامل فيما يتعلق بالاستجابة للجائحة على مستوى المؤسسات في فلسطين، كما وزادت الأعباء المنزلية على نسبة كبيرة من النساء، وبخاصة تلك المرتبطة بتعليم الأطفال ورعايتهم، كما أدى إغلاق المدارس إلى زيادة "أعمال الرعاية غير المدفوعة" التي تقوم بها النساء والفتيات (UN Women, Palestine Office, 2020). وأكدت نتائج بحث حول تأثير جائحة كورونا على النساء الفلسطينيات قامت به الأمم المتحدة بالتعاون مع "مركز العالم العربي للبحوث والتنمية" (أوراد) إلى أن جائحة كورونا خلقت ضغوطاً كبيرة على النساء العاملات (مركز أوراد، 2020)، حيث اضطرت جزء منهن إلى ترك العمل من أجل رعاية الأطفال، وبخاصة مع إغلاق المدارس ورياض الأطفال والحضانات، أما اللواتي طلب منهن العمل من المنزل فقد واجهن تحديات كبيرة في العمل

⁵⁶ مقابلة مع السيد أمين أبو عاصي ممثل وزارة شؤون المرأة في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة أجرتها الباحثة وفاء البيتاوي لأغراض هذه الدراسة.

ورعاية شؤون المنزل والأسرة في الوقت نفسه. في هذا السياق، أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن وزارة العمل الفلسطينية (وزارة العمل، 2020) إلى أن النساء العاملات خلال الجائحة أكثر عرضة لأن يتم صرفهن من العمل دون أي نوع من التعويض أو الضمانات التي تكفل لهن العودة إلى وظائفهن.

شهدت معدلات العنف المنزلي في فلسطين ارتفاعاً كبيراً، وبخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبشكل رئيسي في المجتمعات الأكثر فقراً، وهذا يشمل قطاع غزة ومخيمات اللاجئين والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية (UN Women, Palestine Office, 2020).

7-4 الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

أدت التدابير الصحية المتبعة لمواجهة الجائحة إلى زيادة الطلب على المياه، وبخاصة للاستهلاك المنزلي. قدرت دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن الزيادة في الطلب على المياه لغسل اليدين في المنازل في المنطقة العربية ستزيد بمقدار 9 إلى 12 لتراً للفرد الواحد في اليوم (وهو ما يمثل زيادة مقدارها 5% في متوسط طلب الأسر المعيشية على المياه) نتيجة لتدابير الحد من انتشار جائحة كورونا، من دون احتساب الاحتياجات الأخرى من المياه لغسيل الثياب والأطعمة والتنظيف (الإسكوا، 2020). كما من المتوقع أن يتراوح معدل الطلب المنزلي على المياه في فلسطين بين 97 إلى 100 لتر للفرد يومياً حسب الدراسة نفسها، باعتبار أن معدل استهلاك الفرد قبل الجائحة يصل إلى 88 لتراً للفرد في اليوم حسب بيانات سلطة المياه (سلطة المياه، 2019)،⁵⁷ أي إن الزيادة في الطلب على المياه قد ارتفعت بنسبة 20% (تشمل الطلب الكلي أي شاملاً الطلب للأغراض الأخرى مثل غسيل الثياب والأطعمة والتنظيف وغيره). هذا كله فاقم من أزمة المياه في فلسطين مع عدم كفاية إمدادات المياه المنقولة بالأنابيب للمنازل وانقطاعها المتكرر بسبب سيطرة وتحكم الاحتلال الإسرائيلي على مصادر وإمدادات المياه الفلسطينية. بما أن زيادة الطلب لا يقابلها زيادة في العرض نتيجة تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالكميات المعروضة من المياه والمزودة للجانب الفلسطيني، فإنه من المتوقع أن تتأثر غايات هذا الهدف سلباً، ما يعيق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق غايات هذا الهدف.



أثرت الجائحة⁵⁸ سلباً على إمكانية حصول سلطة المياه والبلديات على تمويل؛ سواء من الجهات الحكومية أو المانحة، لإنشاء وتفعيل محطات تحلية مياه جديدة، وبناء تدخلات من شأنها تسهيل وصول المواطنين إلى المياه النظيفة بشكل آمن، إضافة إلى أن جميع المشاريع المخطط تنفيذها من قبل سلطة المياه والبلديات في العام 2020 تم تحويلها لخطة الطوارئ، سواء تلك التي تتم بالشراكة مع الحكومة، أو بالشراكة مع ممولين خارجيين ودول مانحة، وهو ما سيؤثر سلباً على إمدادات المياه للسكان خلال الأعوام القادمة.

كما يتعرّض مزودو خدمات المياه والصرف الصحي لصعوبات متزايدة في سعيهم إلى مواصلة توفير خدمات المياه والصرف الصحي وإدارتها بأمان، نتيجة لزيادة الطلب، أو القيود على الحركة التي فرضتها إجراءات الحكومة الفلسطينية لمواجهة

⁵⁷ مقابلة مع السيدة ماجدة علاونة ممثلة سلطة المياه في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة. أجرى المقابلة الباحث مازن العجلة لأغراض الدراسة.

⁵⁸ مقابلة مع السيدة ماجدة علاونة ممثلة سلطة المياه في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة. أجرى المقابلة الباحث مازن العجلة لأغراض الدراسة.

الجائحة. كما من المتوقع أن يؤثر تناقص الموارد المالية لمزودي خدمات المياه والصرف الصحي نتيجة لتخلف المستفيدين عن سداد ديونهم بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها الجائحة، إلى تعطيل عمليات الصيانة لشبكات المياه والصرف الصحي، وهو ما سيؤثر على توفير هذه الخدمات مستقبلاً. في السياق ذاته، تأثرت إيرادات وحدات الحكم المحلي في فلسطين، بشكل سلبي، وهي المزود الرئيسي لخدمات المياه والصرف الصحي في غالبية المناطق بسبب الجائحة، وهو ما أشار إليه، أيضاً، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في ورقة موقف له (الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، 2020). رافق ذلك زيادة في المصاريف والأعباء الناجمة عن الاحتياجات الجديدة الخاصة بمجابهة الجائحة، الأمر الذي أثر على مقدرة الهيئات المحلية في دفع رواتب موظفيها، وتسديد مستحقات الموردين والمقاولين واستكمال مشاريعها.

8-4 الهدف 7: ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

أشار تقرير للأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2020)، إلى أن الجهود المبذولة لاحتواء الجائحة قد تتأثر بعدم الحصول على الطاقة، التي تعتبر أساسية لمنع الأمراض ومكافحة الأوبئة، بدءاً بتشغيل مرافق الرعاية الصحية وتوفير المياه النظيفة، مروراً بتمكين الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات التي تربط الناس مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي. لذلك، فإن أي نقص في إمدادات الطاقة من شأنه أن يؤثر سلباً على جهود مكافحة الجائحة.

في فلسطين، أشار السيد ظافر ملحم رئيس سلطة الطاقة (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، 2020) إلى أن الجائحة شكّلت تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات الموجودة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، حيث انخفض كل من استهلاك الطاقة بنسبة 12%، وتسديد الفواتير بنسبة 23% في فترة الإغلاق الشامل، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019، وذلك بسبب توقف الأنشطة التجارية والصناعية. كما أدى الإغلاق، أيضاً، إلى إعاقة تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة في الفترات المخطط لها. في السياق ذاته، أكد مدير عام شركة توزيع كهرباء الشمال أنه تم تأجيل استيفاء الديون القديمة والأقساط على المشتركين، كما تم شحن كهرباء بالدفع الأجل لبعض المشتركين غير المقتردين، على أن يتم استيفائها بعد انتهاء حالة الطوارئ. يضاف إلى التحديات السابقة مجموعة من التحديات الأخرى التي فرضتها الجائحة (شركة توزيع كهرباء الشمال، 2020)، أبرزها:⁵⁹

- تحويل موازنات مشاريع سلطة الطاقة الممولة من الخزينة العامة لموازنة طوارئ، وبالتالي لم يكن هناك مخصصات مالية لتنفيذ هذه المشاريع، مثل مشروع تأهيل شبكات الكهرباء لمناطق (ج) في الضفة الغربية، إضافة إلى تأهيل هذه الشبكات الخاصة بالمدن لاستيعاب مشاريع الطاقة المتجددة.
- زيادة النفقات في مجالات معينة بهدف مواجهة جائحة كورونا، مثل توفير وتوصيل الكهرباء بشكل دائم للمستشفيات ومراكز الحجر الصحي، وشراء وتسليم مولدات لهذه المستشفيات، وتركيب خطوط ضغط متوسط، وتركيب محولات، حيث أدى ذلك إلى استنزاف كافة الموارد المتوفرة لدى سلطة الطاقة، ما أعاق تنفيذ المشاريع الجديدة وبخاصة تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة.
- حدوث نقص شديد في مخزون شركات التوزيع، وبخاصة الكوابل، والعدادات (مسبق الدفع)، ولمبات الإنارة بسبب إغلاق النقاط الحدودية.
- صعوبة الوصول إلى بعض المناطق لإصلاح الأعطال، وبخاصة في مناطق الأغوار الشمالية.
- لم تتمكن شركات التوزيع من إنجاز الاشتراكات الجديدة، واقتصرت عملها على أعمال الصيانة الطارئة خلال هذه الفترة.
- تأجيل الدين المجدول على المشتركين لحين انتهاء الجائحة، في الوقت الذي زاد فيه عدد الشبكات المرتجعة بسبب حالة الطوارئ.
- العديد من الهيئات المحلية لم تقم بدفع الاستحقاقات المالية المترتبة عليها لسلطة الطاقة ولشركات التوزيع.

⁵⁹ مقابلة مع السيد معن راشد ممثل سلطة الطاقة لدى الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرى اللقاء مازن العجلة لأغراض هذه الدراسة.



يركز المقصد الثاني لهذا الهدف على ضرورة ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة. كما هو معروف، فإن أسعار الطاقة في فلسطين مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة، فهي مرتبطة بشكل كبير بتعرفة الشركة الإسرائيلية المصدرة للطاقة الكهربائية للجانب الفلسطيني، وبأسعار الوقود لمحطات تشغيل الكهرباء (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، 2020). في ظل تداعيات الجائحة التي أدت إلى فقدان الوظائف والدخول لعشرات آلاف العاملين، فإن حصول الجميع على خدمات الطاقة بتكلفة ميسورة أصبح أكثر صعوبة، في ظل تراجع القوة الشرائية وعدم انخفاض أسعار الكهرباء، الذي ترتب عليه تراجع قدرة المواطنين على دفع فواتير الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى تراكم هذه المستحقات، في ظل استمرار تقديم خدمات الكهرباء، وفقاً لما أكدته شركات التوزيع (شركة توزيع كهرباء الشمال، 2020).

على صعيد زيادة حصة الطاقة المتجددة، لم تتوفر بيانات تشير إلى تأثيرها سلباً بالجائحة، حيث افتتح صندوق الاستثمار وشركة توزيع كهرباء الشمال في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام محطة "نور جنين" للطاقة الشمسية، التي نفذها الصندوق من خلال شركة "مصادر"، بقدرة إنتاجية تبلغ 5 ميغاواط (صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2020). وعلى الرغم من أن شركات الكهرباء وسلطة الطاقة لديها خطط مشاريع للطاقة المتجددة، فإن نقص الموارد وتحويل معظم الدعم للأمور الطارئة لديها، يحول دون تنفيذ هذه المشاريع، ومن ثم تعتمد هذه المؤسسات على توفر الدعم الخارجي لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة.

9-4 الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق

لقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني، بشكل كبير، نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الجائحة، وانعكست سلباً على مختلف المؤشرات الاقتصادية. فقد انخفضت معدلات التوظيف، وفقد آلاف العمال مصادر دخلهم، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وتعطلت عجلة الإنتاج في أغلب القطاعات. وتراجعت الإيرادات الحكومية، بشكل كبير، نتيجة لتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية، ما فاقم من الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، وبخاصة أنها تزامنت مع احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة. مع الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام على الخدمات الصحية والاجتماعية، من المتوقع اتساع فجوة تمويل الموازنة الحكومية من 800 مليون دولار العام 2019 إلى أكثر من 1.5 مليار دولار في العام 2020 لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة (ماس، 2020).

تراجع معدل النمو الاقتصادي للعام 2020 بنسبة 12% مقارنة بالعام 2019، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). فقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً في قيمتها المضافة خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، حيث سجل نشاط الخدمات تراجعاً بنسبة 10%، كما تراجع نشاط قطاع الإنشاءات بنسبة 35% بسبب التراجع الحاد في مستوى الطلب على البناء لتلك الفترة، أما النشاط الصناعي فترجع بنسبة 12%، والزراعي بنسبة 11%.

انعكس الانخفاض في الناتج المحلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع بمقدار 13.7%، من 3378.4 دولار العام 2109 إلى 2915.5 دولار العام 2020 (سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). هذا من شأنه أن يمس بتحقيق المقصد الأول من مقاصد الهدف الثامن، والمتمثل في رفع معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كذلك الحال بالنسبة للمقصد الثاني من الهدف الثامن الذي ينص على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، ويتضمن مؤشراً واحداً لقياسه هو معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.⁶⁰ فقد انخفض هذا المؤشر في فلسطين نتيجة الجائحة من 12.8% العام 2019 إلى سالب 5.4% العام 2020، بناء على بيانات الحسابات القومية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ب).

كذلك الحال بالنسبة إلى المقصد الخامس من الهدف الثامن، والمتعلق بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، فهو الآخر متأثر، بشكل كبير، من جراء تداعيات جائحة كورونا، حيث انخفض إجمالي عدد العاملين في سوق العمل من 993 ألف عامل العام 2019 إلى 943 ألف عامل العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ج). تباينت معدلات البطالة خلال العام 2020، حيث ارتفعت من 25.5% في الربع الأول إلى 26.5% في الربع الثاني، ثم إلى 28.3% في الربع الثالث لتتخفض إلى 23.4% في الربع الرابع نتيجة لتخفيف القيود التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الجائحة، ويبدو أن هذا الانخفاض ساهم في ثبات معدلات البطالة العام 2020 عند 25.9% بارتفاع طفيف عن العام 2019 الذي بلغ معدل البطالة فيه 25.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ج).



أما المقصد التاسع للهدف الثامن، والمتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، فمن الواضح أن جائحة كورونا جعلت من تحقيق هذا المقصد هدفاً صعب المنال على الأقل للسنوات القليلة القادمة. يعتبر قطاع السياحة بما يشمل الفنادق والمطاعم المتضرر الأكبر بفعل الجائحة، حيث أغلقت معظم المنشآت السياحية بشكل كامل، كما توقف تدفق السياحة الخارجية بشكل كامل بفعل إغلاق الحدود والمطارات، ما أدى إلى فقدان أكثر من 10 آلاف عامل وظائفهم في هذا القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ). أيضاً، انخفضت القيمة المضافة لقطاع السياحة إلى 105 ملايين دولار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2020 مقارنة بحوالي 196 مليون دولار للفترة نفسها من العام 2019، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي من 1.5% العام 2019 إلى 1% بعد الجائحة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020د).

قدّرت دراسة لوزارة السياحة (وزارة السياحة والآثار ومركز التجارة الفلسطينية، 2020) أن الحجم الكلي للخسائر المتوقعة لهذا القطاع خلال عشرة شهور (آذار-كانون الأول 2020) يبلغ حوالي 1.5 مليار دولار، شاملاً التكلفة المباشرة والإنفاق في كافة المراحل للسياحة الوافدة والمحلية والعاملين في القطاع، موزعة على صناعة وبيع التحف الخشبية والهدايا التذكارية، وعلى أنشطة الإقامة، وأنشطة المطاعم وتقديم المشروبات، وأنشطة وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها، والأنشطة الإبداعية والفنون، وأنشطة الترفيه الأخرى. لذلك، فإن عملية التعافي من الوباء من المتوقع أن تكون أبطأ منها في القطاعات الأخرى، وذلك بسبب الضرر الكبير الذي لحق بهذا القطاع بسبب ارتباطه بالسياحة الخارجية الدينية التي توقفت بشكل شبه كامل بسبب قيود السفر على المستوى الدولي (ماس، 2020).

⁶⁰ يُحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على مجموع عدد الأشخاص العاملين.



تؤكد الإحصاءات والتحليلات السابقة تأثير الهدف الثامن، بشكل مباشر، في معظم غاياته ومقاصده، الأمر الذي يضع العبد من العراقيل أمام استمرار تحقيق التقدم في مؤشراته، وهو ما أكد عليه ممثل وزارة العمل⁶¹ في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

10-4 الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يركز هذا الهدف على دور الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية والابتكار، باعتبارها عوامل حاسمة الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية، وأهمية التقدم التكنولوجي في إيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ودور الصناعات المستدامة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، في تعزيز التنمية المستدامة (UNDP, 2020).

عالمياً، تسببت صدمة الجائحة بحدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي، نتيجة عمليات الإغلاق واسعة النطاق التي قامت بها معظم الحكومات لمواجهة انتشار جائحة كورونا، والتي قادت العالم إلى أزمة ركود عالمي كبرى تهدد نجاح أهداف التنمية المستدامة. في هذا السياق، تسببت الجائحة في حدوث اضطرابات في سلاسل القيمة العالمية وتوريد المنتجات، كما شهد نمو التصنيع العالمي انخفاضاً مطّرداً، وبشكل رئيسي في الصناعات التحويلية (الإسكوا، 2021).

فلسطينياً، تعرضت جهود تحقيق الهدف التاسع انتكاسة بسبب جائحة كورونا مع توقف جزء كبير من المؤسسات الصناعية عن العمل، وهو ما يتفق مع رأي وزارة الاقتصاد الوطني⁶² التي أشارت إلى توقف أنشطة الفريق الوطني لمتابعة مدى التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة المخطط تنفيذها، كذلك توقفت في عدد كبير من برامج ومشاريع الوزارة المخطط تنفيذها في مجال تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز الإنتاجية، وذلك بسبب تحويل الموازنة الحكومية إلى موازنة طوارئ.

يستهدف المقصد الثاني من الهدف التاسع تعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الصناعة في العمالة، وفي الناتج المحلي الإجمالي. يتضمن هذا المقصد ثلاثة مؤشرات لقياس التقدم المحرز، وهي: القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من نصيب الفرد، العمالة الصناعية كنسبة من مجموع العمالة. فلسطينياً، تراجع النشاط الصناعي العام 2020 بنسبة 12% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، وانخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 1779 مليون دولار العام 2019 إلى 1564.5 مليون دولار العام 2020، وبنسبة تراجع بلغت 12%، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي لم تتأثر كثيراً، حيث بلغت 11% العام 2020 مقارنة بـ 11.2% العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 د). في السياق ذاته، زادت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في استيعاب الأيدي العاملة من 12.1% العام 2019 إلى 13% العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ج). من الواضح أن تراجع أعداد العاملين في معظم القطاعات، وبخاصة السياحة والخدمات والمنشآت الصناعية، لم يؤثر بشكل كبير على التوزيع النسبي للعاملين على مختلف القطاعات خلال الجائحة.

⁶¹ مقابلة مع السيد عبد الكريم دراغمة ممثل وزارة العمل في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرتها الباحثة وفاء البيتاوي لأغراض هذه الدراسة.

⁶² مقابلة مع السيد رشاد يوسف، ممثل وزارة الاقتصاد في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرتها الباحثة وفاء البيتاوي لأغراض هذه الدراسة.



يركز المقصد الثالث على فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم على الخدمات المالية، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق. تأثرت المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم في فلسطين، بشكل مباشر، من جائحة كورونا، وهو ما أظهرته نتائج مسح أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، في أن أكثر من ثلثي المؤسسات الاقتصادية تعرضت للإغلاق. تأثرت شركات قطاع التصنيع (المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة) بشكل كبير بالإجراءات الاحتوائية أثناء فترة الإغلاق، ونخص هنا بالذكر مشاريع الحجر والرخام الصغيرة، ومحال صناعة الأثاث، والأحذية والجلود، ومشاريع الحرف اليدوية، التي أجبرت على الإغلاق خلال الفترة الأولى من انتشار الجائحة، على تقليص أنشطتها بسبب الانخفاض الكبير في الطلب، وإلغاء الطلبات، ونقص التوريد والمواد الخام، ووسائل النقل المقيدة على طول سلاسل القيمة المحلية والعالمية (ماس، 2020). كانت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات هي الأكثر تضرراً من الجائحة، فلقد توقفت الأنشطة الاقتصادية في السياحة والقطاعات ذات الصلة (الضيافة وخدمة الطعام)، وكذلك في خدمات النقل، بشكل أكثر حدة، كما من المتوقع أن يشكل استمرار إغلاق الحدود تهديداً خطيراً لقطاع الفنادق والإقامة الذي يعتمد على تدفق السياح (Hinn and Shams, 2020).

يركز المقصد الخامس من هذا الهدف على النمو في متوسط القيمة المضافة للتصنيع لكل فرد.⁶³ تراجعت هذه القيمة في فلسطين من 413.3 دولار العام 2019 إلى 303 دولارات العام 2020⁶⁴ بفعل جائحة كورونا، وبنسبة انخفاض بلغت 26.6%، وهو ما يعكس التراجع الذي حصل للقيمة المضافة للتصنيع بشكل عام. تعزز الأرقام السابقة تزايد العقبات أمام تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وبخاصة مع وجود العديد من التحديات التي تواجه بيئة الابتكار في فلسطين (الخالدي وآخرون، 2019)، مثل ضعف السياسات العامة لتشجيع الابتكار، حيث لا يزال التفاعل مع البيئة الدولية للبحث والابتكار غير منسق، ويفتقر إلى المنهجية الواضحة في الوقت الذي يعتبر فيه الفلسطينيون بأمس الحاجة إلى التعاون مع المؤسسات البحثية ومراكز الابتكار الدولية لبناء نظام ابتكاري رقمي، كما أن الدعم المالي المباشر من قبل الحكومة للبحث العلمي، لا يكاد يذكر، ولا يسهم بشكل ملموس في تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية.

11-4 الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يشير تقرير الاستعراض الطوعي الوطني لأهداف التنمية المستدامة في فلسطين (مكتب رئيس الوزراء، 2018) إلى أن انعدام المساواة في فلسطين يتخذ أبعاداً مختلفة ترتبط بعوامل كثيرة ومتقاطعة، أهمها القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر تأثيراً شديداً على حالة انعدام المساواة بين الفلسطينيين، المتمثل في وجود فجوات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين من يعيشون في المنطقتين (أ) و(ب)، ومن يعيشون في المنطقة (ج) تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، أو بين الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضع للحصار الإسرائيلي منذ ما يزيد على عشرة أعوام.

⁶³ يتم احتساب متوسط القيمة المضافة للتصنيع لكل فرد عن طريق قسمة القيمة المضافة التصنيعية على عدد سكان البلد أو المنطقة.
⁶⁴ حسبت بناءً على المعادلة في الهامش السابق وفقاً لبيانات الحسابات القومية في التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربعان الثاني والثالث) 2020، رام الله-فلسطين، ص 5.

يتمثل المقصد الأول لهذا الهدف بالتوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل، ودعم استمرار ذلك النمو إلى أدنى 40% من السكان، بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول العام 2030. يُقاس التقدم في تنفيذه بمعدل نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40% من السكان ومجموع السكان، التي بلغت 25% فقط وفقاً لمسح العام 2009، ثم استمرت في التراجع حتى العام 2017، وفقاً للمسح الأخير لمستويات الاستهلاك والإنفاق الذي ظهرت نتائجه العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ج)، الأمر الذي يشير إلى مزيد من التراجع. يعزى هذا التراجع إلى عوامل عدة، أبرزها ارتفاع معدلات الفقر وفقدان الوظائف والدخول لعشرات الآلاف من العمال، ويعكس ذلك حالة التفاوت وعدم المساواة بين الأسر، وبخاصة أن نسبة استهلاك أفقر 10% من الأسر كانت 4%، مقابل نسبة استهلاك لأعلى 10% من الأسر التي بلغت 18% وفقاً لتقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسر العام 2017. على الرغم من عدم توفر إحصاءات عن حالة عدم المساواة بعد الجائحة، فإن استمرار هذا التفاوت مرشح للزيادة نتيجة مجمل التغيرات التي حدثت في معدلات الفقر ومستويات الاستهلاك.

عمقت الجائحة من حالة اللامساواة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الضفة الغربية بعد الجائحة، فإن الفجوة بينها وبين قطاع غزة ما زالت كبيرة، حيث ارتفعت معدلات الفقر في قطاع غزة عن الضفة الغربية بنسبة 34%، وفقاً لتوقعات البنك الدولي (World Bank, 2020). كذلك بالنسبة لفجوة الأجور، حيث تزيد أجور العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف عنها في قطاع غزة (118 شيكلاً في الضفة، 34 شيكلاً في غزة للعام 2020) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ج).

تشير بيانات ما قبل الجائحة إلى أن أوجه انعدام المساواة القائمة في فلسطين في ازدياد، إذ يسيطر ما نسبته 20% من السكان الأكثر ثراء في الوقت الراهن على حوالي 43% من الثروة، مقابل 20% الأشد فقراً إلا على 7% (مكتب رئيس الوزراء، 2018). غالباً ستشهد هذه النسب ارتفاعاً نتيجة تزايد معدلات الفقر وفقدان الوظائف والدخل بعد الجائحة. ينطبق هذا، أيضاً، على قيم المقصد الثاني لهذا الهدف الذي يقيس نسبة السكان الذين يعيشون دون 50% من متوسط الدخل (يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤشراً يمثل نسبة السكان الذين متوسط استهلاكهم الشهري أقل من نصف وسيط الاستهلاك)، التي بلغت في فلسطين العام 2017، 17.3% (3.7% في الضفة، و50% في غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 هـ).

تؤكد المؤشرات، أيضاً، أن الجائحة عززت من حالة اللامساواة حسب الجنس، حيث انخفضت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 18.1% العام 2019 إلى 15.9% العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ج). كذلك ما زالت الفجوة كبيرة في نسب البطالة بين الحضر والمخيمات، حيث بلغت معدلات البطالة في الأولى 26.6%، بينما وصلت في المخيمات إلى 37.3%، وذلك العام 2020، مقارنة بـ 25%، و36.2% على الترتيب للعام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ج، 2020).



يهدف المقصد الرابع لهذا الهدف إلى اعتماد سياسات مالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً، من خلال مؤشر حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر لا يتوفر وفقاً لما ورد في موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاص

بأهداف التنمية المستدامة في فلسطين، فإن مؤشرات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والآثار التي لحقت بالنساء العاملات التي تم استعراضها في سياق الأهداف السابقة ذات العلاقة، تؤكد على تأثير الجائحة على العديد من الفئات الاجتماعية، وبدرجات متفاوتة، ليس بالمفهوم الصحي فقط (القدرة على مواجهة المرض صحياً وجسدياً مثل كون الجائحة أكثر فتكاً بفئة كبار السن، لا سيما أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة كالسكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي)، وإنما، أيضاً، بالمفهوم الاقتصادي-الطبيقي والاجتماعي والسياسي والنفسي (القدرة على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية للجائحة، والقدرة على التكيف مع هذه الآثار والعيش في عالم- ما بعد ظهور الجائحة) (وزارة التنمية الاجتماعية، 2020).

تعكس معظم المؤشرات تأثيراً مباشراً لهذا الهدف بتداعيات الجائحة، حيث عززت هذه المؤشرات حالة اللامساواة في فلسطين، وبخاصة فيما يتعلق بنسب الاستهلاك لأفقر عُشير مقارنة بأغنى عُشير، حيث كانت نسبة الفرق في الاستهلاك بينهما 14% كما أوضحنا عند الحديث عن المقصد الأول لهذا الهدف. ارتفعت الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في معدلات الفقر والبطالة والأجور، وتأثر مؤشر هذا الهدف، أيضاً، بتزايد الفجوة بين النساء والرجال في المشاركة في القوى العاملة، وكذلك التفاوت بين فئات السكان في التأثير بالجائحة وسبل الحماية الاجتماعية المتوفرة.

12-4 الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يتضمن هذا الهدف العديد من المقاصد لجعل المدن والمجتمعات مستدامة، ومن أهمها، سكن آمن وميسور التكلفة، وأنظمة نقل ميسورة التكلفة ومستدامة، والتحضر الشامل والمستدام، وحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم، وتقليل الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، وتقليل الأثر البيئي للمدن، وتوفير الوصول إلى المساحات الخضراء والعامة الآمنة والشاملة. كما يهدف إلى دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي.

لا تتوفر معظم مؤشرات هذا الهدف على الصعيد الفلسطيني، إذ اقتصرَت المؤشرات التي يعرضها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عبر منصته الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على الخسائر التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020هـ). في كل الأحوال، فإن قضايا التحضر وجعل المدن والمجتمعات مستدامة أصبحت من المواضيع الملحة في فلسطين التي تبلغ فيها نسبة المساكن في الحضر 77% من إجمالي المساكن، وفقاً لتعداد السكان والمساكن الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2017.

من الواضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تسخير التحضر كقوة إيجابية للتنمية في فلسطين، أبرزها سيطرة الاحتلال الإسرائيلي المباشرة على 60% من مناطق الضفة الغربية، والمعروفة باسم مناطق (ج)، ما يجعلها خاضعة للعديد من القيود على عملية التخطيط والتطوير العمراني. كذلك الحال في قطاع غزة، حيث دمر الاحتلال الإسرائيلي جزءاً من الحيز الحضري خلال حروبه المتتالية على قطاع غزة خلال العقد الماضي (كلوس وخوان، 2015). أما القدس، فالوضع فيها لا يقل سوءاً، حيث تتنامى أوجه اللامساواة في التخطيط العمراني بين المناطق الفلسطينية التي تخضع للاحتلال الإسرائيلي والمناطق التي يقطنها السكان اليهود، حيث تعتمد سلطات الاحتلال على حرمان المواطنين الفلسطينيين من أي تطوير عمراني أو تخطيط سليم. بشكل عام، أثرت جائحة كورونا على قضايا التحضر واستدامة المدن والبنى الأساسية في فلسطين بطرق غير مباشرة، فهذه القضايا مرتبطة بتوفر التمويل والمياه والكهرباء ومعالجة الصرف الصحي، وكلها قضايا تأثرت بشكل سلبي بالجائحة كما أشرنا إلى ذلك في الأهداف السابقة.



لقد تزامنت جائحة كورونا مع تصاعد الهجمة الاستيطانية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، ونيتها ضم 30% من الأراضي الفلسطينية فيما بات يعرف "بمخطط الضم"، الذي ستكون نتيجته المنطقية خنق الحيز المتاح لسن السياسات التنموية ومحاصرة السكان وتوسع العمران والتوسع الزراعي، وكبح أي تخطيط اقتصادي تنموي وطني، وذلك بسبب فقدان الفلسطينيين كافة المزايا الاقتصادية التي تدعم العملية التنموية (ماس، 2020)، ما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم، وتشديد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020د). لقد أدت هذه الإجراءات الإسرائيلية إلى ندرة الأراضي المتاحة للبناء، وارتفاع كبير في أسعارها، وبالتالي عجز الفلسطينيين عن تلبية احتياجاتهم من المساكن التي يفرضها نموهم الطبيعي (مكتب رئيس الوزراء، 2018). أثر ذلك على كافة محاور هذا الهدف، وبخاصة إمكانية توفير سكن آمن وميسور التكلفة، حيث تنزايد معوقات وتكاليف البناء في المناطق المرشحة للضم التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية فعلياً، وما يترتب على ذلك من إجراءات سلطات الاحتلال بمنع البناء في هذه المناطق. كذلك يؤثر مخطط الضم على إمكانية توفير أنظمة نقل ميسورة التكلفة ومستدامة في ضوء محاصرة البلدات والمدن الفلسطينية بالمستعمرات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، الأمر الذي يؤثر سلباً على تحقيق التحضر الشامل وحماية التراث الثقافي والطبيعي.

أفادت وزارة الحكم المحلي،⁶⁵ وهي المسؤولة عن متابعة التقدم المحرز في هذا الهدف، بحكم مهامها المتعلقة بترخيص البناء والمساكن والتخطيط للتحضر الشامل، بوجود العديد من الآثار السلبية التي تركتها جائحة كورونا على تحقيق الهدف الحادي عشر، أبرزها وقف تدريبات بناء القدرات بشكل كامل. حصل، أيضاً، تأخير في تنفيذ بعض المشاريع ذات الصلة، حيث تم دمج مجموعة من الأنشطة وتقليصها بما يتناسب مع الأوضاع التي فرضتها جائحة كورونا، إضافة إلى تعطل ورش العمل وورش التوعية ذات العلاقة بتحقيق هذا الهدف. عموماً، فقد كشفت جائحة كورونا الضعف في المنهجيات المتبعة للاستجابة للأزمات، حيث عملت الجائحة على إعادة هيكلة نمط التخطيط للتدخلات المطلوبة وقت الأزمات، وتنفيذ هذه التدخلات بشكل مختلف، فقد أصبح هناك تركيز أكبر على المناطق الخضراء وإدارة الأزمات والكوارث، والتأثير البيئي والمناخي. يرتبط هذا التغير في التخطيط والتنفيذ لطبيعة جائحة كورونا، والتدخلات الحكومية التي حدثت وترتب عليها العديد من فترات الإغلاق، وتداعيات ذلك، وتغير الأولويات بناء عليه.

4-13 الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يتمحور هذا الهدف حول توفر الاستهلاك والإنتاج المسؤولين من خلال العديد من الأدوات، أهمها تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، من خلال إحداث فصل منهجي بين النمو الاقتصادي من جهة، وتنامي استخدام الموارد والتدهور البيئي من جهة أخرى، وذلك بغية إنجاز "المزيد بتكلفة أقل"، عن طريق خفض كثافة استخدام الأنشطة الاقتصادية الحالية للطاقة، والحد من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات.

إن عدم توفر ما يكفي من قواعد بيانات محلية أو دولية خاصة بالمؤشرات المتعلقة بهذا الهدف، إضافة إلى وجود مؤشرات غير إحصائية مرتبطة بالأطر القانونية وغيرها، وجزء من هذه المؤشرات صعبة القياس في السياق الفلسطيني، يخلق تحديات

⁶⁵ مقابلة مع السيدة عهود عناية ممثلة وزارة الحكم المحلي في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرت المقابلة الباحثة وفاء البيناوي لأغراض هذه الدراسة.

مهمة في قياس التقدم في تحقيق هذا الهدف عبر السنوات. في الحقيقة، لا تتوفر إحصاءات عن معظم مؤشرات هذا الهدف في المنصة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في فلسطين على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020هـ). يعكس هذا الواقع أهمية تطوير مؤشرات وطنية لقياس التدخلات الأساسية في مجال مقاصد هذا الهدف إلى جانب المؤشرات الدولية.



لكن من المتوقع أن تتأثر غايات ومؤشرات هذا الهدف، بشكل غير مباشر، بتداعيات جائحة كورونا، حيث ستبقى التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف ماثلة، وبخاصة إذا علمنا أن واقع هذه المؤشرات، وبخاصة ما يتعلق بأنماط الاستهلاك، يعزز من هذه التحديات. يذكر تقرير الاستعراض الوطني لأهداف التنمية المستدامة (مكتب رئيس الوزراء، 2018) أن أنماط الاستهلاك غير المستدام للموارد تنتشر في عموم فلسطين، وهو ما يسفر عن العديد من المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي ستفاقم مع استمرار هذه الأنماط. كما يعتبر الاستخدام غير المستدام للمياه تهديداً خطيراً على الحياة في فلسطين، ولا سيما في غزة، حيث تُفقد كمية هائلة من المياه والكهرباء على حد سواء بسبب نقلها عبر بنية تحتية قديمة ومتهاكلة ولا يمكن تحديثها في القطاع الزراعي. كما أسفر الضغط الواقع على المزارعين للتنافس مع المنتجات الزراعية الإسرائيلية الرخيصة التي تغرق السوق الفلسطينية عن ممارسات زراعية غير مستدامة، من ضمنها الإفراط في استخدام مبيدات الآفات والأسمدة. وعلى صعيد النفايات، ما زالت فلسطين بحاجة لتعزيز الإدارة الفعالة والمستدامة للنفايات واتباع النهج الأمثل للتخلص منها، حيث لا يعاد تدوير سوى أقل من 0.5% من هذه النفايات (مكتب رئيس الوزراء، 2018).

يمكن تلمس تأثيرات الجائحة على مقاصد هذا الهدف من خلال المقابلة المعمقة التي تم إجراؤها مع سلطة جودة البيئة⁶⁶ التي يقع ضمن مهامها متابعة تقدم هذا الهدف، وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك، بحكم مهامها واختصاصها في قضايا البيئة ومشكلاتها، والتي تتقاطع مع مؤشرات هذا الهدف:

- رصدت وزارة البيئة زيادة كبير في النفايات الخطرة (الطبية) سواء في مراكز الحجر الصحي أو المستشفيات، وبالتالي أصبحت هناك أعباء إضافية للتخلص منها. من جانب آخر، سبب ازدياد كميات النفايات اليومية للمواطنين، وذلك بسبب إجراءات السلامة الصحية المتبعة في ظل جائحة كورونا التي تشمل (عبوات المنظفات، المناديل المطهرة، العبوات البلاستيكية، الكمادات)، عبئاً إضافياً جديداً على العاملين في مجال جمع النفايات والتخلص منها، عدا عن السلوك الخاطئ لتعامل المواطنين مع هذا النوع من النفايات، حيث يتم إلقاء النفايات في الأماكن العامة (مثلاً التخلص من الكمادة ورميها في الشارع).
- إقبال المواطنين بشكل غير مدروس وغير مبرر على اقتناء كميات كبيرة من الغذاء والمشروبات بسبب إغلاق الأسواق المحلية، ما يؤدي إلى تلف الأطعمة المكسدة فوق حاجة المواطنين لقلّة معرفتهم بأساليب التخزين الصحيحة للأغذية.
- أدت إجراءات السلامة المفروضة من قبل الحكومة في ظل جائحة كورونا إلى قضاء وقت أكبر للمواطنين في منازلهم، ما أثر بشكل واضح على زيادة استهلاك الطاقة والمياه (بنسبة 30% تقريباً)، وإلى زيادة الضغط على موارد المياه المحدودة لدينا بسبب حرص المواطنين الزائد على استخدام المياه بشكل أكبر في عمليات التنظيف اليومي، ما دفعهم

⁶⁶ مقابلة مع السيد زغول سمحان ممثل السلطة في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرى المقابلة الباحث مازن العجلة لأغراض الدراسة.

إلى شراء واستخدام المياه المعبأة التي تحولت إلى عبء على البيئة في سلسلة النفايات المولدة وعمليات جمعها والتخلص منها.

14-4 الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

يركز الهدف الثالث عشر على تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار، وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. كما يركز هذا الهدف على دور انبعاثات الغازات الجوية في تغير المناخ، وبخاصة ثاني أكسيد الكربون الذي يحظى بالنسبة الأكبر من مجموع الانبعاثات.⁶⁷

تشير دراسة لمجلة (Nature Climate Change) (Le Quéré, Jackson, Jones, et al., 2020) إلى أن السياسات الحكومية خلال جائحة كورونا أدت إلى تغيير أنماط الطلب على الطاقة، ما قلل من وسائل النقل وغيّر أنماط الاستهلاك، فقد انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية اليومية بنسبة 17% بحلول أوائل نيسان/أبريل 2020 مقارنة بمتوسط مستويات 2019. في الوقت نفسه، تؤكد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن انخفاض الانبعاثات سيصل إلى 5.9% تقريباً العام 2020، إلا أنها تقلل من أهمية هذا الانخفاض، حيث ترى أن انخفاضاً بهذا الحجم لن يؤدي، على النطاق العالمي، إلى انخفاض ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وسيستمر في الارتفاع، وإن كان بوتيرة أقل بعض الشيء، وهذا الانخفاض يندرج تماماً في نطاق التقلبية السنوية الطبيعية البالغة جزء في المليون، ما يعني أنه لا يمكن التمييز على المدى القصير بين تأثير العزل بسبب الجائحة والتقلبات الطبيعية (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، (WMO). في فلسطين، من الأرجح أن الإغلاقات وحظر التجوال أثناء الجائحة قد أدى إلى انخفاض الانبعاثات، وبخاصة أن النقل البري مسؤول عن 47% من هذه الانبعاثات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ح)، أي إن إجراءات احتواء الجائحة عملت على تخفيض الانبعاثات، وهو ما أشار إليه ممثل سلطة البيئة⁶⁸ بوجود آثار إيجابية تتمثل في أن تقلص عمل المنشآت الصناعية، ومحدودية سير المركبات التي تعتمد على البترول في عملها، أديا إلى الحد من عمليات احتراق الوقود وانبعاث الغازات.



على صعيد المقصد الأول للهدف والمتعلق بتعزيز الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث، فإن مؤشرات هذا المقصد المتمثلة في عدد الوفيات وعدد المفقودين والمتضررين من الكوارث، تشير إلى أنها منخفضة جداً في فلسطين، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود أثر للجائحة على هذا المقصد، وبخاصة أن الكوارث الطبيعية في فلسطين هي بالأساس لا تحتل تلك المساحة الكبرى في معاناة المجتمع.

15-4 الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

⁶⁷ <https://public.wmo.int/ar>

⁶⁸ مقابلة مع السيد زغول سمحان من سلطة جودة البيئة وممثل الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرى المقابلة الباحث مازن العجلة لأغراض هذه الدراسة.

تتمحور مقاصد هذا الهدف حول منع التلوث البحري بجميع أنواعه، والحد منه بقدر كبير، وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، وتقليل تآكل المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، وتنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني.

على الصعيد الفلسطيني، فإن معظم هذه المقاصد ومؤشراتها لا تتلاءم مع واقع فلسطين الطوبوغرافي، حيث طول الساحل أمام قطاع غزة لا يتجاوز 45 كم. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، عبر الموقع الفرعي لأهداف التنمية المستدامة، إلى أن جميع المؤشرات الخاصة بهذا الهدف غير متوفرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020هـ). في كل الأحوال، فإن الساحل البحري في قطاع غزة ملوث بصورة كبيرة بمياه الصرف الصحي، حيث يتدفق إليه 58% من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، وبمعدل 46 مليون متر مكعب سنوياً من أصل 80 مليون متر مكعب (World Bank, 2018). أضف إلى ذلك أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكجزء من سياسة الحصار، قلّصت المجال المسموح فيه للصيد البحري، من 20 ميلاً بحرياً (نحو 37 كم) حسب اتفاق أوسلو، إلى 12 ميلاً بحرياً، وبمرور السنين قلّصت إسرائيل المجال أكثر وأكثر وأكثرت فجعلته أحياناً بعمق 3 أميال فقط، ويتراوح اليوم بين 6-9 أميال بحرية. هذا كله أدى إلى استنزاف في الثروة السمكية في هذه المساحة المحدودة التي غالباً لا تكون مناسبة فنياً لصيد كميات مجدية من الأسماك. في السياق ذاته، أشارت وزارة البيئة الفلسطينية،⁶⁹ إلى أنه نتيجة لانعدام فرص العمل في ظل جائحة كورونا، لجأ عدد متزايد من المواطنين في قطاع غزة إلى الصيد البحري، الذي نتج عنه زيادة كبيرة في كمية الصيد، التي تهدد بدورها الثروة السمكية في بحر غزة. كما أثر انقطاع الطاقة المستمر في قطاع غزة، بشكل خطير، على عمليات معالجة الصرف الصحي، حيث يتم التخلص منها عن طريق البحر، وهذا يؤدي إلى تهديد الأحياء البحرية من نباتات وأسماك.



16-4 الهدف 15: الحياة في البر

يهتم هذا الهدف بحماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي.

أشارت سلطة البيئة⁷⁰ إلى ازدياد ظاهرة الصيد الجائر للحيوانات البرية خلال الجائحة، حيث يتجه المواطنون في أوقات فراغهم إلى ممارسة الصيد دون اتباع تعليمات وقوانين حظر الصيد، ما أضر بالعديد من أصناف الحيوانات مثل الغزلان والطيور، إضافة إلى قطع الأشجار البرية بهدف استخدامها للتدفئة والطبخ (وبخاصة في الأرياف)، وغالباً فإن هؤلاء المواطنين ممن فقدوا وظائفهم وموارد دخلهم بسبب جائحة كورونا أصبحوا يبحثون عن بدائل لا تتطلب منهم رأس مال. في الوقت نفسه، من الآثار الإيجابية لجائحة كورونا تفعيل السياحة البيئية، وانتشار ثقافة المشي، وتعرف المواطنون على المحميات الطبيعية والنباتات والحيوانات والمواقع التاريخية التي تمتلك الإرث الطبيعي والثقافي، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من الترابط بين المواطن والطبيعة، وتعزيز الحرص الوطني على المحافظة عليها.

⁶⁹ مقابلة مع السيد ز غول سمحان ممثل سلطة جودة البيئة في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرى المقابلة الباحث مازن العجلة لأغراض هذه الدراسة.

⁷⁰ مقابلة مع السيد ز غول سمحان ممثل سلطة جودة البيئة في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، أجرى المقابلة الباحث مازن العجلة لأغراض هذه الدراسة.



17-4 الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

يشجع هذا الهدف على وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

يركز المقصد الأول من هذا الهدف على الحد، بدرجة كبيرة، من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات. تشير التقارير الشهرية الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020) إلى ارتفاع حالات الوفاة غير الطبيعية في فلسطين⁷¹ من 132 حالة العام 2019 إلى 209 حالات العام 2020. وعلى الرغم من عدم ربط التقرير ما بين زيادة عدد الوفيات وجائحة كورونا، فإن ارتفاع معدلات العنف والضغوط النفسية التي ارتفعت، بشكل كبير، نتيجة لفترات الحجر المنزلي الطويلة، وفقدان الوظائف، ربما تكون لها علاقة غير مباشرة بارتفاع عدد الوفيات غير الطبيعية. تشير الدراسات إلى أن النساء كن أكثر عرضة للعنف والضغوط النفسية؛ وتشير إحدى الإحصائيات إلى تلقي 778 امرأة معنقة استشارات إرشادية خلال فترة الجائحة، منهن 481 تعرضت لأكثر من نوع عنف (جسدي، نفسي، لفظي، جنسي) خلال هذه الفترة (The Palestinian Working Woman Society for Development, 2020)، كما سجلت 24 حالة قتل لنساء خلال النصف الأول من العام 2020 على الأقل، وهو عدد الحالات نفسه الذي سجل خلال العام 2019 بكامله، وهذا، أيضاً، مؤشر على ازدياد العنف ضد النساء نتيجة الأوضاع الراهنة (ماس، 2020).

⁷¹ الوفاة غير الطبيعية تشمل حالات الوفاة في ظروف غامضة، والوفاة نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، والوفاة في الشجارات العائلية والقتل الخطأ، والوفاة في أماكن الاحتجاز والتوقيف وأماكن الإيواء، المرجع السابق.



فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، فقد تبين أن هناك انخفاضاً في حالات التعذيب وسوء المعاملة، وحالات انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، حيث انخفض عدد حالات التعذيب وسوء المعاملة في المراكز الأمنية، من 360 حالة العام 2019 إلى 168 حالة في العام 2020 (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020)، ونسبة تراجع بلغت 53%. كذلك تراجعت حالات انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة من 360 حالة إلى 284 حالة (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020) ونسبة تراجع بلغت 21%. يبدو أن إجراءات الإغلاق وحظر التجوال لمواجهة كورونا ساهمت بدور رئيسي في هذا الانخفاض، حيث انخفضت حركة الناس وتوقفت الأنشطة الاقتصادية، بينما ركزت الجهات الأمنية جل جهدها لتنفيذ ومراقبة إجراءات احتواء الجائحة.

تشير الإحصاءات المتعلقة بالمقصد الخامس لهذا الهدف، وهو الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، إلى تزايد عدد البلاغات والشكاوى ضد أشكال الفساد المقدمة لهيئة مكافحة الفساد العام 2020، التي وصلت إلى 1183 شكوى وبلاغاً، مقارنة بـ 904 شكوى وبلاغات العام 2019 (هيئة مكافحة الفساد، 2019). والملاحظ أن البلاغات الخاصة بإساءة استخدام السلطة تزايدت من 34% العام 2019 إلى 67% العام 2020، بينما انخفضت البلاغات الخاصة بالواسطة والمحسوبية من 9% العام 2019 إلى 7.7% العام 2020 (هيئة مكافحة الفساد، 2019).

على صعيد الإدارة العامة والبناء المؤسسي، يشير تقرير وزارة المالية الفلسطينية إلى أن نسبة موازنة قطاع الخدمات الاجتماعية⁷² انخفضت من 40.7% خلال الفترة (كانون الثاني- تشرين الأول) من العام 2019 إلى 39% للفترة نفسها من العام 2020 (وزارة المالية، 2020). كذلك انخفضت نسبة موازنة البنية التحتية من 3% إلى 2% للفترة نفسها، بينما ارتفعت نسبة موازنة الأمن والنظام من 22.4% إلى 25%، وبصفة عامة انخفض الإنفاق العام من 75.7% من الموازنة الأصلية للعام 2019 إلى 73.2% العام 2020 (وزارة المالية، 2020). من الجدير بالذكر، أن آثار الجائحة المتوقعة على الموازنة العامة قد تزامنت مع الأزمة المالية التي عانت منها السلطة نتيجة توقف وصول إيرادات المقاصة إلى الخزينة الفلسطينية التي تشكل حوالي 70% من الإيرادات العامة للموازنة.

من الواضح أن الاستعراض السابق يشير إلى تأثير بعض غايات هذا الهدف سلباً بفعل الجائحة، وبشكل خاص القدرة على الحد من جميع حالات العنف، وكذلك نسبة موازنة قطاع الخدمات وقطاع البنية التحتية من الموازنة العامة، وانخفاض الإنفاق العام بأكمله. بينما لم تؤثر الجائحة، بشكل ملحوظ، على سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، وكذلك حالات الفساد والتبليغ عنها.

18-4 الهدف 17: الشراكات من أجل التنمية المستدامة

يركز هذا الهدف على إيجاد ظروف مواتية لمستقبل مستدام من خلال العمل المشترك للبلدان والمجتمعات المحلية، وبخاصة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدام من خلال وجود رؤية مشتركة تنقسمها البلدان والمجتمعات المحلية فيما بينها ووجود التزام قوي بتوفير الوسائل التكنولوجية والمالية لجعل هذه الرؤية واقعاً ملموساً.

⁷² الخدمات الاجتماعية تشمل الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والعمل.

على صعيد المقصد الأول الخاص بتعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب، وغيرها من الإيرادات، فقد تأثرت جهود وزارة المالية في فلسطين في تعبئة الموارد المحلية بتداعيات جائحة كورونا بسبب انخفاض نسبة الإيرادات العامة الإجمالية إلى الناتج المحلي من 21% العام 2019 إلى 14.3% العام 2020، وانخفضت مساهمة الضرائب في الموازنة من 23.3% العام 2019 إلى 21% العام 2020 (وزارة المالية، 2020)، وذلك نتيجة لانخفاض الأنشطة الإنتاجية في أغلب القطاعات. تراجع كذلك الدعم الخارجي الموجه للموازنة العامة بنسبة 17.7%، أي من 538 مليون دولار العام 2019 إلى 443 مليون دولار العام 2020 (وزارة المالية، 2020).

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في فلسطين الذي يعتبر إحدى غايات هذا الهدف، فتشير نتائج التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الفجوة بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني من 2098 مليون دولار أمريكي العام 2019 إلى 2432 مليون دولار أمريكي العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2020)، ما يعكس تأثر الاستثمارات الأجنبية سلباً بالجائحة. كما انخفضت التحويلات المالية الخارجية بنسبة 8.3%، أي من 1971 مليون دولار العام 2019 إلى 1807 ملايين دولار العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2020)، متأثرة بعدم الاستقرار الناجم عن الجائحة وتداعياتها.

تساهم التكنولوجيا بدور رئيسي في تعزيز قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبدو أن إجراءات الإغلاق والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة الجائحة، ساهمت في زيادة الإقبال على استخدام الإنترنت في العمل والتعليم وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، حيث أشارت نتائج مسح أثر كورونا على المؤسسات الاقتصادية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 12% من المؤسسات بدأت باستخدام أو زيادة استخدام الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت أو التطبيقات المتخصصة أو المنصات الرقمية استجابة لتفشي فيروس كورونا. أيضاً، تأثرت التجارة الإلكترونية في فلسطين إيجاباً⁷³ بعد إجراءات الحظر منذ بداية شهر آذار الماضي (مرار والخالدي، 2020)، نتيجة لاتباع المزيد من الأفراد في فلسطين التعليمات الصحية للالتزام بالبيت وعدم الخروج إلا لشراء الحاجات الأساسية، حيث سارع عدد كبير منهم إلى التسوق الإلكتروني (الداخلي والخارجي) عبر شبكات الإنترنت، من أجل تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات.



⁷³ والمقصود هنا الزيادة في حجم التجارة الإلكترونية فقط. ولا توجد معلومات عن جود آثار إيجابية على الاقتصاد والجبابة الضريبية أو الجمركية، إضافة إلى كون هذا النشاط جزءاً من الاقتصاد المنظم أو غير المنظم.

الفصل الخامس

التدخلات المقترحة للحد من أثر الجائحة على أهداف التنمية المستدامة

يتناول هذا البند أبرز التدخلات الحكومية ذات الصلة للتخفيف من الأثر السلبي للجائحة على أهداف التنمية المستدامة، ومحاولة الحد من تدهور الجهود التي بذلت خلال الأعوام الأخيرة لتحقيق هذه الأهداف. كذلك، يستعرض هذا الفصل مجموعة من التدخلات المقترحة على المديين المتوسط (2021-2023) والطويل (ما بعد 2023) للحد من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة، علماً أن المقترحات والتدخلات المطلوبة تستند، في معظمها، إلى توصيات أعضاء الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة أثناء المقابلات التي أجريت معهم من قبل فريق البحث، إضافة إلى الاستدلال من بعض التقارير المحلية والدولية ذات العلاقة.

1-5 الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 	وزارة التنمية الاجتماعية المدى المتوسط (2021-2023) - تفعيل وإقرار قانون الضمان الاجتماعي من أجل توفير نظام حماية للعاملين في فلسطين. - ضرورة تقديم مساعدة مالية وعينية طارئة لجميع الأسر المتضررة من جائحة كورونا (الفقراء الجدد) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. - إجراءات السلامة والصحة العامة تحتاج إلى أن تترجم إلى قوانين وأنظمة صارمة فيما يتعلق بالنظافة والحفاظ على التباعد والوقاية، وبخاصة داخل المؤسسات الإيوائية. - ضرورة دعم المؤسسات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية من أجل أن يكون لها قدرة أكبر على الاستجابة الفورية والمستقبلية للكوارث والأزمات. - رفع مستوى التنسيق ما بين أذرع الحماية الاجتماعية، والانتقال من مرحلة "التنسيق" الموسمي والطارئ والمبعثر ما بين هذه المؤسسات، إلى مرحلة "الشراكة" الحقيقية لمواجهة الآثار السلبية الهائلة للجائحة، مع تحديد أولي للقطاعات والفئات والمناطق المستهدفة، وكذلك تحديد الأولويات والمهام الأكثر أولوية. - هناك حاجة لتطوير نظم المعلومات لدى الجهات الحكومية، من أجل الاستجابة السريعة والفورية للكوارث والأزمات، وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالأفراد والأسر المتضررة. المدى الطويل (ما بعد 2023) - العمل مباشرة على بناء خطة وطنية طارئة لقطاع الحماية الاجتماعية للاستجابة للجائحة وآثارها، وهي خطة شمولية لكافة القطاعات والوزارات ذات العلاقة المباشرة، من أجل خلق حد أدنى من مقومات الحماية الاجتماعية لمواجهة آثار جائحة كورونا، بالتركيز على الفئات والقطاعات الأكثر تضرراً، والفئات المهمشة والفقيرة مثل المسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق المهمشة. - أظهرت الجائحة النقص الشديد في مراكز الإيواء، وبخاصة للنساء المعنفات وكبار السن، وضرورة بناء مراكز إيواء جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المستفيدين.	المدى المتوسط (2021-2023) - قامت وزارة التنمية الاجتماعية ببعض التدخلات من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وتمثلت هذه الإجراءات في: - تشكيل لجان طوارئ في مقر الوزارة، وتخصيص طواقم ميدانية من أجل تسجيل الفئات المتضررة من جائحة كورونا من خلال البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية عن طريق نموذج إلكتروني صمم لهذا الغرض. كما تم فتح حسابات على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية لكل من المجالس المحلية واللجان الشعبية والبلديات، لتساهم في عملية حصر الفقراء الجدد، كل في منطقته. - قيام لجان الطوارئ التابعة للوزارة، ومن خلال التنسيق مع المجتمع المحلي في كل محافظة، بتقديم المساعدات العينية والنقدية للفئات الأكثر تضرراً بالجائحة. من الأمثلة على ذلك، دعم الوزارة مشروع وزارة التربية والتعليم بتوزيع حواسيب على الطلاب من الأسر الفقيرة التي بلغ عددها 2000 جهاز محسوب. كذلك ساهم صندوق وقفه عز بدعم 30,000 أسرة بقيمة مالية بلغت 15 مليون شيكل. - إعداد خطة للاستجابة السريعة لقطاع الحماية الاجتماعية في وقت مبكر من بداية الجائحة، تم فيها التركيز على أولويات للتدخل السريع لحماية الفقراء والفئات المهمشة منعاً لتردي أوضاعها ولضمان أمنها الغذائي والصحي. تمت مشاركة هذه الخطة مع المؤسسات الشريكة العاملة في مجال حماية الأطفال على وجه الخصوص. - قامت الوزارة بتقديم مساعدات نقدية لحوالي 32,115 أسرة فقيرة متضررة من آثار الجائحة وغير مسجلة ضمن قوائم الوزارة التي تتلقى مساعدات منتظمة (فقراء جدد)، حيث بلغ مجموع المساعدات حوالي 15,690,000 شيكل. - دعم الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في البوابة الموحدة للمساعدة الاجتماعية من خلال توفير الأساسيات من أدوات النظافة لحمايتهم من الإصابة بالفيروس، وحماية صحتهم بشكل عام.

2-5 الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
تابع – الهدف 2	وزارة الزراعة	المدى المتوسط (2021-2023) - تقديم الدعم المادي (إما على شكل هبات، وإما على شكل قروض دون فائدة) من أجل تعويض وإسناد صغار المزارعين عن خسائر تقلبات الأسعار، وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج، وصعوبات التسويق، بحيث تتركز تلك المساعي على قطاع المزروعات البعلية، ليستطيع المزارع البدء بالإعداد للموسم القادم. - وضع خطة لتمويل ودعم سبل العيش وإنتاج الغذاء في المنزل، من خلال توفير الأدوات والبذور للزراعة المنزلية وغيرها من المستلزمات لضمان الأمن الغذائي ومصادر بديلة للدخل. - تفعيل وتطوير الصندوق الخاص بدعم المزارعين ضد المخاطر. - مراجعة خطة العنقود الزراعي وتطويره وفقاً لإفرازات المرحلة والدروس المستفادة، حيث إن الخطة انطلقت قبل فترة قصيرة من جائحة كورونا، وبالتالي يجب وضع خطط جديدة تتناسب مع التحديات الجديدة التي خلقتها الجائحة. المدى الطويل (ما بعد 2023) - توفير دعم مستدام للقطاع الزراعي، وآليات تعويض واضحة وفعالة للكوارث والأزمات. - إعداد قواعد بيانات وإحصاءات زراعية عن العرض والطلب من المنتجات الزراعية، لوضع حد لإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتج الإسرائيلي، والتقلب بالأسعار الذي تقاوم بعد جائحة كورونا.
	وزارة التنمية الاجتماعية	المدى المتوسط (2021-2023) - تقديم كوبونات شرائية وطرود غذائية لكافة الأسر والأفراد في المناطق الأكثر تضرراً. - تعويض صغار المزارعين وصاحبات الأعمال الصغيرة في التصنيع الغذائي. - تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، من خلال توفير مشاريع مدرة للدخل مثل حدائق منزلية، وإنعاش مشاريع التمكين الاقتصادي الحالية للأسر الفقيرة التي تضررت نتيجة الجائحة. المدى الطويل (ما بعد 2023) - تطوير خطة استراتيجية خاصة بمواجهة انعدام الأمن الغذائي تضع آليات العمل اللازمة لتخفيض معدلاته بشكل مستدام.
	قامت وزارة الزراعة ببعض التدخلات من أجل القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتمثلت هذه الإجراءات في:	
	- تسهيل حركة المنتجات الزراعية بين مختلف المناطق الفلسطينية، من خلال منح تصاريح حركة للمزارعين خلال فترات الإغلاق. - تزويد المزارعين والعائلات بمدخلات الإنتاج كالأشتال. - مساعدة المزارعين في تسويق منتجاتهم خلال فترة الجائحة للحد من خسارتهم.	
	قامت وزارة التنمية الاجتماعية ببعض التدخلات من أجل القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتمثلت هذه الإجراءات في:	
	- تزويد المستفيدين من مشروع "التغذية المؤسسية" في المؤسسات التي توقفت عن العمل بسبب جائحة كورونا بقسائم شرائية غذائية، حيث بلغ عدد المستفيدين 2759 مستفيداً تابعين لـ 26 مؤسسة، ولمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من شهر أيلول 2020. - توفير مساعدات مالية وطرود غذائية لـ 100 أسرة في منطقة الأغوار، بالشراكة مع مؤسسة طفل الحرب الهولندية. - دعم المراكز الإيوائية (للمعاقين وكبار السن) بالمواد الصحية والغذائية. - تقديم طرود غذائية وصحية للأسر المتضررة من الجائحة، وقدر عددهم بحوالي 112,180، وبمبلغ إجمالي 28,991,520 شيكلاً.	

3-5 الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	قامت وزارة الصحة ببعض التدخلات من أجل ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، وتمثلت هذه الإجراءات في: - قامت الحكومة ووزارة الصحة بإعلان حالة الطوارئ على مستوى الوطني وما تلاها من إجراءات وطنية، من أجل الحد من انتشار الفيروس. - إعداد وإصدار وتعميم التعليمات الفنية للطواقم الطبية لتعمل مع الحالات والمخالطين والمتعافين من الكورونا. - إعداد وإصدار البروتوكولات الوطنية المعتمدة لعلاج المصابين بالفايروس وتوفير الأدوية والعلاجات المعتمدة. - تدريب الكوادر الصحية على التعامل مع حالات الإصابة بالفايروس. - العمل على توفير الاحتياجات والبنية التحتية اللازمة لمواجهة الوباء، حيث تم العمل على تجهيز مراكز متخصصة للفرز والفحص والحجر والعزل وعلاج الحالات في المحافظات كافة، بحيث تكون منفصلة عن الجهاز الصحي الاعتيادي. - وضع الخدمات الصحية الخاصة بضحايا العنف الاجتماعي ضمن قائمة الخدمات الصحية الطارئة والأساسية، وذلك لتخفيف الأثر السلبي على تحقيق غايات هذا الهدف، وتضمن التمتع بأنماط عيش صحية ورفاهية. - تأمين الدعم لتقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي عن بعد للأطفال وأسرهم، بالتنسيق مع المنظمات الشريكة في مجال حماية الطفولة. - استمرت وزارة الصحة الفلسطينية بتقديم خدماتها في ظل الجائحة، تمثل ذلك في الحفاظ على التغطية الصحية الشاملة، والخدمات الصحية الأساسية للمواطنين، والحفاظ نوعاً ما وبقدر الإمكان على بعض البرامج التنموية مثل العنف ضد المرأة، والعنف المنزلي، وتنفيذ حملات توعية وتنقيف، والعمل في مجال الصحة النفسية خلال الأزمة. - تطوير برامج ومشاريع جديدة على الرغم من الأزمة المالية الموجودة، فعلى سبيل المثال، تم افتتاح مستشفيات جديدة وأخرى تم تحويلها بالكامل لمستشفيات تستقبل مصابي كورونا فقط. - تشكيل لجان فنية داخل الوزارة، عملت على متابعة الوضع الصحي والوبائي على المستويات كافة. - التنقيف الصحي والتوعية الاجتماعية فيما يتعلق بالجائحة. - قامت وزارة الصحة بوضع دليل إجراءات السلامة العامة الواجب اتباعها وتطبيقها في مختلف مناحي الحياة. - قامت وزارة الصحة، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، بتطوير بروتوكول العودة الآمنة للمدارس، الذي يتضمن آليات متابعة الطلبة وكوادر المدرسة وتنظيم الفحوصات المخبرية	المدى المتوسط (2021-2023) - الاستمرار في عمليات الاستجابة لوباء كورونا من خلال التدخلات والسياسات الحالية للحد من انتشار الوباء. - تعزيز التنسيق بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى؛ من أجل التصدي للجائحة والتعامل مع الاحتياجات الصحية الطارئة. - توفير موارد مالية وغير مالية عاجلة للمراكز الصحية في المناطق المهمشة لمواجهة الجائحة. - تعزيز النظام الصحي في حال عودة الوباء بشكل أكبر، أو ظهور موجات انتشار جديدة للفيروس من خلال الاستمرار في تدريب وتأهيل الكوادر الصحية، وتوفير التجهيزات الكافية في مراكز الحجر، وكل من مختبرات الفحص والمستشفيات. - ضمان سلامة المرافق الصحية والعاملين فيها والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها من خلال تشديد ومراقبة إجراءات الوقاية المتبعة. - ضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية وتسهيل وصولها لكافة المواطنين وبخاصة للفئات الهشة. - إعادة تشغيل الخدمات الصحية التي توقفت أو تأجلت بسبب الجائحة. - البحث عن مصادر جديدة لتمويل الاستجابة للجائحة، وبخاصة في قطاع الصحة، بدلاً من إعادة تخصيص الموارد المتوفرة. - زيادة الاستثمار في قطاع الصحة وتعزيز الخدمات الوقائية. - توسيع سلة الخدمات المقدمة في مراكز الصحة داخل القرى والمناطق النائية والمهمشة حسب الحاجة، مع الاهتمام بالخدمات التي تحتاجها فئة النساء، وبخاصة في مجال الرعاية الأولية والأمومة والطفولة. - تعزيز الكوادر التي تعمل في مجال الصحة النفسية، وبخاصة في المناطق النائية والمهمشة وتدريبها بشكل دوري على التعامل مع القضايا الحساسة والأكثر أهمية لدى النساء. - معالجة النفايات الطبية. - تطوير خدمات الإسعاف والطوارئ وتعزيز الجاهزية للطوارئ ومواجهة المخاطر الصحية. - تعزيز إدارة الأمراض المزمنة والرعاية الصحية الوقائية، وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين. - رفع كفاءة المختبرات المركزية، والكوادر الصحية في المرافق الصحية كافة. المدى الطويل (ما بعد 2023) - تعزيز وتوسعة خدمات وبرامج الصحة المجتمعية والصحة الإنجابية والجنسية. - العمل نحو تطوير نظام تأمين/تغطية صحية شاملة. - تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالخدمات الصحية، وإضافة بعض المؤشرات المتعلقة بالنساء، وبخاصة في المناطق المهمشة، وتحديثها بشكل دوري، وتحليلها من أجل تحديد الأولويات، ووضع الخطط على مستوى التجمعات بشكل أفضل.



الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
• تعزيز ودعم الدراسات والأبحاث المتعلقة باكتشاف ما قد يساعد على فهم تطورات الفيروس بشكل عام، وبخاصة في فلسطين. • زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمة الرعاية الصحية. • تبني وتطبيق نهج صحة الأسرة. • تعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية.	للمخالطين والمشتبه بهم، وكذلك آليات الوقاية من الوباء، وأسس التباعد الاجتماعي، وتعزيز البيئة الطبيعية والتربوية، بما يضمن الوقاية القصوى من هذا الوباء، كما تضمن البروتوكول آليات التعامل مع الحالات المكتشفة، وذلك بتعقيم أو إغلاق المرافق. وتضمن، أيضاً، فعاليات التوعية الصحية للطلبة وللأهل وللأكابر التربوي، علماً أن هذا البروتوكول يشمل جميع المدارس الحكومية والخاصة والمدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، وكذلك رياض الأطفال، ما يؤكد على أن خدمات مكافحة جائحة كورونا متاحة لكافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الأطفال دون تمييز.	
المدى المتوسط (2021-2023)	وزارة التنمية الاجتماعية	
• تقديم مساعدات مالية طارئة إلى الجمعيات ذات العلاقة ومراكز الإيواء المهددة بالإغلاق بسبب جائحة كورونا، من أجل مساعدتها على الصمود والاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية وغير الربحية خلال أزمة كورونا. أيضاً، إعفاء هذه الجمعيات من بعض الرسوم المستحقة عليها للسلطة الفلسطينية؛ مثل رسوم التسجيل. • التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات العاملة في مجال الطفولة لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المحجورين كافة، وتقديم الإرشادات والتوجيهات لأسرهم بآليات التعامل معهم خلال حالة الطوارئ التي تمر بها البلاد. • تعزيز التوجه لدعم المؤسسات الأهلية، وبخاصة المحلية منها، لوضع وتنفيذ خطة شمولية للطوارئ. وكذلك دعم المؤسسات التي تقدم الخدمات الإيوائية والرعاية بشكل يتجاوز تقديم المواد التوعوية والطرود الصحية. • دراسة تحويل العمليات في مراكز الإيواء والجمعيات التي تقدم خدمات حيوية للأطفال من ذوي الإعاقة إلى وظائف قطاع عام، على الأقل خلال فترة "أزمة كورونا". • هناك حاجة ماسة لتوفير مزيد من الرعاية الصحية والنفسية للنساء، وكبار السن، وللأشخاص من ذوي الإعاقة، وبخاصة ذوي الإعاقة العقلية، والمصابين بمرض "التوحد"، وتوفير المساعدات المالية والعينية لأسرهم من أجل تعزيز القدرة على إعالتهم.	قامت وزارة التنمية الاجتماعية ببعض التدخلات من أجل تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، وتمثلت هذه الإجراءات في: • تأمين الدعم لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي عن بعد للأطفال وأسرهم، بالتنسيق مع المنظمات الشريكة في مجال حماية الطفولة. • استمرت وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدماتها في ظل الجائحة، التي تمثلت في الحفاظ على بعض البرامج التنموية؛ مثل العنف ضد المرأة، والعنف المنزلي، وتنفيذ حملات توعية وتنقيف، والعمل في مجال الصحة النفسية خلال الأزمة. • حصل هناك تعاون كبير بين الوزارة والمؤسسات الحكومية الأخرى والمنظمات الصحية غير الحكومية؛ من أجل ضمان حصول الأطفال والفئات المهمشة على الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي خلال فترة الجائحة.	
المدى الطويل (ما بعد 2023)		
• استقطاب خبراء في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، ودمج التحليل الجندي في كافة السياسات والبرامج والتدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية. • هناك حاجة ماسة لإنشاء مراكز إيواء على مستوى الوطن لرعاية ذوي الإعاقة العقلية والمصابين بمرض "التوحد"، وبخاصة من الأطفال، للاستجابة للتحديات الكبيرة التي خلقتها الجائحة على أسرهم، وفي حالة الصدمات المستقبلية.		

4-5 الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع 	قامت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببعض التدخلات من أجل ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتمثلت هذه الإجراءات في: - قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد "خطة العودة إلى المدارس في ظل استمرار جائحة كورونا"، وذلك بهدف وضع إجراءات خاصة بضمان استمرارية العملية التعليمية. - عملت المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي على التأقلم مع الجائحة والمحافظة على استمرار العملية التعليمية، من خلال اتباع منهجية التدريس عن بعد. - قدمت الوزارة الدعم الفني والمالي لوصول نحو 100,000 طفل إلى منصات التعلم الإلكتروني التي ترعاها وزارة التربية والتعليم. - قامت المؤسسات التعليمية المختلفة بإجراء دورات تدريبية للطلبة والمعلمين لإرشادهم حول كيفية استخدام أنظمة ومنصات التعلم الإلكتروني. - قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد "الخطة الوطنية لاستخدام التكنولوجيا في التعليم كبنية تعليم مساند للتعليم الوجاهي في ظل جائحة كورونا للعام الدراسي 2021/2020". - قامت وزارة التربية والتعليم بتجهيز المكتبة الرقمية التعليمية التي ستحتوي على دروس مصورة، وأوراق عمل ومناهج رقمية تفاعلية. وربط هذه المكتبة مع منصة "بيئة التواصل الإلكتروني المدرسي". - قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ المسح الوطني الشامل للبيئة والمرافق المدرسية في شهر كانون الأول 2020، بهدف التحقق من جاهزية المدارس لعودة الطلبة إليها، وضمان مواءمة المرافق المدرسية للمعايير والبروتوكولات الصحية المتعلقة بالحد من انتشار الوباء. - التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات على تزويد المدارس بخدمة الإنترنت وأجهزة الحاسوب اللازمة لعملية التعلم عن بعد. - قامت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع المنظمات الدولية الشريكة، بحشد تمويل مقداره 2.5 مليون دولار لتنفيذ خطة استجابة وزارة التربية والتعليم لمواجهة فيروس كورونا. - المتابعة المستمرة للحالة الصحية للمدارس، وإغلاق المدارس التي تزداد عدد حالات الإصابة فيها. - عملت وزارة التربية والتعليم على توفير قناة تعليمية متلفزة بهدف تدريس المناهج المدرسية وتقديم الحصص من خلال هذه القناة ولمراحل تعليمية عدة.	المدى المتوسط (2021-2023) - التعاون بين الجهات الحكومية مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين شركات القطاع الخاص من جهة أخرى؛ بهدف تسهيل وتقليل تكلفة عملية التعلم والتعليم عن بعد على الطلاب والمعلمين، وذلك من خلال تحسين جودة خدمات الإنترنت، وتقليل تكلفة رسوم الاشتراك بالإنترنت. - زيادة وتكثيف البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بتحسين عملية التدريس عن بعد للمعلمين، بما يتضمن تطوير دليل إرشادي للمعلمين والمدرسين لاستخدام تقنيات التواصل المرئي، والتعلم المدمج، والتعلم الذاتي. كذلك بناء أوراق العمل التفاعلية وأدوات التقييم الإلكترونية.⁷⁴ كما يجب إيلاء الاهتمام بعقد دورات تدريبية إضافية للأهالي والطلاب لتحسين مهاراتهم في استخدام التطبيقات والمنصات الإلكترونية المستخدمة في التعلم. - التعاون بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، ووزارة التنمية الاجتماعية على إيلاء اهتمام أكبر بتوفير مستلزمات العملية التعليمية للطلاب الفقراء، وبخاصة أولئك في المناطق المهمشة. بما يشمل توفير الموارد المالية؛ سواء من موازنة هذه الوزارات و/أو من خلال الدعم الخارجي من المنظمات التي تُعنى بالتعليم ورعاية الطفولة، بهدف شراء وتوفير الأجهزة الإلكترونية للمدارس في المناطق المهمشة؛ مثل تلك التي في التجمعات البدوية والمخيمات، إضافة إلى عقد اتفاقيات مع شركات الاتصالات والإنترنت لتقديم خدمات الإنترنت لهذه الفئات بتكاليف ميسرة، وبدون انقطاع في حال عدم قدرتهم على سداد تكاليف الاتصال بالشبكات. - تقديم الدعم لطلاب المعاهد والجامعات الذين لم يعد بإمكانهم توفير أقساط العملية التعليمية، من خلال التفاوض مع المؤسسات التعليمية لتأجيل الأقساط أو التخفيف منها للعديد من الطلاب المحتاجين، علاوة على استقطاب الدعم من القطاع الخاص للمساهمة في تقديم منح لهذه الفئة من الطلاب. - ضرورة توفير الاحتياجات الصحية اللازمة لسير العملية التعليمية وجاهياً في المؤسسات التعليمية كافة، بما فيها الكمادات، ومعقمات اليدين، ومعقمات الأسطح، وكميات كافية من المياه، إضافة إلى توعية الطلاب بإجراءات الوقاية من خلال وضع لوحات توعية في جميع أنحاء المدرسة، لتذكيرهم بشكل دائم بأهمية الالتزام بإجراءات الوقاية والتباعد. - توفير أجهزة إلكترونية للمعلمين والطلاب، وبخاصة في المناطق المهمشة، الذين لا يستطيعون توفيرها، من أجل استخدامها في التعلم الإلكتروني. - توفير غرف صفية إضافية من خلال مبان يتم استئجارها، أو من خلال غرف صفية متنقلة في

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
		المناطق النائية، وتوفير عدد من العقود لمعلمين جدد لمواجهة الزيادة في عدد الغرف الصفية بسبب إجراءات التباعد. • ضرورة إيجاد حل ملائم وعاجل لمشكلة عدم قدرة عدد كبير من الأسر الفقيرة والمهمشة على توفير الأقساط الجامعية في ظل أزمة كورونا، وبخاصة في ظل عدم قيام معظم الجامعات بتخفيض الأقساط أو تأجيلها مراعاة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المتضررة. قد لا يكون الضغط على الجامعات من أجل تخفيض الأقساط حلاً فعالاً لهذه المشكلة التي تعاني بسببها عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، بل يجب البحث عن حلول خلاقية وملائمة مثل "توزيع العبء على الجميع" عبر توفير دعم حكومي جزئي للجامعات من أجل تخفيض الأقساط، وبالذات أقساط الطلبة الذين ينتمون لأسر فقيرة أو أسر تضررت بشكل كبير بسبب الجائحة، أو توفير قروض طويلة المدى ودون فوائد؛ من أجل تمكين "الطلبة المحتاجين" من دفع أقساطهم. • دعم رياض الأطفال من خلال مساعدتهم بالتكاليف التشغيلية من دفع رواتب المعلمات، وتوفير المواصلات للطلبة، والكتب الخاصة بالأطفال.
		المدى الطويل (ما بعد 2023) • تخصيص جزء من موازنة التعليم بهدف توسيع الحيز المكاني للمرافق التعليمية الحالية، للتعامل مع الأزمات المستقبلية الشبيهة، وحتى مع الجائحة الحالية في حال استمرارها لأجل غير معروف. • تطوير البنى التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها وتطبيقاتها في قطاع التعليم. • إنشاء وتطوير بيئة مناسبة وفاعلة للتعليم عن بعد.

5-5 الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

التدخلات المطلوبة/المقترحة المدى المتوسط (2021-2023)	التدخلات التي تمت	الهدف
• ضرورة قيام وزارة التنمية الاجتماعية بتوسيع الخدمات النفسية الاجتماعية التي تستهدف النساء من خلال الوسائل الجاهية والإلكترونية للعمل على توفير مساحات للنساء للتفريغ النفسي، وجزء من هذه التدخلات يمكن أن تنفذ عن طريق البرامج التلفزيونية، أو من خلال التوعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. • تكثيف حملات التوعية الموجهة للنساء فيما يتعلق بالتعامل مع العنف (وبخاصة المنزلي) الذي يمكن أن يتعرضن له، والتي تتضمن التوعية بالإجراءات التي يمكن عملها، والجهات التي يمكن اللجوء إليها للحماية في حال تعرضن لهذا النوع من العنف. ويجب أن تترافق حملات التوعية مع توسيع وتطوير خدمات الإسناد النفسي والاجتماعي (مثل الخطوط الساخنة) الحالية، وتدريب وتأهيل المختصين النفسيين الحاليين والجدد للتعامل مع الحالات المتزايدة من النساء المعنفات نتيجة للوباء. • التعاون بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الأهلية ومديريات الحكم المحلي والتنمية الاجتماعية في جميع الهيئات المحلية على توفير أماكن آمنة يمكن للنساء المعنفات اللجوء إليها، مع ضرورة وجود الاحتياجات الأساسية والضرورية للحياة في هذه الأماكن، وتوفير خدمات الدعم النفسي والحماية لهن. كما يجب أن تتوفر إمكانية وجود مرافق للحجر والعزل الصحي في حال كانت إحدى النساء المعنفات مصابة بكورونا. • خلق فرص تدريبية للنساء المتضررات من الجائحة، مع التركيز على إكسابهن مهارات جديدة ومهمة لتطوير أعمالهن، وافتتاح مشاريعهن الخاصة.	• قيام وزارة الاقتصاد بإنشاء صندوق لدعم وتمكين النساء من خلال مشروع (GROW) بقيمة 50 ألف دولار من أجل شراء المنتجات من المزارعين وتزويدها للنساء، لتشجيع مشاريع التصنيع الغذائي المنزلي. • قامت طواقم وزارة شؤون المرأة بالمتابعة الحثيثة للشكاوى المقدمة من النساء بخصوص عدم قدرتهن على الوصول إلى الخدمات مثل خدمات الحماية، وبخاصة خلال فترة الإغلاق الكامل، وتوقف وسائل النقل العام. كما نسقت الوزارة مع وزارة الصحة لتقديم الرعاية الصحية والدعم المستجيب للنوع الاجتماعي للمعنفات المصابات بكورونا. • قامت وزارة شؤون المرأة بتشكيل 300 لجنة "إسناد وإرشاد وتوجيه" بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي في العديد من التجمعات السكنية، وبخاصة المهمشة منها، بهدف تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء في هذه التجمعات. • تم تشكيل عدد من اللجان الوطنية أبرزها اللجنة النسوية لمتابعة حالة الطوارئ في ظل الجائحة الحالية، بهدف توفير الاحتياجات الأساسية للنساء بشكل سريع، إضافة إلى تشكيل لجنة مختصة بعلم النفس وعلم الاجتماع بهدف التوعية، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي. • قام مجلس الوزراء بسن قرار يسمح للنساء اللاتي لدين أطفال دون سن العاشرة بالعمل من البيت عن بعد، دون إلزامية حضورهن إلى أماكن العمل، إضافة إلى إلزام المشغلين بالقطاع الخاص بدفع 50% من الراتب كحد أدنى للعاملات خلال فترة الإغلاق. • إطلاق المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، وتدريب نحو 100 من مدخلي البيانات بهدف استخراج مؤشرات وطنية لقياس العنف ضد المرأة. • قامت بعض المؤسسات الأهلية المحلية والدولية مثل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، و"أوكسفام"، بتوفير أشكال مختلفة من الدعم للنساء والمشاريع (وبخاصة الزراعية) التي تملكها وتديرها النساء في العديد من القرى الفلسطينية.	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 0 المساواة بين الجنسين 
المدى المتوسط • ضرورة توسيع خدمات الحماية الاجتماعية، منها المساعدات النقدية، وبرامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف الفقراء، والفقراء الجدد، مع مراعاة دور النساء واحتياجاتهن. • ضرورة قيام وزارة التنمية الاجتماعية بضم خبراء مختصين في قضايا المرأة داخل فريق العمل أو اللجان التي تحدد السياسات والبرامج والتدخلات التي تستهدف العائلات الفقيرة والمهمشة، للتأكد من تضمين المرأة بشكل عادل ضمن هذه التدخلات. • التعاون بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الأهلية المختصة بقضايا المرأة بهدف خلق برامج خاصة بتقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للنساء بشكل عام، والمعنفات بشكل خاص، من خلال وسائل متوفرة في أغلب البيوت مثل التلفاز (برامج تلفزيونية)، أو الإنترنت (شبكات التواصل الاجتماعي). • أهمية تحديد جهات متخصصة في شؤون المرأة والعمال لمساعدة الحكومة الفلسطينية في صياغة سياسات حماية الأسر للتعيش مع ظروف الجائحة، ومساعدة العائلات على التأقلم مع التغييرات في ظروف التعليم والعمل. المدى الطويل (ما بعد 2023) • العمل على تغيير الثقافة المتعلقة بتوزيع الأعباء الأسرية والبيئية، وزيادة مساهمة الرجال فيها، من خلال حملات توعية مكثفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفاز. • تعزيز وتطوير التشريعات التي تدعم وتسهل عملية المساواة بين الجنسين. • تطوير استراتيجية طويلة المدى ومستدامة لحماية النساء اللاتي يتعرضن للعنف بكل أنواعه، وتعزيز الجهود للحد		

التدخلات المطلوبة/المقترحة المدى المتوسط (2021-2023) من ثقافة العنف، وبخاصة المبني على النوع الاجتماعي.	التدخلات التي تمت	الهدف
--	--------------------------	--------------

6-5 الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 6: ضمان توافر خدمات المياه والصرف الصحي للجميع المياه النظيفة والنظافة الصحية 	قامت سلطة المياه ببناء بعض التدخلات من أجل المحافظة على استدامة خدمة المياه المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يخدم المحافظة على منجزات هذا الهدف، وتمثلت هذه الإجراءات في: - وضع ترتيبات جديدة لدوام الموظفين، وبخاصة أيام الإغلاق نتيجة إجراءات احتواء كورونا، لضمان توافر المياه وعدم انقطاعها، ومتابعة أعمال الصيانة والإصلاح. - عمليات تكرير للمياه التي كانت تستخدم للزراعة من أجل استخدامها للشرب (بعد إجراء العديد من الفحوصات والتعقيم التام عليها)، ما أدى الي خلق مصادر مياه إضافية للمناطق التي لا تتوفر فيها الكميات اللازمة، وبخاصة في ظل تزايد الطلب على المياه بفعل الجائحة. - تكثيف الزيارات الدورية لمصادر المياه لمتابعة آليات تعقيم المياه، والتأكد من توافر كافة الأدوات اللازمة لذلك، بهدف الحرص على استمرارية جودة المياه المقدمة للمواطنين. - استجابة لتزايد الطلب على المياه بسبب الجائحة وعدم توفرها في بعض الأماكن تم تأهيل مجموعة من صهاريج نقل المياه وضمان جودة المياه داخلها خلال نقلها.	سلطة المياه المدى المتوسط (2021-2023) - دعم الفقراء والمحتاجين بوسائل تخزين، وضخ المياه في المناطق التي لا تصلها مياه الشرب لضمان وصول المياه إلى منازلهم بشكل عاجل، إلى حين إيجاد حلول جذرية قابلة للتطبيق. - معالجة مشاكل الصرف الصحي في المناطق التي تعاني من هذه المشكلة بشكل سريع تفادياً لمزيد من المشاكل الصحية. - إعداد خطط لإدارة الأزمات تتضمن تدخلات حكومية ووطنية لمواجهة آثار كورونا على مؤشرات هذا الهدف. - تنفيذ التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة لموارد المياه المتاحة، من خلال منهج متكامل يستند إلى هيكلية قطاع المياه وتكامل أدوارها بما فيها التعاون مع الدول المجاورة. - العمل على إنشاء شبكات مياه جديدة، وتأهيل بعض الشبكات التالفة، للمساهمة في ضمان توافر خدمات المياه، وتخفيف أثر الجائحة على هذا الهدف. - دعم مشاريع وبرامج تعمل على تأهيل منظومة الصرف الصحي في فلسطين، لتعزيز الجهود اللازمة لمواجهة آثار الجائحة. - بناء قدرات مزودي الخدمات والعاملين في قطاع المياه والصرف الصحي، بحيث يكونون قادرين على إدارة خدمات المياه والصرف الصحي في حال أي أزمات أو كوارث مستقبلية. المدى الطويل (ما بعد 2023) - تطوير البنية التحتية في قطاع المياه والصرف الصحي يحتاج إلى موازنة مالية مستدامة حتى تكون سلطة المياه قادرة على تنفيذ هذا الهدف، وضمان توفر خدمات المياه للجميع. - ممارسة الضغط الدولي على إسرائيل من قبل المؤسسات الدولية؛ من أجل رفع يدها عن مصادر المياه الفلسطينية، وبخاصة في ظل الأزمة التي خلفتها الجائحة، والتوقف عن تلويث المناطق الفلسطينية بمياه الصرف الصحي من المستوطنات، وبخاصة في ظل التحديات الصحية الكبيرة من انتقال الفيروس عبر مياه الصرف الصحي. - كذلك الحال بالنسبة لقطاع غزة الذي يفتقر إلى الأدوات اللازمة والضرورية لعمليات صيانة وتطوير محطات تحلية المياه فيه، ما يعيق تقديم المياه الصالحة للاستخدام للمواطنين في ظل الطب المتزايد خلال الجائحة. فالمطلوب الضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار عن غزة، وتسهيل دخول الأدوات اللازمة لمحطات تحلية المياه.

7-5 الهدف 7: ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 	قامت سلطة الطاقة؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذا الهدف بالإجراءات الآتية من أجل ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: - فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، كثفت سلطة الطاقة جهودها خلال الجائحة من أجل التواصل الدائم مع الدول المانحة ووزارة المالية الفلسطينية من أجل توفير مخصصات مالية لمواجهة تأثيرات الجائحة على قطاع الطاقة، تكللت هذه الجهود بموافقة البنك الدولي بتاريخ 2020/4/7 على برنامج "تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة" بميزانية مقدارها 63 مليون دولار للمرحلة الأولى، مع العلم أن المشروع سيتم تنفيذه على خمس مراحل بموازنة تزيد على 150 مليون دولار. - قامت شركات التوزيع بإشراف سلطة الطاقة بتوفير عمليات الشحن الأجلة للمواطنين ذوي الدخل المحدود، على أن يتم السداد بعد انتهاء الجائحة. - تنظيم دوام الموظفين والحفاظ على الحد الأدنى في المقر الرئيسي لسلطة الطاقة، واستخدام أسلوب العمل عن بعد، من أجل استمرارية تقديم الخدمات، وضمان عدم تعطل إمدادات الطاقة للمواطنين والمؤسسات المختلفة. - إصدار تعميم على شركات توزيع الكهرباء للعمل بالحد الأدنى من الموظفين، وبما لا يؤثر سلباً على تقديم الخدمة للمواطنين، والالتزام بإجراءات السلامة العامة، ووقف العمل بقرار قطع الكهرباء لمن يتخلف عن دفع فاتورتين، وتمكين المواطنين من شحن عدادات الكهرباء عن بعد، أو بالوصول إلى منازل المحجور عليهم، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف عن المواطنين خلال فترة الجائحة. - كذلك التعميم على شركات توزيع الكهرباء بتوفير إمكانية تسديد المواطنين للفواتير المستحقة عليهم من خلال شركات خدمات المدفوعات المرخصة من قبل سلطة النقد بتاريخ 2020/6/2. - فيما يخص قطاع الزراعة، قامت سلطة الطاقة بعدد من التدخلات تمثلت بتوفير مخصص مالي من أجل إنشاء محطات طاقة شمسية متجددة تولد الكهرباء للمزارعين في المناطق المهمشة للمحافظة على صمودهم في أراضيهم، وبخاصة مع مخططات الضم الإسرائيلية التي تزامنت مع الجائحة. - استمرار العمل في بناء مغذيات الطاقة والتحضير	المدى المتوسط (2021-2023) - تكثيف التنسيق بين شركات توزيع الكهرباء والبلديات ولجان الطوارئ واللجان الشعبية في المحافظات، من أجل ضمان وصول الكهرباء إلى المناطق كافة من خلال توفير نقاط وتوفير محولات كهربائية إلى المناطق التي تعاني من انقطاعات في التيار الكهربائي. - العمل على معالجة نقص المواد والمعدات فيما يخص عمل سلطة الطاقة التي تأثرت بسبب إجراءات كورونا وحالة الطوارئ - معالجة تدني نسبة التحصيلات عن الطاقة الكهربائية المستهلكة، باستخدام وسائل التحفيز المناسبة لحث المواطنين على الدفع مثل الخصومات على إجمالي الفواتير المستحقة عند الالتزام بالدفع، وغيرها. - تطوير مهارات العاملين في قطاع الكهرباء من خلال التدريب الفعال، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات. - تفعيل تبادل الخبرات في مجال تطوير قطاع الطاقة مع الدول الشقيقة والصديقة والاستفادة من تجاربهم في معالجة الأزمات المتعلقة بهذا القطاع. - تكثيف الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وبخاصة في المناطق التي يصعب فيها إنشاء شبكة كهرباء قطرية، كذلك في المناطق الزراعية، حيث إن شركات توزيع الكهرباء تواجه العديد من الصعوبات في إيصال التيار الكهربائي، وتوفير شبكات الكهرباء لبعض المناطق. المدى الطويل (ما بعد 2023) - دعم توفير محطات كهربائية بديلة عن المزود الإسرائيلي المتحكم في توفير الكهرباء، فمع جائحة كورونا قللت إسرائيل من كميات التيار الكهربائي التي تزودها للجانب الفلسطيني، ما أدى إلى زيادة معدلات انقطاع التيار عن بعض المدن الرئيسية كمدينة طولكرم. - تطوير كفاءة وفعالية كافة شبكات الكهرباء لتخفيض الفاقد إلى الحد الأدنى، وتقوية خدمات الإمداد من الكهرباء.

التدخلات المطلوبة/المقترحة	التدخلات التي تمت	الهدف
	لتشغيل محطات التحويل الثلاث في رام الله ونابلس والخليل، والانتهاء من كافة المتطلبات الفنية لتشغيلها، لما لها من أثر إيجابي في تحسين تقديم الخدمة للمواطنين.	

8-5 الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق

التدخلات المطلوبة/المقترحة المدى المتوسط (2021-2023)	التدخلات التي تمت من قبل الجهات المختلفة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق:	الهدف
- دعم العمال بما يحفظ حقوقهم ووظائفهم وكرامتهم خلال هذه الجائحة المستمرة أو في الأزمات المستقبلية الشبيهة، بحيث يتضمن ذلك إجراء تقييم وتحليل للأضرار التي خلفتها وما زالت تخلفها الجائحة على المشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة، ووضع أولويات للتدخل لإنعاش وتعزيز صمود هذه المنشآت. - العمل على تعزيز إجراءات الوقاية من كورونا في أماكن العمل، وذلك من خلال: تنفيذ حملات توعية للعمال وأصحاب العمل حول أبرز إجراءات الوقاية داخل المنشأة، وتطوير أدلة مكتوبة ومسموعة ومرئية حول أبرز هذه الإجراءات وأهمية اتباعها. - كذلك تكثيف الزيارات التفتيشية من قبل مفتشي وزارة العمل للمنشآت للتأكد من تطبيقها لإجراءات السلامة. - الاستمرار في استحداث برامج رسمية لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية ميسرة (بضمانات ميسرة وفوائد صفرية أو مخفضة) للمشاريع الصغيرة المتناهية الصغر، وإلغاء الفوائد الإضافية للقروض المؤجلة على القطاعات الأكثر تضرراً، وتأجيل دفعات القروض المقدمة لهذه القطاعات والمشاريع. يمكن أن يتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات بين سلطة النقد، والمقرضين من القطاع الخاص، والحكومة. - حشد الموارد المالية بالتعاون بين الجهات الحكومية المختصة مثل وزارتي العمل والاقتصاد، والمانحين، والجهات التنفيذية مثل صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية؛ بهدف تقديم دعم مادي ومساعدات للمشاريع والمنشآت التي خسرت بسبب الجائحة، على أن يكون الدعم مقدماً لتحفيز هذه المشاريع على الاحتفاظ بعمالها وعدم تسريحهم، مع التركيز على القطاعات الضعيفة بالأصل مثل الحضانات، ورياض الأطفال، والقطاعات التي تم إغلاق المنشآت العمالة فيها مثل القطاع السياحي والخدمي، إضافة إلى دعم مراكز التدريب المهني لتدريب العمال على مهارات جديدة، وذلك بهدف خلق وظائف للعمال الذين تم تسريحهم نتيجة للأزمة. - ضمان استمرارية القطاع السياحي بعد الجائحة، من خلال توعية المنشآت والأماكن السياحية بتطبيق إجراءات الوقاية والتباعد، والتركيز على الترويج والتشجيع للسياحة الداخلية، مع الالتزام بإجراءات الوقاية، وبخاصة مع توقف السياحة الخارجية لأجل غير معروف. - ضرورة العمل على تبني تشريعات وحشد دعم مالي لإصلاح وإنقاذ القطاعات الاقتصادية التي تضررت بشكل كبير بسبب الجائحة. - تطوير آليات وخطط طوارئ واستراتيجيات عمل متكيفة مع الأزمة الحالية، أو أي صدمات صحية واقتصادية وسياسية مستقبلية، لضمان استدامة سلاسل القيمة وسلاسل الطلب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. - توفير برامج الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير رسمي أو دون عقود، والعاملين في المنشآت الصغيرة، وبخاصة النساء، والعمل على تطوير قانون للضمان الاجتماعي وإقراره. - حماية حقوق العمال في إسرائيل، الذين يبلغ عددهم تقريباً 200 ألف عامل. من خلال الترافع أمام المحاكم الإسرائيلية	- في بدايات الجائحة في 2020، تم توقيع اتفاقية بين وزارة العمل والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص واتحاد نقابات العمال، لدفع ما نسبته 50% على الأقل من أجور ورواتب العمال خلال الأشهر الأولى من الإغلاق بحد أدنى 1000 شيكل، على أن يدفع الأجر المتبقي بعد انتهاء الأزمة. - عقد اتفاق ثلاثي ما بين الحكومة، والعمال، وأصحاب العمل، لإنشاء محفظة مالية في صندوق التشغيل لمنح قروض ميسرة للمنشآت المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، حيث استفاد منها نحو 200 منشأة. - تعاونت وزارة العمل مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على تأسيس وإدارة برنامج مساعدات طارئ للعمال الذين فقدوا عملهم بهدف تقديم مساعدات مالية وعينية، وفرص تشغيل مؤقت. سيتم تمويل البرنامج بمبلغ مليون دولار، وسيتم الشروع بتنفيذ خدماته مع بداية شهر أيار من العام 2021. - لدعم القطاع السياحي كونه من أكثر القطاعات تضرراً، وبخاصة في الأشهر الأولى من الجائحة، تم العمل على إعفاء المشاريع المرخصة كالمهن السياحية من رسوم الترخيص للعام 2020. - قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال فترة الطوارئ والإغلاق من آذار-أيار العام 2020، بإصدار قرارات عدة بهدف تخفيف أثر الجائحة على المنشآت. أبرز هذه القرارات كان تمديد الحق المالي للشيكات ودفعات القروض الشهرية والدورية لمدة أربعة أشهر (وسنة أشهر للمنشآت السياحية)، ومنح مُصدر الشيك حق عدم تغطيته، حتى لو كان يملك رصيداً بنكياً. كما حظرت تحصيل الرسوم والعمولات أو أي فوائد إضافية على المدفوعات المؤجلة، وأوصت البنوك ومؤسسات الإقراض بتعليق التصنيف الائتماني في نظام الشيكات المرتجعة للأفراد والمشاريع المتضررة من الجائحة. - قامت سلطة النقد، وبالتنسيق مع البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة بتطوير برنامج "استدامة" وبحجم 300 مليون دولار، لتقديم قروض ميسرة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. - قامت وزارة المالية في بدايات الجائحة بتنفيذ إجراءات تسهيلية بما يتعلق بالضرائب، مثل إلغاء غرامات التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية. - قامت الحكومة بصرف مساعدات لنحو 40 ألف عامل متضرر من خلال صندوق "وقفة عز"، وبالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص. - قام صندوق الاستثمار الفلسطيني في بداية الجائحة بإطلاق برنامج الإقراض الطارئ "إسناد" لدعم المشاريع غير القابلة للتمويل	الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق 

التدخلات المطلوبة/المقترحة المدى المتوسط (2021-2023)	التدخلات التي تمت من قبل الجهات المختلفة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق:	الهدف
والدولية للمطالبة بحقوقهم خلال فترة جائحة كورونا، وبخاصة مع تتصل الحكومة الإسرائيلية من دفع مخصصات البطالة للعمال الفلسطينيين أسوة بنظرائهم الإسرائيليين. وعلى الرغم من سريان قانون العمل الإسرائيلي على الطرفين على حد سواء، وعلى الرغم من اقتطاع الحكومة الإسرائيلية نسبة من رواتب العمال الفلسطينيين ووضعها كمخصصات للبطالة والحماية الاجتماعية.	المصرفي، من خلال مؤسسات التمويل الأصغر، بهدف توفير السيولة اللازمة لهذه الشريحة من المشاريع لتمكينها من الاستمرار والاحتفاظ بعمالها. • ساهمت الجمعيات التعاونية للادخار والتوفير واتحادها في مساعدة أعضائها من النساء في التخفيف من أثر الجائحة على المشاريع التي يمتلكنها، من خلال تنفيذ مجموعة من إجراءات التكيف مع الجائحة مثل تأجيل دفعات القروض بدون فوائد، وإعادة جدولة القروض، وإعفاء الأعضاء من الرسوم سنة 2020، وتطوير أدوات دعم لتسويق منتجات صاحبات المشاريع الزراعية، من خلال التشبيك مع المؤسسات الداعمة.	
المدى الطويل (ما بعد 2023) • وضع استراتيجية لتعزيز معدلات النمو من خلال الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يساهم في تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات هذا الهدف، وبخاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو ومعدلات البطالة. • تعزيز سياسات الإقراض طويلة المدى، وبخاصة للقطاعات الإنتاجية والمشاريع ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي.		

9-5 الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

التدخلات المطلوبة/المقترحة	التدخلات التي تمت	الهدف
المدى المتوسط (2021-2023) - تعزيز حماية القطاع الصناعي نتيجة الأضرار التي لحقت به من تداعيات الجائحة؛ سواء على صعيد المنشآت (معظمها صغير جداً وصغير) أو على صعيد العاملين في هذه المنشآت بتعويضات سريعة تشمل كافة القطاعات الفرعية للقطاع الصناعي. - العمل على توجيه حصة كبيرة من قروض الصناديق الجديدة التي أنشئت لمواجهة كورونا نحو القطاع الصناعي لدعم قدرته على الاستمرار. - من أجل إنقاذ القطاع الصناعي الذي تضرر بشكل كبير خلال فترة الجائحة، يجب توفير وحشد التمويل اللازم (حوالي مليار دولار حسب تقديرات وزارة الاقتصاد) للبدء بخطة العناقية الصناعية، التي سوف تساهم، بشكل كبير، في تنمية القطاع الصناعي. - تفعيل التشبيك القطاعي في مستويات الإنتاج، والموارد، والخدمات والبنى التحتية، بما يخدم التحولات الاستراتيجية اللازمة تجاه تعزيز القدرات الوطنية وتوسيع فرصها في عصر ما بعد الجائحة. - الاستمرار في توفير آلية للوصول لمصادر التمويل من خلال صناديق متخصصة، وبضمانات إقراض، لمواجهة النتائج الاقتصادية، والمساهمة في التشغيل والتوظيف. - إنشاء وتطوير المراكز التي من شأنها تعزيز القطاعات الإنتاجية ذات الجدوى، والتي واجهت العديد من التحديات خلال الجائحة لتغطية احتياج السوق المحلي، والأمن الغذائي، وذلك لتجنب أي تهديدات مستقبلية (استراتيجيات وطنية اقتصادية في مواجهة الأزمات). ومن أمثلة هذه المراكز المستهدفة: مراكز التعبئة والتغليف، مراكز تطوير المنتجات وتسويقها، مراكز الخدمات اللوجستية، مراكز البحث والتطوير التكنولوجي، المركز الوطني للتصنيع الغذائي. - تقديم حوافز لتشجيع الابتكار داخل قطاعات الأعمال، والتركيز على أهمية الشراكة مع الجامعات في هذا المجال، من خلال دعم مشاريع مشتركة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية.	قامت وزارة الاقتصاد؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذا الهدف، بالإجراءات الآتية من أجل تعزيز الصناعة والابتكار: - بسبب الأضرار الجسيمة التي خلفتها الجائحة على بيئة الأعمال، تم الإسراع في إنجاز قانون الشركات الجديدة، وتم رفعه إلى مجلس الوزراء، وهذا القانون في حال اعتماده من المفترض أن يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وبيئة العمل. - تفعيل المعاملات التجارية الإلكترونية للتعايش مع متطلبات التباعد الاجتماعي والإغلاق. - تكثيف الجوانب الرقابية (الرقابة على الإنتاج والمواد الخام) خلال فترة الجائحة، وبشكل خاص فيما يتعلق بصناعات مواد التعقيم والكمادات ومواد التنظيف التي ازدهرت خلال فترة الجائحة. - إعفاء الكحول من الضريبة في حال كانت موجهة لتصنيع المعقمات. - المتابعة مع سلطة النقد من أجل تعديل الأجراء المتعلقة بالشيكات، وبخاصة للشركات المقتردة. - دعوة الشركات إلى عقد اجتماعات الهيئات العامة وفق متطلبات الإجراءات الصحية، بهدف توزيع الأرباح على المساهمين، حيث يصل مجموع الأرباح الموزعة إلى 130 مليون دولار، ما يساهم، بشكل إيجابي، في توفير السيولة النقدية المطلوبة في ظل الجائحة الصحية، حيث وصل عدد المستفيدين حوالي 46 ألف مستفيد. - منح موافقة على تلقي تمويلات لشركات غير ربحية، بما يزيد على 15 مليون دولار، تركزت معظمها في مشاريع تنمية زراعية وإعلامية وحقوق إنسان وتنمية المرأة الفلسطينية. - توزيع استبيان على جميع الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار، للتعرف على أهم التهديدات التي تواجه الشركات خلال الجائحة. - البدء بالمرحلة الأولى لتنفيذ مشروع دعم قطاع السياحة بالقدس بقيمة 590 ألف دولار من الكومسبك (COMCEC). - مساعدة الجمعيات التعاونية على تسويق المنتجات الطازجة في مختلف المحافظات، من خلال عمل المعارض في الأماكن العامة.	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 
المدى الطويل (ما بعد 2023) - تطوير البيئة القانونية الناعمة للأعمال وتوفير منظومة تكاملية تستجيب للتحولات الإنتاجية والفرص السوقية المحتملة التي خلفتها الجائحة. - تحسين بيئة الابتكار في فلسطين، من خلال دعم وتشجيع البحث العلمي، وتطوير البيئة القانونية، وحماية الملكية الفكرية. - تعزيز البنية التحتية الإلكترونية، وبخاصة الموجهة نحو أتمتة الخدمات الصناعية والتجارية في وزارة الاقتصاد والوزارات الشريكة. - إنشاء بنك متخصص لدعم خطط وبرامج التنمية الصناعية، وتوفير السيولة المالية للقطاعات ذات الجدوى، وبشكل خاص حفاظاً على التشغيل وتطويراً للإنتاج وتوسيعاته.		

التدخلات المطلوبة/المقترحة	التدخلات التي تمت	الهدف
----------------------------	-------------------	-------

10-5 الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 1. الحد من أوجه عدم المساواة 	قامت وزارة التنمية وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذا الهدف بالإجراءات الآتية من أجل ضمان تحقيق المساواة: • مساعدة العائلات الفقيرة والمهمشة في تقديم الدعم المالي أو الطرود الغذائية ومواد التنظيف. • تقديم مساعدات مالية/دعم الدخل لجميع العائلات في دور الحضارة اللواتي توقفن عن العمل بفعل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة. • تقديم مساعدات مالية/دعم الدخل للعائلات في رياض الأطفال اللواتي توقفن عن العمل وفقدن دخلهن بفعل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة. • تقديم مساعدات مالية/دعم الدخل لعمال المياومة في السوق المحلي الذين فقدوا دخلهم بفعل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة، من خلال صندوق وقفة عز. • دعم المراكز الإيوائية (للمعاقين وكبار السن) بأدوات النظافة والطعام. • مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية بتوفير مستلزمات النظافة الأساسية لحمايتهم من العدوى بالفيروس، وحماية صحتهم بشكل عام.	وزارة الشؤون الاجتماعية المدى المتوسط (2021-2023) • تخصيص الموازنات الطارئة لرصد الفئات المحتاجة والمهمشة بالمساعدات والخدمات خلال فترة الجائحة. • توسيع الخدمات النفسية الاجتماعية التي تستهدف النساء، من خلال الوسائل الوجيهة والإلكترونية للعمل على توفير مساحات للنساء للتفريغ النفسي، وجزء من هذه التدخلات يمكن أن ينفذ عن طريق البرامج التلفزيونية، أو من خلال التوعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. • توسيع خدمات الحماية الاجتماعية، منها المساعدات النقدية، وبرامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف الفقراء والفقراء الجدد، مع مراعاة دور النساء واحتياجاتهن. • العمل مباشرة على بناء خطة وطنية طارئة لقطاع الحماية الاجتماعية للاستجابة للجائحة وآثارها، وهي خطة شمولية لكافة القطاعات والوزارات ذات العلاقة المباشرة على المستوى المتوسط، وذلك بناء على الأولويات القطاعية الاستراتيجية، وتلك المشمولة في خطط الاستجابة بعد مراجعتها وتنقيتها، وبناء على آلية ومعايير وآليات وطنية موحدة ومبنية على الأدوات المحلية التي يجب تعزيزها وتنظيمها على وجه السرعة. • تحديد جهات متخصصة في شؤون المرأة والعمال لمساعدة الحكومة الفلسطينية في صياغة سياسات حماية الأسر للتعيش مع ظروف الجائحة، ومساعدة العائلات على التأقلم مع التغييرات في ظروف التعليم والعمل. • ضم خبراء مختصين في قضايا المرأة داخل فريق العمل أو اللجان التي تحدد السياسات والبرامج والتدخلات التي تستهدف العائلات الفقيرة والمهمشة، للتأكد من تضمين المرأة بشكل عادل ضمن هذه التدخلات. المدى الطويل (ما بعد 2023) • تطوير التشريعات التي تعمل على الحد من انعدام المساواة، وإعداد اللوائح القانونية لتسهيل تطبيقها، وإعداد آليات للرقابة على تطبيق ذلك.

11-5 الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	قامت وزارة الحكم المحلي بمجموعة من التدخلات في سبيل تحقيق غايات هذا الهدف: - تشكيل لجان طوارئ في بداية الجائحة من قبل المحافظات والمجالس المحلية؛ بهدف متابعة احتياجات المواطنين، وضمان وصولهم إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية لهم، والتأكد من التزامهم بالإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة. - إعداد خطط طوارئ من قبل الهيئات المحلية لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء ونظافة عامة وصحة عامة وعدم انقطاعها. - التنسيق بين وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية لتحويل رسوم النقل على الطرق للهيئات المحلية، وذلك لمساعدة الهيئات المحلية في إدارة الأزمة، والتغلب على المشاكل الناتجة عن نقص الموارد المالية المتوفرة لهذه الهيئات، نتيجة لضعف الجباية خلال فترة الجائحة. - حشد الموارد المالية والدعم المحلي والخارجي، بهدف توفير المعقمات وأدوات السلامة، وبخاصة في المناطق المهمشة مثل مناطق (ج) والتجمعات البدوية. - قامت وزارة الحكم المحلي، من خلال الهيئات المحلية، بتعقيم الأماكن العامة، وزيادة خدمات التنظيف، بالتعاون مع الجهات الأخرى كوزارة الصحة، إضافة إلى تكثيف جهود جمع النفايات، وتشديد الإجراءات المتبعة للمحافظة على النظافة العامة، علاوة على النقل الآمن للنفايات من مراكز الحجر. - عملت وزارة الحكم المحلي على التيسير على المواطنين لضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، وذلك من خلال توقف بعض الهيئات المحلية عن جباية رسوم الخدمات بشكل مؤقت خلال بدايات الإغلاق. - السماح للهيئات المحلية باستخدام جزء من المخصصات التي كانت موجهة لتنفيذ مشاريع في هذه الهيئات من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، بهدف استخدامها للقيام بإجراءات السلامة العامة، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان في إطار هذه الهيئات المحلية.	المدى المتوسط (2021-2023) - التعاون بين وزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية على تجنيد الموارد المالية والمنح لتغطية المصاريف التشغيلية للهيئات المحلية، وتوفير معدات الحماية والتعقيم لتقليص مصاريف الهيئات، على أن يتم ذلك على نطاق واسع ليشمل أكبر نسبة ممكنة من الهيئات المحلية. - التواصل الفعال بين الحكومة المركزية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، والمجالس القروية والبلدية، لتحديد الاحتياجات أو التدخلات المطلوبة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية في التجمعات السكنية خلال مرحلة التعايش والتأقلم مع الوباء. وتوفير الدعم المالي واللوجستي الحكومي وغير الحكومي للهيئات المحلية لضمان تحقيق ذلك. - ضرورة القيام بإجراءات عاجلة للتخفيف من العجز في ميزانية الهيئات المحلية على ضوء المصاريف التشغيلية المتزايدة، بما يشمل الإسراع في تحويل مخصصات الهيئات المحلية المتراكمة لدى وزارة المالية، وتخصيص موازنات تشغيلية طارئة لها من الموازنة العامة لمساعدتها في النهوض من هذه الأزمة، إضافة إلى تأجيل دفعات الفواتير المستحقة عليها لفترة محددة للتخفيف من العبء المالي، إضافة إلى تقديم الدعم الفني جنباً إلى جنب مع الدعم المالي، بهدف الإدارة الرشيدة للديون والمصاريف من قبل الهيئات المحلية، وترتيب المصاريف حسب الأولوية. - ضرورة وضع معايير وأسس للتنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة المسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، لضمان عدم تضارب الأدوار، وضمان الاستجابة السريعة والفعالة، وحصول الجميع على الخدمات الأساسية في الأزمات المستقبلية، وبخاصة في المناطق المهمشة مثل مناطق (ج) والمخيمات. - ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة لآليات صرف وتوزيع الإعانات والمساعدات في الأزمات المستقبلية، من خلال التعاون والتنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الحكم المحلي، من خلال الهيئات المحلية، لتحديد الفئات الأكثر تضرراً وتهميشاً وفقراً في نطاق كل هيئة محلية، وتقديم الخدمات الضرورية لها، لضمان حصول أكبر شريحة ممكنة على المساعدات الإغاثية، وعدم إهمال أحد. وهنا يحب التعديل على البيئة القانونية، من خلال سن تشريعات وسياسات تمكن الهيئات المحلية من القيام بذلك. - وضع نماذج إجراءات موحدة واعتمادها كقواعد أساسية يسترشد بها في الأزمات، بما فيها إدارة الموارد المالية والبشرية، والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن إدارة الأزمات. - كشفت الجائحة عن عدم قدرة الحكومة المركزية على تقديم الموارد المالية اللازمة للهيئات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان في فترات الطوارئ، ما يستدعي ضرورة تجهيز هذه الهيئات مالياً للأزمات المستقبلية، من خلال زيادة كفاءة التحصيل من مصادر التمويل الحالية، مثل الرسوم المستحقة على المواطنين مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئات.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة



الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
		• البحث عن مصادر تمويل جديدة متنوعة للهيئات المحلية، مثل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership) (PPP). • عقد اتفاقيات مع البنوك التجارية لتمويل الهيئات المحلية بقروض ميسرة، كذلك دعم وتنويع المشاريع المدرة للدخل للهيئات المحلية، من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وإنشاء صندوق طوارئ للأزمات المستقبلية. • أثرت الجائحة، بشكل سلبي، على قطاع النقل العام، نتيجة لإجراءات التباعد الاجتماعي التي فرضت عدداً محدداً من الركاب في كل مركبة عمومية، ما زاد من التكاليف على السائقين والمواطنين على حد سواء. لذلك، لا بد من إيلاء الاهتمام بتطوير قطاع النقل العام، وذلك بزيادة أعداد وسائل النقل العام من خلال تسهيل وتسريع إجراءات منح الترخيص للمركبات والسائقين العموميين. • ضرورة إعادة تقييم معايير المصادقة على المشاريع المطروحة للتنفيذ لصالح الهيئات المحلية من قبل وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية. من خلال إعادة ترتيب أولويات الاستثمار والتنفيذ بما يتناسب والحاجات الطارئة وذات الأولوية الأعلى، والناجمة عن ظهور واستمرار الجائحة، بحيث يجب التركيز على دعم المشاريع الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات، بما فيها المشاريع الهادفة إلى خلق وظائف قصيرة الأمد، ومشاريع هادفة إلى تطوير ودعم قطاع الصحة. كذلك المشاريع الهادفة إلى الحفاظ على تغطية الخدمات الأساسية مثل جمع النفايات والتخلص منها، ومشاريع المياه والكهرباء. • البدء بالعمل على تجهيز خطة طوارئ وخطة لإدارة الأزمات المستقبلية، التي تهدف إلى رفع جاهزية الهيئات المحلية وبناء قدراتها في مجال مواجهة الأزمات والتعاضد معها، من خلال عقد تدريبات متخصصة للهيئات المحلية في إدارة الأزمات والاستجابة لها، لضمان قدرتها على الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ضمن نطاق صلاحياتها. • تطوير العمل على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات وفي التواصل ما بين المواطنين والهيئات المحلية، وأتمتة المعاملات والخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين بهدف تعزيز آليات جباية الرسوم. هذا من شأنه تقليل فرص عدم دفع المواطنين لرسوم الهيئات المحلية في حالات الطوارئ والإغلاق، بالتالي يضمن استمرارية قدرة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية للسكان.
		المدى الطويل (ما بعد 2023) • وضع خطة استراتيجية لتطوير وتعزيز دور الحكم المحلي أثناء الطوارئ، وابتكار آليات ومصادر دعم مالي لتعزيز الاستدامة المالية لهذه الهيئات. • التخطيط لعملية بناء وإنشاء المساحات العامة والمناطق الخضراء مستقبلاً مع الأخذ بالاعتبار ضمان تطبيق إجراءات الوقاية مثل التباعد الاجتماعي في تصميم مرافق هذه المناطق، إضافة إلى توفير مرافق صحية تسهل عملية الحفاظ على النظافة والتعقيم من قبل رواد هذه الأماكن.

12-5 الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

التدخلات التي تمت	الهدف
قامت سلطة جودة البيئة؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن هذا الهدف، بالإجراءات الآتية من أجل ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: - إعداد الأدلة الإرشادية الصحية والقانونية لكيفية التعامل مع النفايات الخاصة بالمؤسسات الصحية وعمليات التخلص منها، وبالشراكة مع وزارة الصحة ومجالس الحكم المحلي والهيئات المحلية القروية والبلديات، ويشمل ذلك المستشفيات، ومراكز الحجر الصحي، وطواقم البلديات والهيئات المحلية. - تم تنفيذ العديد من العمليات المشتركة مع وزارة الصحة والبلديات بهدف جمع النفايات والتخلص منها؛ إما بالحرق وإما بالدفن، إضافة إلى إرشاد العمال لآليات التعامل مع هذا النوع من النفايات، وذلك لاحتكاكهم الدائم بالجمهور. - رفع وعي المواطن بخصوص الإنتاج والاستهلاك المستدام وأثره الإيجابي على المجتمع، وبخاصة أن الاستهلاك تزايد بفعل الإغلاق والحجر.	الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 
التدخلات المطلوبة/المقترحة	سلطة جودة البيئة
المدة المتوسطة (2021-2023) - توسيع وتفعيل خدمات الطوارئ الخاصة بجمع النفايات والتخلص منها. - تطوير وتوسيع الجهود الخاصة بالإنتاج والاستهلاك المستدام، نظراً لتأثر هذا الهدف سلباً أثناء الجائحة. - حشد الدعم الدولي من أجل القيام بمشاريع تطويرية في قطاع البيئة، وبخاصة مع توجه الناس الكبير خلال فترة كورونا إلى السياحة الداخلية بسبب توقف حركة السفر، ما أدى إلى حدوث تدهور بيئي واستنزاف للموارد الطبيعية. - ضرورة حل مشكلة إدارة النفايات الصلبة، وبخاصة إنشاء مكب صحي مركزي يخدم التجمعات السكانية في كل منطقة للقضاء على المكبات العشوائية، حيث تزايدت الحاجة للمكبات أثناء الجائحة بسبب تزايد حجم النفايات بكل أنواعها، وبخاصة من المؤسسات الصحية والمحاجر. - يتطلب ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وبخاصة وزارة الزراعة، وسلطة المياه، ومؤسسات الحكم المحلي. - توفير التمويل الكافي لتنفيذ خطط سلطة جودة البيئة في المجالات البيئية المختلفة، ومن ثم تعزيز قدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تقع تحت مسؤوليتها. المدة الطويلة (ما بعد 2023) - وضع استراتيجية للمدى الطويل للحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، الأمر الذي يعزز من تنفيذ مؤشرات هذا الهدف.	

13-5 الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	قامت سلطة جودة البيئة؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن هذا الهدف، بالإجراءات الآتية في مجال التصدي لتأثيرات جائحة كورونا السلبية على المناخ: - قامت سلطة جودة البيئة باستكمال إعداد برنامج وخطة عمل لتنفيذ مشاريع في مجال التغير المناخي والخاص بالصندوق الأخضر. - الانتهاء من إعداد خارطة طريق لتحديد التكنولوجيا المستخدمة في تنفيذ خطط التكيف مع تغير المناخ. - تفعيل خطة طوارئ بالشراكة مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة من أجل مواجهة الفيضانات خلال موسم الشتاء.	سلطة جودة البيئة المديان المتوسط والطويل - بغض النظر عن الجائحة، تتطلب جهود التصدي لتغير المناخ قيام سلطة جودة البيئة، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة، والدول المجاورة، بإيجاد حلول مشتركة لاحتواء تغيرات المناخ في فلسطين. - لمواجهة آثار تغير المناخ على قطاع المياه الذي واجه طلباً متزايداً خلال فترة الجائحة، فإن التعاون مع سلطة المياه يعتبر ضرورياً لتوفير البدائل مثل تحلية المياه، أو صيانة شبكات المياه؛ من أجل تقليل الفاقد من المياه. - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، من خلال الحوافز المالية والقانونية، للمحافظة على البيئة وتقليل التلوث بعد تزايد بسبب جائحة كورونا، وبخاصة النفايات الطبية، الأمر الذي يساعد في تقليل الأثر السلبي على المناخ.



14-5 الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف	التدخلات التي تمت	التدخلات المطلوبة/المقترحة
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	قامت سلطة جودة البيئة؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن هذا الهدف، بالإجراءات الآتية في سبيل تحقيق غايات هذا الهدف: • افتتاح محطة جديدة لمعالجة المياه العادمة في خان يونس بعد التشغيل التجريبي، وذلك من أجل مواجهة التلوث المتزايد لمياه البحر في قطاع غزة خلال فترة الجائحة، والانتفاء من إنشاء الخط الناقل للمياه العادمة المعالجة، وتفعيل خطة التشغيل لشبكة ري تخدم حوالي 5000 دونم من الأرض الزراعية في شمال غزة، إضافة إلى صيانة وتطوير محطة معالجة المياه العادمة في رفح. • العمل على إدارة الزيادة الواضحة على مهنة الصيد نتيجة فقدان الوظائف في القطاعات الأخرى، من خلال استكمال تطوير قدرات الصيادين في مجال تأهيل القوارب، وتوفير شبكات صيد جديدة، بدعم من أوكسفام، والشؤون الخارجية الكندية للتنمية، وبالتعاون مع اتحاد لجان العمل الزراعي، إضافة إلى استمرار دعم الثروة السمكية والاستزراع السمكي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.	سلطة جودة البيئة المديان المتوسط والطويل • مواجهة تزايد تصريف المياه العادمة في البحر بشكل جذري، وذلك باستكمال إنشاء ما يلزم من محطات التكرير، وتوسيع الموجود منها، تحقيقاً للاستدامة المطلوبة للحفاظ على البحر والموارد البحرية. • توفير الكهرباء اللازمة لتشغيل محطات الصرف الموجودة من خلال مصادر بديلة مثل الطاقة الشمسية أو المولدات في حال عدم توفر الكهرباء من مصدرها الرئيسي، وذلك لمواجهة تداعيات الجائحة على تزايد الطلب على الكهرباء، ومن ثم انخفاض ما يصل لمحطات تكرير مياه الصرف الصحي. • مواجهة تقليص مساحة الصيد في البحر من قبل سلطات الاحتلال في سياق تقييد الحركة نتيجة الجائحة، وذلك بممارسة الضغط السياسي باتجاه سماح إسرائيل بتوسعة مساحة الصيد وفقاً لاتفاق أوسلو إلى 20 ميلاً. • العمل على تخفيف أثر الجائحة على الصيادين، من خلال حلول مستدامة تتعلق بتطوير مرافق الصيد، وتنمية وتطوير قدرات الصيادين وأدوات الصيد، حيث يعاني العديد من الصيادين من مستويات معيشية صعبة، نتيجة عدم قدرتهم على تحديث أدواتهم، ونتيجة منع الصيد من قبل سلطات الاحتلال.



15-5 الهدف 15: الحياة في البر

التدخلات المطلوبة/المقترحة	التدخلات التي تمت	الهدف
سلطة جودة البيئة المديان المتوسط والطويل - السعي إلى الشراكة مع خبرات المؤسسات الدولية ذات العلاقة بموضوع الحياة في البر لوضع استراتيجيات تطوير وحماية التنوع الحيوي في فلسطين، التي تشهد بعض الآثار السلبية نتيجة تداعيات الجائحة. - تطوير المحميات الطبيعية وزيادة أعدادها للحفاظ على التنوع الحيوي في فلسطين. - وضع خطة طويلة المدى لزيادة مساحة الغابات وحماية الأراضي من الزحف السكاني والعمراني، ومحاولة تطبيق ذلك في المنطقة (ج) أيضاً، التي قد تساعد في الحماية من الأزمات عموماً، بما فيها تداعيات جائحة كورونا.	في سياق مسؤوليتها عن هذا الهدف، قامت سلطة جودة البيئة بالإجراءات الآتية: - رصد عمليات الصيد الجائر التي ارتفعت بشكل كبير خلال الجائحة والشكاوى المقدمة من قبل المواطنين بهذا الخصوص، وملاحقة من يقوم بذلك، والعمل على تطبيق القانون عليهم. على سبيل المثال، في العام 2020، تم ضبط حوالي 230 طائراً يتم تداولها بشكل غير قانوني، وما يقارب 20-30 غزالاً، وتم إعادة إطلاقها في الطبيعة. - استكمال تأهيل وزراعة المراعي الطبيعية، وحماية وإدارة المحميات الطبيعية من أجل مواجهة الطلب الكبير من المواطنين على السياحة الداخلية خلال فترة الجائحة. - زراعة غابات جديدة بمساحة 1500 دونم بالتعاون مع وزارة الزراعة، حيث أصبح هناك حاجة ملحة لهذا التدخل في سياق زيادة إقبال المواطنين على التنزه وزيارة المحميات الطبيعية. - استمرار الجهود الخاصة بإعداد الإطار الوطني الخاص بالسلامة الأحيائية، للاستفادة من آثار كورونا على الحياة في البر وتلافيها، وضمان تحقيق الاستدامة في جهود تطوير هذا الهدف.	الهدف 15: الحياة في البر. 

16-5 الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

التدخلات المطلوبة/المقترحة	التدخلات التي تمت	الهدف
وزارة العدل المديان المتوسط والطويل - إعادة هيكلة خطة عمل وزارة العدل؛ بهدف ربط أنشطة الوزارة المختلفة المتعلقة بتنفيذ سيادة القانون والعدالة مع الغايات الخاصة بقياس التقدم نحو تحقيق الهدف 16. - إن عدم توفر كافة المؤشرات والإحصاءات الرسمية التي تقيس آثار الجائحة على الهدف 16، يتطلب قيام وزارة العدل، وبمشاركة من أعضاء الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة، من أجل توفير المؤشرات الضرورية، وبخاصة أن هذا الهدف تتسع غايته وتنوع محاوره. - تطوير جهود الشراكة ما بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة ذات العلاقة، من أجل تطوير عمل الوزارة في مجال تحقيق العدالة، وتعزيز سيادة القانون وتبادل الخبرات، حيث أظهرت الجائحة الحاجة الماسة لهذه الشراكات من أجل تطوير خدمات الوزارة المقدمة للمجتمع. - في سياق تداعيات الجائحة ولمواجهة حالات العنف والتعديات والشكاوى ضد العنف والفساد وغيرها، باتت هناك ضرورة ملحة لإعادة هيكلة مؤسسات القضاء الفلسطيني وتطوير عملها، وتوفير خدماتها في المناطق كافة، للوصول إلى مزيد من العدالة في المجتمع الفلسطيني.	قامت وزارة العدل بالإجراءات الآتية في سياق مواجهة تداعيات كورونا على الهدف السادس عشر: - تقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية للمواطنين لمواجهة تحدي صعوبة التنقل والتواصل الوجيه في ظل تفشي جائحة كورونا. - لمواجهة تزايد الطلب على الخدمات القانونية بسبب تزايد الانتهاكات ضد المرأة والأطفال، وفي ظل صعوبة وصول المواطنين في القرى إلى مراكز المدن، تم العمل على مشروع العيادة القانونية المتنقلة، للوصول إلى أماكن حصول الانتهاكات ولتعزيز سيادة القانون. - دعم كبار موظفي وزارة العدل بالأدوات الإلكترونية والأجهزة اللازمة لضمان سير العمل بالشكل الصحيح، وبخاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وبخاصة منع التنقل والإغلاقات التي فرضتها جائحة كورونا التي حرمت العديد من الموظفين في الوزارة من الوصول إلى أماكن عملهم. - إنشاء الموسوعة الدولية الإلكترونية، التي تخول المواطن متابعة مستجدات القرارات الدولية، والتوصيات الدولية، إضافة إلى خطابات رؤساء الدول، مع العلم بأن الموسوعة تحمل الطابع القانوني، والسياسي، والحقوق.	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية 

17-5 الهدف 17: الشراكات من أجل التنمية المستدامة

التدخلات المطلوبة/المقترحة المدى المتوسط (2021-2023)	التدخلات التي تمت من قبل الجهات ذات العلاقة:	الهدف
• ينبغي رفع مستوى التمويل العام، لتنفيذ تدخلات الحكومة في مواجهة آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية. • تقوية خدمات تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها بتكلفة ميسورة لجميع المواطنين، حيث أظهرت الجائحة مدى الحاجة لذلك للفئات الفقيرة والمهمشة وللنساء، وبخاصة في مجال التعليم والعمل عن بعد. • يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة وإعادة توجيه موارد القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحشد الدعم الدولي اللازم لذلك، وعمل شراكات دولية، للاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال. • حشد الدعم المالي والفني لفلسطين، وبخاصة مع الأولويات المستجدة على صعيد الصحة العامة.	• قامت وزارة المالية أثناء الجائحة بحشد ما يمكن من الموارد المحلية، وبخاصة في ظل تزامن توقف إيرادات المقاصة مع آثار الجائحة، حيث عقدت اتفاقيات مع البنوك لتوفير قروض سريعة لتمويل الإنفاق الحكومي، إضافة إلى حشد الدعم الدولي لتغطية تكاليف مواجهة تداعيات جائحة كورونا. • عملت المؤسسات الحكومية، من خلال التعاون مع جهات داخلية وخارجية، على تعزيز توظيف التكنولوجيا والاتصالات لمواجهة تداعيات كورونا على انتظام عمل تلك المؤسسات، ومن أجل ممارسة العمل عن بعد. • استفادة المؤسسات الحكومية، من خلال جهود مجلس الوزراء، من شراكات فلسطين مع العديد من المؤسسات والوكالات الإقليمية والدولية لحشد الدعم والخبرات لمواجهة تداعيات الجائحة. • اهتمت المؤسسات الحكومية بتعزيز بناء القدرات المؤسسية والبشرية المتعلقة بتطوير إمكانية مواجهة الجائحة، من خلال دعم المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و"أوتشا"، والفريق القطري للأمم المتحدة، ... وغيرها.	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل التنمية المستدامة 
المدى الطويل (ما بعد 2023)		
• هناك حاجة إلى استثمارات طويلة الأجل، بما في ذلك تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، في المجالات ذات الأولوية للمجتمع الفلسطيني، بما يشمل الطاقة المستدامة، والبنية الأساسية، والنقل، فضلا عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.		

الفصل السادس النتائج والتوصيات

استهدف هذا الفصل استخلاص مجموعة من النتائج الضرورية في ضوء المقابلات والتحليلات التي تم استعراضها في الفصول السابقة، وكذلك تقديم مجموعة من التوصيات والسياسات التي تهدف إلى التخفيف من تأثير الجائحة على أهداف التنمية المستدامة الأكثر تضرراً، والحفاظ على الجهود السابقة التي تم إحرازها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسريع وتيرتها خلال السنوات القادمة.

1-6 النتائج

توصلت الدراسة بعد تحليل واقع أهداف التنمية المستدامة قبل جائحة كورونا وبعدها، وفي ضوء تحليل التقارير الوطنية والإقليمية والدولية والمقابلات الميدانية، إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وعليه، من الصعب تحقيق استدامة اقتصادية طويلة المدى في ضوء سيطرة إسرائيل واستغلالها للأراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية، والحاجة المستمرة للحصول على تصاريح لتطوير البنية التحتية، وتحسين الأعمال التجارية واستيراد المنتجات. هذا ينطبق، وبشكل أكبر، على قطاع غزة الذي يعاني من حصار خانق منذ العام 2007.
2. كان هناك تفاوت في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من قبل المؤسسات والجهات ذات الاختصاص الفلسطينية قبل جائحة كورونا. فالتقدم الملحوظ في بعض الأهداف والمؤشرات، قابله ثبات أو تدهور في بعض المؤشرات الأخرى. فقد شهد الهدفان الأول والثاني والمتعلقان بالفقر والأمن الغذائي تراجعاً حاداً نتيجة ارتفاع معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وكذلك الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن الخاص بالنمو الاقتصادي، بينما أحرزت الأهداف الخاصة بالتعليم والصحة والمياه والطاقة تقدماً على صعيد العدد من مؤشرات هذه الأهداف.
3. تأثرت معظم أهداف التنمية المستدامة بتداعيات الجائحة، ولكن هذا التأثير كان متفاوتاً، حيث كان كبيراً ومباشراً في الأهداف الخمسة الأولى (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المساواة)، والهدف الثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق). فقد أدى الإغلاق الكامل للاقتصاد إلى خفض فرص العمل المتاحة في السوق المحلي، وتراجع قطاع الأعمال، وبخاصة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما ضاعف من مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي، وارتفاع فجوة اللامساواة في سوق العمل بين الذكور والإناث. كما أدى إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى إلى حرمان جزء كبير من الفئات الفقيرة والمهمشة إلى الالتحاق بالتعليم الإلكتروني بسبب عدم توفر الإمكانات المادية اللازمة، ما أدى إلى تدهور مستويات التعليم الجيد.
4. هناك نقص في البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة، وذلك بسبب طبيعة البيانات التي تقيس هذه المؤشرات، والتي تأتي غالباً من مسوح وتعدادات، أو من السجلات الإدارية للمؤسسات العامة والخاصة. فالمسوح والتعدادات لا تكون متاحة دوماً لأسباب تتعلق بالموازنات وتوفر الموارد الكافية لذلك، وتحقيق التوازن ومراعاة الأولويات بين المسوح المتتالية، بينما تعتري السجلات الإدارية العديد من الإشكاليات والتحديات مثل عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية التي تستجيب لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. بشكل عام، يعيق نقص البيانات الرسمية حول العديد من المؤشرات قياس مدى التقدم المحرز في بعض الأهداف والمقاصد، فمن بين 293 مؤشراً في الأهداف السبعة عشر، توفرت بيانات فقط عن 186 مؤشراً منها في فلسطين.
5. أشارت نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع جهات الاختصاص إلى أن هناك أثراً قصيراً المدى ويمكن معالجتها سريعاً في حال انحسار الجائحة، مثل الآثار الصحية، وتلك الخاصة بالتعليم عن بعد، إضافة إلى حالات العنف ضد النساء نتيجة قضاء وقت أكبر في البيت بسبب الحجر والإغلاق. لكن هناك أثراً عميقاً وتحتاج إلى مدى أطول لمعالجتها (المدين المتوسط والطويل)، مثل مستويات الفقر، والأمن الغذائي، واللامساواة، والبطالة. في هذا السياق، أكدت العديد من التوقعات التي قامت بها العديد من المؤسسات المحلية والدولية (مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، والبنك الدولي) أن العام 2021 سيشهد تعافياً للاقتصاد الفلسطيني من آثار الجائحة، باعتبار أن انحسار الجائحة سيبدأ خلال هذا العام.
6. أظهرت الجائحة أن هناك قصوراً في العديد من الإجراءات الحكومية ذات العلاقة في مواجهة آثار الجائحة، وبخاصة الجهود التي بُذلت لمواجهة حالات الفقر المتزايدة وفعالية نظام الحماية الاجتماعية، إضافة إلى التحديات في النظام الصحي والتعليمي.
7. تأثرت قضايا حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا، بشكل سلبي، بحيث تأثرت ستة مؤشرات من مؤشرات الهدف السادس عشر (على سبيل المثال) لها علاقة بحقوق الإنسان، ناهيك عن الحقوق الصحية والتعليمية، والحق في العمل

... وغيرها. كما ارتفعت مستويات العنف ضد المرأة، وانتهاك حقوق الأطفال، وما صاحب ذلك من إرباك في المنظومة القضائية والشرطية بسبب إجراءات احتواء كورونا.

2-6 التوصيات

في هذا الجزء، نقدم مجموعة من التوصيات التي تستند إلى طبيعة النتائج والآثار التي لحقت بالفئات والقطاعات المتضررة. إن من شأن هذه التوصيات أن تساهم في معالجة الآثار السلبية التي تركتها الجائحة على أغلب أهداف التنمية المستدامة، وعلى وقف التراجع الحاصل في هذه الأهداف وغاياتها المختلفة.

1. تطوير منهجية وآليات العمل

على الرغم من الجهود المميزة التي بُذلت للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة، مثل تشكيل فريق وطني، وإعداد الخطط، واللقاءات، فإن هذه الجهود المبذولة خلال الجائحة كانت بحاجة إلى مزيد من المأسسة والمتابعة:

- تعزيز بناء قدرات المؤسسات المعنية بالمتابعة والتقييم لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مواءمة المقاصد والمؤشرات للسياق الفلسطيني وظروفه.
- تفعيل آليات التواصل والاجتماعات بين أعضاء الفريق الوطني، وبينه وبين مؤسسات المجتمع المدني، والأطراف الأخرى ذات العلاقة، من أجل رصد الآثار التي تركتها الجائحة على مختلف الأهداف، والحد من التدهور الحاصل.
- هناك حاجة ماسة لتحسين وتطوير نظام الطوارئ الخاص بمواجهة الجائحة والأزمات الصحية عموماً؛ سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المؤسسات العامة حسب تخصصاتها وصلاحياتها. يحتاج الأمر إلى حوكمة فاعلة وإمكانات تحقق استدامة في العمل في نظام الطوارئ.
- هناك حاجة إلى إنشاء صندوق طوارئ للأزمات من أجل الاستجابة السريعة، وبخاصة في قضايا الفقر، والأمن الغذائي، والصحة، التي تدهورت، بشكل كبير، جراء جائحة كورونا، ما انعكس على التقدم في الأهداف ذات العلاقة.
- تفعيل عملية ربط أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الوطنية؛ سواء الاستراتيجية القطاعية أو غيرها، من خلال ربط هذه الخطط بأهداف التنمية المستدامة، وتقديم التدخلات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر.
- تعزيز فعالية الأطر المؤسسية الناعمة للعلاقة ما بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية لضمان تبادل المعلومات والتعاون والتشارك على أساس دوري حول قضايا التنمية المستدامة، وتفعيل الشراكة والتعاون مع المؤسسات العلمية والبحثية في قضايا التنمية المستدامة.

2. توصيات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأكثر تأثراً، وبخاصة الأهداف من (1-5) والهدف 8

تفعيل وتقوية نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز الصمود للفئات الفقيرة والمهمشة

- تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة، والاهتمام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.
- تطوير أنظمة حماية اجتماعية مناسبة ومتكاملة تشمل جميع الفئات المتضررة، مع الاهتمام بالبعد التنموي لهذه الأنظمة.
- الإسراع في اعتماد أو تشريع قانون عادل للضمان الاجتماعي، ومن ثم تطبيقه.
- تنمية المسؤولية الاجتماعية ومؤسساتها وتعزيز الحوار الاجتماعي.
- هناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود، وضمان عمل الأسواق بصورة سليمة. وأخيراً، يتعين كسر حلقة سوء التغذية لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب على الطريق نحو القضاء على الجوع.
- وتعزيز قدرة صغار المنتجين الزراعيين على الصمود وعلى التكيف، فإن من الأهمية بمكان مساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم الزراعية، وعلى القدر نفسه من الأهمية، تمكينهم من إدارة مواردهم الطبيعية بشكل مستدام؛ والتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الخدمات المالية والمعلومات والمعارف.

توسيع آليات الدعم والتعويض للمتضررين

- توسيع نطاق إعانات الأجور، وبشكل مستدام (ليس لمرة واحدة)، وبما يشمل الفئات الأكثر تضرراً، (وبخاصة العاملين في القطاع السياحي، والباعة المتجولين، وسائقي سيارات الأجرة، والعاملات في رياض الأطفال، والبائعين في الأسواق اليومية والشعبية، والنساء صاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، والشباب). وزيادة الدعم المقدم لبرنامج المساعدات النقدية الذي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية، ليشتمل على فئات جديدة، وبخاصة ما بات يطلق عليهم "الفقراء الجدد" بفعل الجائحة، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمناطق المهمشة مثل منطقة الأغوار والقرى النائية والتجمعات البدوية والعمال، ممن يفقدون لمصادر الدخل والدعم.

- تطوير برنامج "سبل العيش وتوليد الدخل" للفئات المتضررة والمهمشة مع التركيز، بشكل خاص، على صغار المنتجين، والعاملين في الحرف اليدوية، والمزارعين.
- الدعم المباشر للأشخاص المهمشين لبدء الأنشطة المدرة للدخل، والمحافظة عليها للتعافي ما بعد الجائحة.
- تقديم تحويلات عينية لمن فقدوا سبل العيش: الغذاء، الملابس، الحزم الصحية والتعليمية، الأدوية ... وغيرها، إضافة إلى المواد الأولية لأصحاب المشاريع الصغيرة من أجل استئناف أنشطتهم.

الاستمرار في تطوير قدرات النظام الصحي

- تقوية أنظمة الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة: الوقاية من الخطر الذي تشكله جائحة فيروس كورونا، ورصد حالات الإصابة، ودعم التصدي الفوري وتدعيم أنظمة الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.
- بناء قدرات العاملين والموظفين في مجال الرعاية الصحية، لاكتشاف وإدارة حالات الإصابة بفيروس كورونا، ما سيعزز استدامة الإجراءات التدخلية.
- دعم قدرات النظام الصحي على المدى المتوسط للاستجابة للأوبئة ومراقبتها، وتطوير أنظمة مراقبة الجوائح، ويشمل ذلك المراقبة المستندة إلى المؤشرات والأحداث المجتمعية والرصد، وذلك لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

تعزيز البنى التحتية للتعليم عن بعد

- هنالك حاجة ماسة لتعزيز قدرة الفئات المهمشة والفقيرة ذات الحجم الكبير على الوصول إلى التعليم عن بعد، أسوة بباقي فئات المجتمع، من خلال توفير الدعم المالي لشراء مستلزمات هذا النوع من التعليم، أو من خلال توفير "طرود تعليمية" تحتوي على مثل هذه المستلزمات.
- توجيه الدعم الرسمي والمساهمة المجتمعية لإنجاح خطط وزارة التربية والتعليم في تأسيس بنية تحتية يعول عليها في تقديم مستوى لائق من التعلم عن بُعد لطلاب المدارس، وليصبح نموذج التعلم عن بُعد جزءاً من منظومة التعليم المدرسي في فلسطين.
- تطوير المنهج التعليمي ليتماشى مع متطلبات التعلم عن بعد.
- العمل على إيجاد حلول لتلافي احتمالات تذبذب أو ضعف خدمة الإنترنت، وحث وتشجيع كافة مزودي خدمات الإنترنت في توفير سرعة الإنترنت المطلوبة لتسهيل العملية التعليمية.
- تبني مدونة سلوك لجميع الأطراف الشركاء في التعليم عن بُعد، تكون مشتقة أساساً ومطورة عن مدونة سلوك الموظف العام، وتعزيز التوجهات الإيجابية لدى الكوادر التعليمية والأهالي على حد سواء حول التعليم عن بعد.
- الاستمرار في بناء قدرات الطواقم المدرسية في أدوات التعليم عن بعد، وإعداد المحتوى المستجيب للاختلافات التعليمية بين الطلبة.

تفعيل وزيادة بناء القدرات الإحصائية

- على ضوء جائحة كورونا، هناك حاجة إلى الدعم المالي والتقني لنظم البيانات والإحصاءات على الأجل القصير لضمان استمرار العمليات الإحصائية، ورصد جهود الاستجابة للطوارئ، وإعداد استراتيجيات التخفيف والانتعاش. أما على الأجلين المتوسط والبعيد، فإن من الضروري زيادة الاستثمارات في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وتعبئة الموارد الدولية والمحلية الإضافية، إذا كان لنا أن نعيد البناء بصورة أفضل للخروج من الأزمة، ولتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- أن يكون هناك اعتماد أوسع على مصادر البيانات ضمن السجلات الإدارية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات المفتوحة، وجميع مصادر البيانات غير التقليدية التي اعتدنا عليها.
- العمل بالشراكة مع المؤسسات الدولية على توفير منهجيات للعمل تكون أقل تعقيداً، وتوطين المؤشرات بأخرى بديلة عن المؤشرات الدولية.

تطوير السياسات التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين

- يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين إجراءات جريئة ومستدامة تعالج العوائق الهيكلية والأسباب الجذرية للتمييز ضد المرأة. وعلى قدر نفسه من الأهمية، سيتطلب الأمر الأخذ بقوانين وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين، على أن تكون مدعومة بموارد كافية، فضلاً عن تقوية المساءلة عن الالتزامات المقطوعة فعلاً تجاه حقوق المرأة.
- إدماج النساء والمنظمات النسائية في صميم تدابير الاستجابة لجائحة كورونا، وتحويل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المجحفة إلى اقتصاد رعاية جديد شامل للجميع، ويعمل لصالح الجميع، وتصميم خطط اجتماعية اقتصادية مع التركيز المتعمد على حياة النساء والفتيات ومستقبلهن. وضرورة وضع تدابير حكومية لإنعاش الاقتصاد الوطني، بحيث تدعم هذه التدابير إعطاء الأولوية لدمج المرأة في سوق العمل والنهوض بها.

- زيادة فرص النساء العاطلات عن العمل في الوصول إلى برامج التشغيل المؤقتة لكافة القطاعات والمجالات المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إيجاد آلية وطنية لتعويض العاملات المتضررات من فقدان مصدر رزقهن، وإعادة ترتيب وضع العاملات في القطاع غير المنظم، وتشجيع القطاع الخاص على الاحتفاظ بالنساء العاملات خلال الجائحة وبعدها.
- سد فجوة الأجور بين الجنسين، وبخاصة في مؤسسات القطاع الخاص.
- تطوير خدمات التوجيه والإرشاد المهني للنساء، وتشجيعهن على الاستفادة من هذه الخدمات، والتسجيل في مكاتب التشغيل. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون هنالك تركيز أكبر على توجيه فرص العمل المتاحة من خلال هذه المكاتب، والتأكد من أن الفرصة متاحة للنساء والرجال بالتساوي (مثلاً التأكد من أن إعلانات التوظيف ليست تمييزية، ومن أن اللغة مراعية للنوع الاجتماعي، وأن أصحاب العمل مستعدون للنظر في طلبات النساء والرجال على حد سواء، وبأن تكون عملية الاختيار عادلة ومستندة إلى المؤهلات المهنية).
- ينبغي، أيضاً، توفير مساعدة ودعم مماثل للتعاونيات النسوية لتعزيز مرونتها وقدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل للأعضاء، كذلك الأمر ينطبق على المراكز والمنظمات النسوية التي تدير الأنشطة المدرة للدخل.
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وقيادتهن في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات خلال الأزمات، لتعكس حقوق النساء وتستجيب لاحتياجاتهن، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً (مثل ربات الأسر، والعاملات الفقيرات، والنساء ذوات الإعاقة، والريفيات)، وضمان الاعتراف بقدرات النساء وإدماجهن بشكل متساوٍ في أي خطط للتعافي والانتعاش الاقتصادي.

3. توصيات عامة تتعلق بتفعيل التقدم المحرز في الأهداف كافة

التوعية المجتمعية بأهداف التنمية المستدامة:

- تطوير مبادرات توعية عامة حول أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل جميع الفئات العمرية والمناطق الجغرافية.
- إنشاء آليات لرفع وعي المواطنين بمدى أهمية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لهم، وزيادة نسبة مشاركتهم في تحقيق هذه الأهداف من خلال ممارساتهم اليومية.

زيادة الاستثمار في البنى التحتية والمرافق العامة:

- هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، وزيادة معالجة مياه الصرف، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، وتوسيع نطاق التعاون التشغيلي عبر أحواض المياه العابرة للحدود، وحماية النظم الأيكولوجية للمياه العذبة واستعادتها.
- ولتخفيف الضغط على موارد المياه العذبة، يتعين زيادة استخدام موارد المياه غير التقليدية، مثل إعادة استخدام مياه الصرف، وتحلية المياه، والاستخدام المباشر لمياه الصرف في الزراعة.
- دعم المزارعين في حفر آبار ارتوازية جديدة لمواجهة النقص في المياه، وزيادة عدد الحفر الارتوازية المخصصة لجمع مياه الأمطار.
- دعم توفير محطات كهربائية بديلة عن المزود الإسرائيلي المتحكم في توفير الكهرباء، فمع جائحة كورونا، قللت إسرائيل من كميات التيار الكهربائي التي تزودها، ما أدى إلى زيادة معدلات انقطاع التيار عن بعض المدن الرئيسية كمدينة طولكرم.
- تكثيف الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وبخاصة في المناطق التي يصعب فيها إنشاء شبكة كهرباء قطرية، كذلك في المناطق الزراعية، حيث إن شركات توزيع الكهرباء تواجه العديد من الصعوبات في إيصال التيار الكهربائي، وتوفير شبكات الكهرباء لبعض المناطق. فتوفير مشاريع الطاقة الشمسية تحل هذه المشاكل، وبخاصة تلك المتعلقة بتحكم الجانب الإسرائيلي في كميات الكهرباء التي يتم تزويدها للجانب الفلسطيني.

4. توصيات للأمم المتحدة والمانحين الدوليين

- زيادة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية؛ سواء تلك المتعلقة بدعم الموازنة أو المخصصة للمشاريع والبنى التحتية الحيوية المتعلقة بتحسين شبكات المياه، والصرف الصحي، والصحة، والطاقة، والبنية التحتية للخدمات العامة والزراعة، وبخاصة في قطاع غزة، والمنطقة (ج).
- تقديم الدعم الحيوي للخدمات الصحية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة.
- زيادة الاهتمام بخلق فرص عمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوسيع نطاق البرامج المستمرة لخلق فرص العمل.

- دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتسريع خطط تجديد وتحسين الخدمات في المدن الصناعية، والمعابر، وبناء القدرات، وفتح الأسواق.

المراجع

- الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية. (2020). ورقة موقف صادرة عن الاتحاد بخصوص جائحة فيروس كورونا، www.apla.ps. الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (2019). تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: تقرير سير الطاقة - المنطقة العربية.
- الإسكوا. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة. E/ESCWA/SDD/2019/2
- الإسكوا. (2020). آثار جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه، الأمم المتحدة، بيروت، (E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF)
- الإسكوا. (2021). مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية (2019-2020)، E/ESCWA/CL3. SEP/2020/1، <https://publications.unescwa.org/projects/escwa-survey/index-ar.html>
- افيريس، ساندرا، وحب الله، عرب. (2015). الهدف 12 ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20285>
- الأمم المتحدة. (2020). إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير أهداف التنمية المستدامة: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/energy/>
- الأمم المتحدة. (2020). الوضع الاقتصادي العالمي وإمكانياته: <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2020>
- الأونكتاد. (2020). التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة في ظل الإغلاق والقيود المفروضة، آب/أغسطس، 2020.
- باريسوتو، أوريليو. (2015). تحليل الهدف 8 بشأن توفير العمل اللائق للجميع: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20273>
- بتسيلم، قطاع غزة: https://www.btselem.org/arabic/gaza_strip
- البنك الدولي. (2020). جائحة كورونا: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات: <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/education/publication/the-covid19-pandemic-shocks-to-education-and-policy-responses>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 أ). التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2020. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 ب). قاعدة بيانات المسح متعدد المؤشرات 2019-2020. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 ج). مسح القوى العاملة 2019. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 د). أهم مصادر المنبعثات في فلسطين حسب تحليل المصدر الرئيسي للمنبعثات: http://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=94
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 هـ). أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021، 2020/12/20، ص 1: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3880&mid=3915&wversion=Staging>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 و). الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية، في العامين 2018، 2019، رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 ز). مسح القوى العاملة: التقارير الصحافية للأرباع الأربعة. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 ح). التقرير الصحافي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني والثالث)، رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020 ط). الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (آذار-أيار 2020): <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3824&mid=3915&wversion=Staging>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 أ). مالية الحكومة العامة 2010-2019. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 ب). جداول الطاقة 2018، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 ج). الحسابات القومية 2004-2018، رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 د). مسح القوى العاملة 2018، رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 هـ). سلسلة المسوح الاقتصادية 2018، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 و). الحسابات القومية، 2000-2018. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 ز). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: تقرير المساكن-النتائج النهائية. فلسطين. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018 أ). مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: (تشرين الأول 2016، أيلول 2017). تقرير صحافي حول مستويات المعيشة في فلسطين: الإنفاق، الاستهلاك والفقر. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018 ب). مسح القوى العاملة 2017، رام الله-فلسطين.

نيويورك تايمز. (2020). خريطة انتشار فيروس كورونا في العالم: تتبع تفشي الفيروس على مستوى العالم، 28 كانون الثاني: <https://www.nytimes.com/interactive/2020/world/coronavirus-maps.html>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوفيد-19. (2020). الآثار ذات الصلة بالنوع الاجتماعي لانتشار الجائحة في فلسطين وتبعات ذلك على السياسات والبرامج: نتائج تحليل سريع من منظور النوع الاجتماعي لتفشي جائحة كوفيد-19 في فلسطين.

هيئة مكافحة الفساد. (2019). نشرة كافح الإلكترونية، الأعداد 1، 2، 3، للعام 2020، والتقرير السنوي للهيئة لإحصاءات العام 2019.

هيئة مكافحة الفساد. (2020). التقرير السنوي 2019، رام الله-فلسطين.

هيئة مكافحة الفساد. (2021). استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الإقليمية "تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كورونا"، التي نظمتها الهيئة الوطنية المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، 21 كانون الثاني.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2020). التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين، أشهر متعددة.

وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). بيان صحفي حول أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة (2020/3/5-2020/5/31)، 2020/11/16: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

وزارة التنمية الاجتماعية. (2020). دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية. دراسة غير منشورة. وانظر أيضاً: ماس، جائحة كورونا والحاجة لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين، ورقة خلفية، لقاء طاولة مستديرة رقم 8، تشرين الأول 2020.

وزارة السياحة والآثار ومركز التجارة الفلسطيني. (2020). خطة إنعاش للصادرات السياحية الفلسطينية 2021-2023، دراسة غير منشورة، نيسان.

وزارة الصحة الفلسطينية. (2020). الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023.

وزارة الصحة الفلسطينية. (2019). التقرير الصحي السنوي فلسطين. 2018، رام الله-فلسطين.

وزارة الصحة الفلسطينية. (2020). التقرير الصحي السنوي فلسطين. 2019، رام الله-فلسطين.

وزارة التربية والتعليم. (2019). الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2018/2019، رام الله-فلسطين.

وزارة العمل. (2020). خطة بعنوان "خطة الحد من تأثيرات جائحة فيروس كوفيد-19 على العاملين"، دراسة غير منشورة صادرة عن وزارة العمل الفلسطينية.

وزارة المالية. (2020). التقارير المالية الشهرية للعامين 2019 و2020. العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل: <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01>

اليونسكو. الآثار السلبية لإغلاق المدارس: <https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse/consequences>

- Al Talalfha, H., & Al Monawer, F. (2020). Repercussions of the COVID-19 Crisis on the Sustainable Development Goals: New Challenges for Arab Countries. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*, 23 (3).
- Alon, T., Doepke, M., Olmstead-Rumsey, J., & Tertilt, M. (2020). The Impact of COVID-19 on Gender Equality (No. w26947). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w26947>
- ANERA. (2020). Health Care System in Palestine, 21 September 2020, <https://www.anera.org/blog/healthcare-in-palestine/#:~:text=Anera%20is%20a%20nonpartisan%2C%20nonprofit,throughout%20the%20COVID%2D19%20outbreak.>
- Ashford, N. A., Hall, R. P., Arango-Quiroga, J., Metaxas, K. A., & Showalter, A. L. (2020). Addressing Inequality: The First Step Beyond COVID-19 and Towards Sustainability. *Sustainability*, 12(13), 5404. <https://doi.org/10.3390/su12135404>
- Baldwin, R., & Mauro, B. W. di. (2020, March 6). Economics in the time of COVID-19: A new eBook. *VoxEU.Org*. <https://voxeu.org/article/economics-time-covid-19-new-ebook>
- Cheval, S., Mihai Adamescu, C., Georgiadis, T., Herrnegger, M., Piticar, A., & Legates, D. R. (2020). Observed and Potential Impacts of the COVID-19 Pandemic on the Environment. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 17(11), 4140. <https://doi.org/10.3390/ijerph17114140>
- Cole, M. (2020). *Impacts of COVID-19 on food security and nutrition: Developing effective policy responses to address the hunger and malnutrition pandemic* (High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, p. 24). Committee on World Food Security.
- Coll, M. (2020). Environmental effects of the COVID-19 pandemic from a (marine) ecological perspective. *Ethics in Science and Environmental Politics*, 20, 41–55. <https://doi.org/10.3354/esep00192>.

- Coronavirus World Map: Tracking the Global Outbreak. (2020, January 28). *The New York Times*.
<https://www.nytimes.com/interactive/2020/world/coronavirus-maps.html>
- FAO-EU Partnership Programme, 2020, impact of the COVID-19 outbreak on the Palestinian food system for the period 16-22 August, interviews of a panel of 72 key informants composed of small and marginal.
- Hinn, Habib and Shams, Hanieh, 2020, Covid-19 In Palestine: Economic Slump, Rising Vulnerability and Limited Policy Response, Euromesco Spot-On N°16 - June 2020.
- Hosseini, S. E. (2020). An outlook on the global development of renewable and sustainable energy at the time of COVID-19. *Energy Research & Social Science*, 68, 101633.
<https://doi.org/10.1016/j.erss.2020.101633>
- Howarth, C., Bryant, P., Corner, A., Fankhauser, S., Gouldson, A., Whitmarsh, L., & Willis, R. (2020). Building a Social Mandate for Climate Action: Lessons from COVID-19. *Environmental and Resource Economics*, 76(4), 1107–1115.
<https://doi.org/10.1007/s10640-020-00446-9>.
- Humanitarian Country Team. (2020). Occupied Palestinian Territory COVID-19, Response Plan, 24 April.
- ILO. (2020). *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Sixth Edition* (No. 6). ILO.
<https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/lang--en/index.htm>
- IMFBlog. (2020). The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression. *IMF Blog*. <https://blogs.imf.org/2020/04/14/the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression/>
- Kassem, I. I., & Jaafar, H. (2020). The potential impact of water quality on the spread and control of COVID-19 in Syrian refugee camps in Lebanon. *Water International*, 45(5), 423–429.
<https://doi.org/10.1080/02508060.2020.1780042>
- Khetrapal, S., & Bhatia, R. (2020). Impact of COVID-19 pandemic on health system & Sustainable Development Goal 3. *Indian Journal of Medical Research*, 151(5), 395.
https://doi.org/10.4103/ijmr.IJMR_1920_20
- Le Quéré, C., Jackson, R.B., Jones, M.W. et al. Temporary reduction in daily global CO₂ emissions during the COVID-19 forced confinement. *Nat. Clime. Chang.* **10**, 647–653 (2020).
<https://doi.org/10.1038/s41558-020-0797-x>
- MAS 2017, Strategic Review of Food and Nutrition Security in Palestine, 2017,
- Marinoni, G. (2020). THE IMPACT OF COVID-19 ON HIGHER EDUCATION AROUND THE WORLD. *International Association of Universities*, 50.
- Mukarram, Manuar. (2020). Impact of COVID-19 on the UN Sustainable Development Goals (SDGs), Strategic Analysis, 44:3, <https://doi.org/10.1080/09700161.2020.1788363>
- Ministry of agriculture (MOA), 2020, SDG 2 brief: Assessment of COVID-19 potential impacts on progress towards achievement of the SDG2 in the State of Palestine, 2020.
- OCHA, Occupied Palestinian Territory (oPt) 2020a: COVID-19 Emergency, Situation Report No. 4, (21-28 April).
- OCHA, Occupied Palestinian Territory (oPt) 2020b: COVID-19 Emergency, Situation Report No. 24, (3-16 December).
- OCHA, Occupied Palestinian Territory (oPt). (2020 c): COVID-19 Emergency, Situation Report No. 23, (3-16 December) World Bank, 2020, Economic Developments in the Palestinian Territories, November.
- Oxfam. (2020). *Half a billion people could be pushed into poverty by coronavirus, warns Oxfam*.
<https://www.oxfam.org/en/press-releases/half-billion-people-could-be-pushed-poverty-coronavirus-warns-oxfam>
- The Palestinian Working Woman Society for Development. (2020). Violence against Palestinian Women in the occupied Palestinian territory in the Context of COVID-19.
<https://pwwsd.org/uploads/15930829742134507294.pdf>
- Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region, An Opportunity to Build Back Better. (2020). United Nations.
- Sahu, P. (2020). Closure of Universities Due to Coronavirus Disease 2019 (COVID-19): Impact on Education and Mental Health of Students and Academic Staff. *Cureus*, 12(4).
<https://doi.org/10.7759/cureus.7541>

- Statista. (2020). *COVID-19: Impact on the global economy*. Statista.
<https://www.statista.com/topics/6139/covid-19-impact-on-the-global-economy>
- UN Women, Palestine Office. (2020). “COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming Findings of a Rapid Gender Analysis of COVID-19 in Palestine.” [file:///C:/Users/port/ Downloads /COVID%2019%20-%20UN%20Women%20Rapid %20Gender%20Analysis.pdf](file:///C:/Users/port/Downloads/COVID%2019%20-%20UN%20Women%20Rapid%20Gender%20Analysis.pdf)
- UNDP. (2020). COVID-19 and the SDGs. *UNDP*. <https://feature.undp.org/covid-19-and-the-sdgs/>
- UNDP.(2020). <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-9-industry-innovation-and-infrastructure.html>
- UNESCO. (2020). *What have we learnt? Overview of findings from a survey of ministries of education on national responses to COVID-19*. UNESCO.
<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374702>
- UNESCO. (2020). *Education: From disruption to recovery*. UNESCO.
<https://en.unesco.org/covid19/educationresponse>
- Valensisi, G. (2020). COVID-19 and Global Poverty: Are LDCs Being Left Behind? *The European Journal of Development Research*, 32(5), 1535–1557. <https://doi.org/10.1057/s41287-020-00314-8>
- WFP.(2020). National Agrifood Systems and COVID-19 in Palestine Effects, policy responses, and long-term implications, this country profile covers responses and effects up to mid-August 2020, October 2020.
- WFP.(2020). Country Brief, November 2020.
- WHO.(2016). Country cooperation strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory 2017–2020.
- World Bank.(2021). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, February.
- World Bank. (2020). *COVID-19 to Add as Many as 150 Million Extreme Poor by 2021*. World Bank.
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021>
- World Bank.(2020). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, June 2, 2020.
- World Bank. (2018). “Securing Water for Development in West Bank and Gaza.” World Bank, Washington, DC.
- World Economic Situation and Prospects 2020*. (2020). UN.
<https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2020/>
<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html>
<https://public.wmo.int/ar> الجوية المنظمة العالمية للأرصاد
<http://site.moh.ps/index/covid19/LanguageVersion/1/Language/ar#age>
- Zamarro, G. (2020). Gender Differences in the Impact of COVID-19. 9.